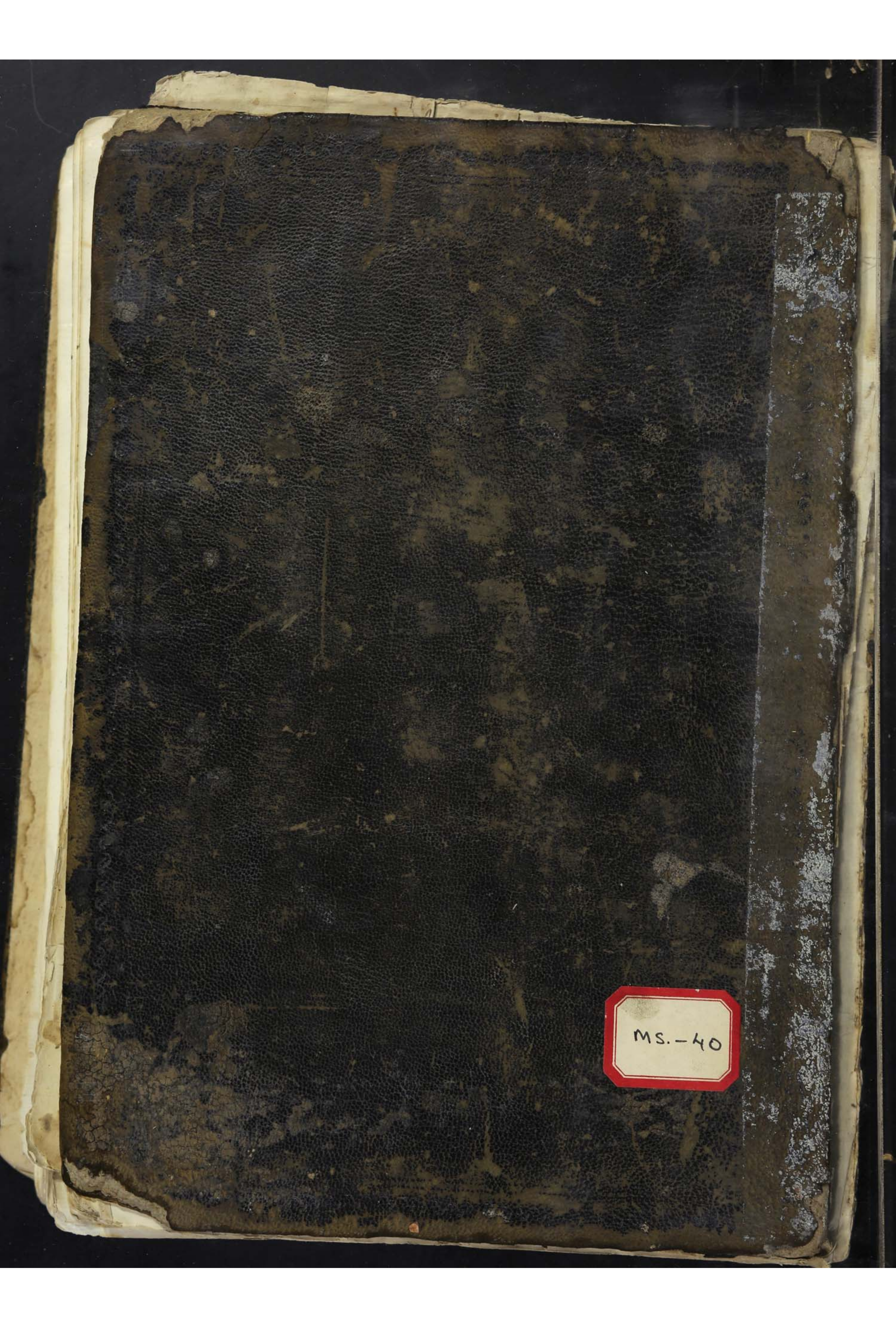

MS.-40

الفرق بين المفرد والواحد ماذا ان المفرد يستعمل
في مقابلة التركيب والواحد في مقابلة الجملة

الفرق بين التنزيل والانزال ما هو ان الانزال
يستعمل في الدفع والتنزيل يستعمل في التدريج

الفرق بين الاحد والواحد والمتوحد ماذا ان الواحد هو الذي
لا يشرك في الصفات والاحد هو الذي لا يشرك في
الذات والمتوحد هو الذي لا يشرك فيهما

الفرق بين النفي والنهي ماذا ان النفي خبر عن عدم الفعل كما ان
الاثبات خبر عن وجود الفعل والنهي طلب عن عدم الفعل
كما ان الامر طلب عن وجود الفعل فائدة حرف الشرط اذا
دخل في المثبت يصير منفيا واذا دخل على المنفي صار مثبتا
واذا دخل الى الجملة الحالية لا يحتاج الى الجزء الاول

الفرق بين المقام والمقام ماذا ان المقام موضع
والمقام موضع للاقامة

زهجران بر لب آمد جان غمناک
الا یا لیت شعری این الفاکه
زهر جمعی وصل تو جو
نعل العد جمعی وایاک

قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تع لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد مما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامدية حمد متعلق لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائم به تع ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كلما يطلق عليه لفظ الحمد لكون اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد له تع دون غيره فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تع دون غيره بمعنى انه دائم به تع دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تع فيكون المعنى الحامد له تع مختصة به تعالى لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال اللهم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج حين لقي ربه ولا يخفى ما في جميع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير الى دقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه

امّا بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه من موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه

الحمد لله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه

ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصله به على سننها ولا يلزم من ذلك

عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان

يجعله جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا

الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على

الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه

فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح

لتاثيرهما معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض

تاثيرهما بالجرح حيث قال ؛ جراحات السنان لها التيام ؛ ولا

يلتام ما جرح اللسان ؛ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلم وتمرة بدليل

قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب ماول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة

ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال

هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي

بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال

اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد

جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او

حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب و

الحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم

يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت و

اجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة

لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما

يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الجن والملائكة والدوال الاربع و

هي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى

قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء

بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه

وضع الحرف حينئذ لانه لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد

متى اطلق اطلاقاً صحيحاً واطلاق الحرف بلا ضم ضمة غير صحيح ولا يبعد

ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد المعنى ما يقصد بشيء فهو اما

مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم

مفعول كرمى ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده

عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع و

تخصيص اصلا وبقيت الحروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى

وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد

وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى

قلنا المراد المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان

قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر

فكيف يكون موضوعا المفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها

مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن

الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل

بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة و
غيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الالفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور
على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه التجوز كما
يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا
يدل جزئه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة
فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط
فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام وحينئذ
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
فهذه القيد كاف في صحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية

اوغير كلامية تخرج به عن حدّ الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها

ممّا يدلّ لجزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنّه يعدّ لشدّة الامتزاج لفظة واحدة

واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انّه معرب باعرابين

ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انّه لو كان الامر بالعكس لكان

انسب وما اورده صاحب المفصّل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالّة على

معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانّه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل

وقائمة وبصرى ممّا يعدّ لشدّة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه

بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه لكان انسب كما عرفت ولعلّ انّ الوضع يستلزم الدلالة

لانّ الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقّق الوضع تحقّق

الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن

الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع

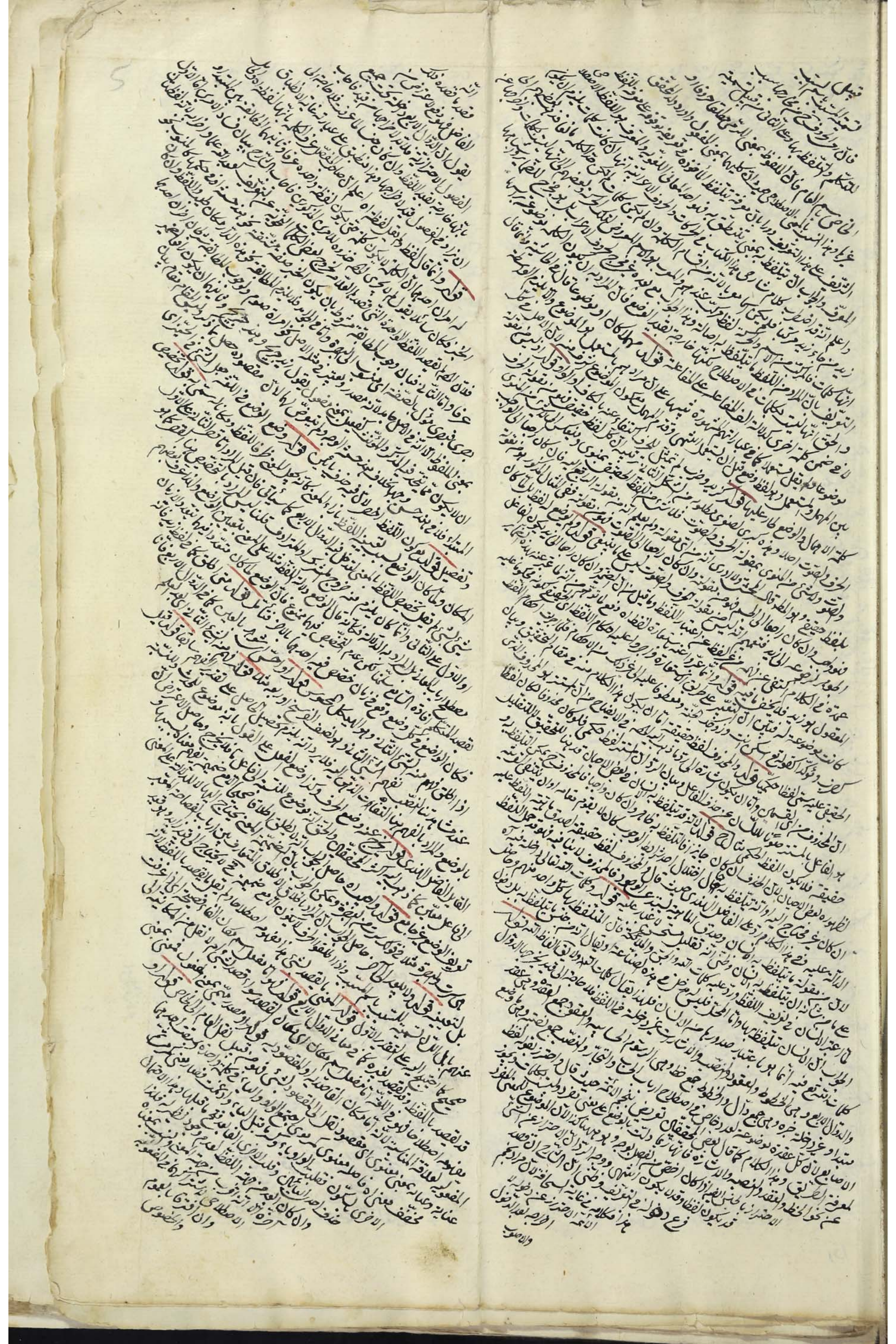
الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بدّ من ذكر الوضع كما في المفصّل وهي اى الكلمة اسم

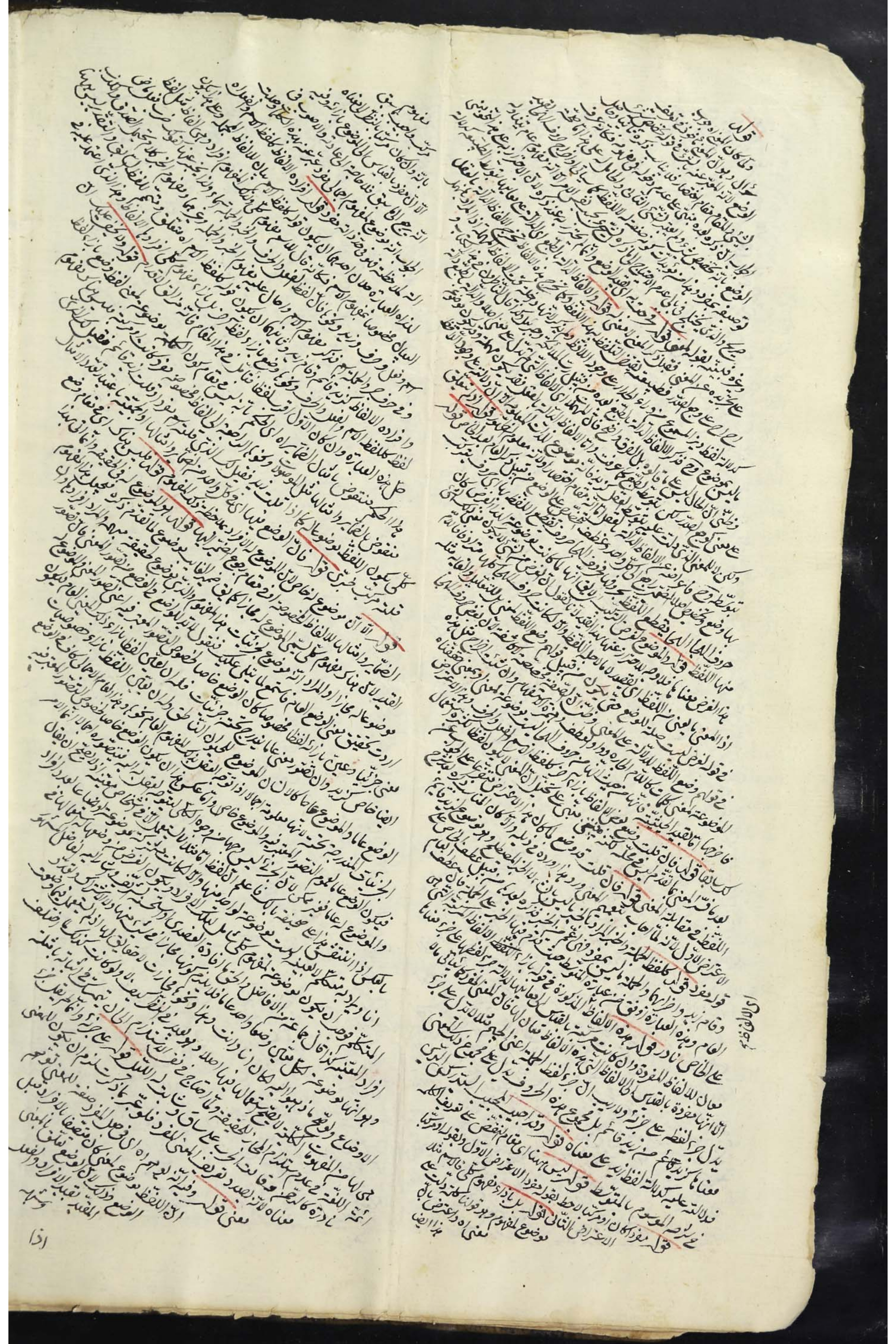
وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانّها اى الكلمة لمّا كانت

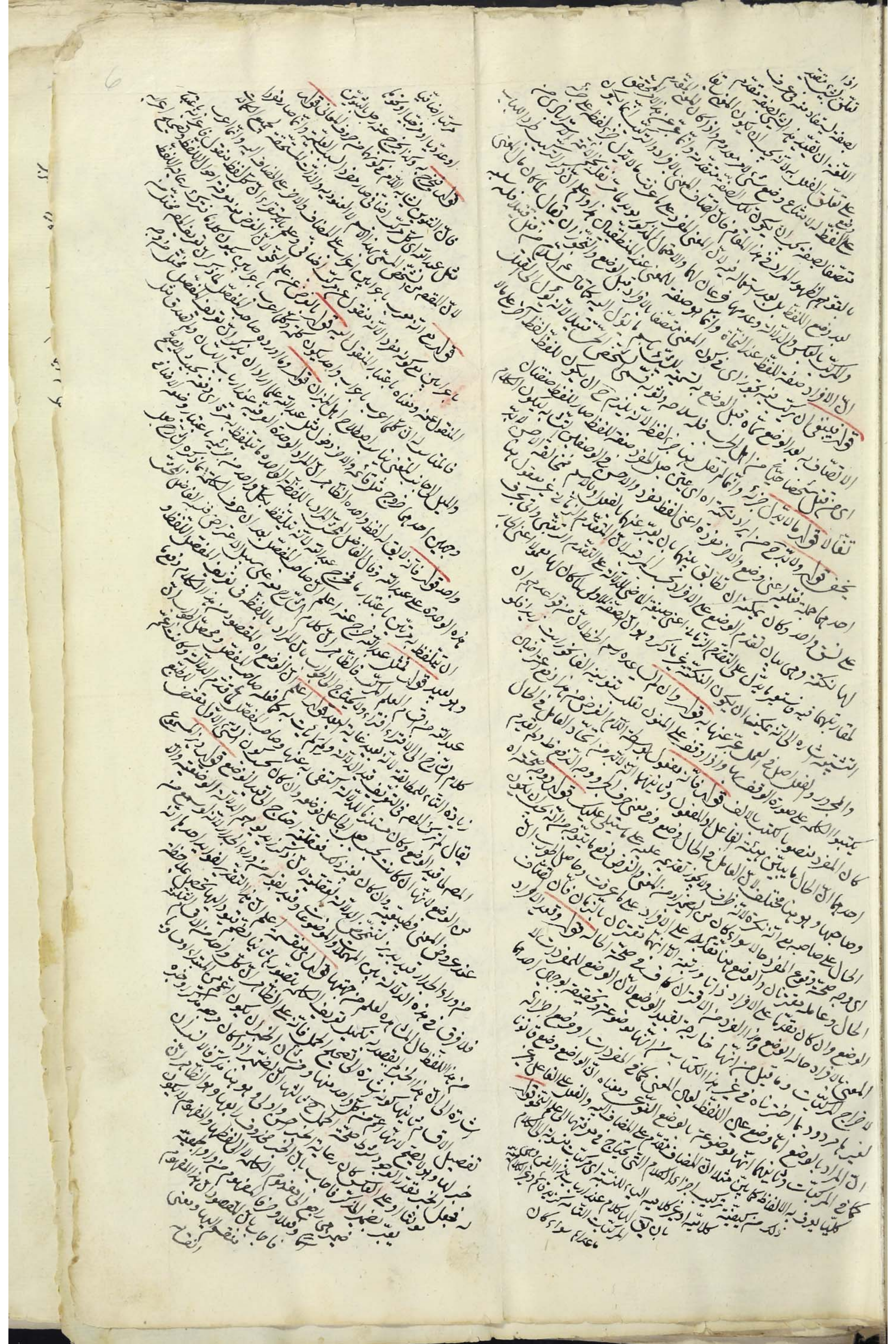
المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم الاوّل وعرّفوه ارباب الصناعة بان
يكون اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاث مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود اكثرها
مع المناسبة في الباقي وارادوا بالمدلولات الثلث المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي
فالمناسبة الاولى كما بين مصادر المزيد المأخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج والخروج
والثانية والثالثة كما بين ... مصدره فانّه يناسبه في مدلوله التضمني اعني
الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الوجه والمكان واخواتهما واعلم انّ نسبته الى القبل تعبر
بر نيفه وذلك لانّ المناسبة بينهما ليس الّا باعتبار الاثر المخصوص الذي هو لازم معنى
الجرح وهو الاثر الذي تصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتقّ ولا تضمنيا وهو ظاهر
ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرفا معنى الحلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادهما وهذه
مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه بفتح العين وامّا الجرح بالضمّ فهو اسم
بمعنى الجراحة قوله وقد عبّر بعض الشعراء المقصود منه انّ دانسته انّ العلاقة بين المشتقّ
والمشتقّ منه معتبرة حتّى انّهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان قال الشارح الكازروني قائله
امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض ان يعبّر عنه ببعض الشعراء
انتهى واقول انّي تصفّحت الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب فلم اجده
ولكن حقيقة معناه وعلوّ طبقته شاهد ان عادلان على صدوره منه ذلك الامام امّا نظما
كما هو او نثرا فنظمه الشعراء كما في كثير من حكمه دلوا اليه وردّه بانّه عليه السلام لم يتكلّم بالشعر لعلوّ مرتبته و
نقص مرتبة الشعر مردود امّا اوّلا فلانّه تمثّل باشعار الغير في كثير من خطبه البليغة وامّا ثانيا فلانّه وان كان
نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف ولكنّه كمال في نفسه ولو ردّدت هذا الذي ذكره ردّ كثير من اطواره من
المعاشرات والمحاورات التي هي كمال في حدّ نفسها نقص بالنسبة اليه عليه السلام وامّا ثالثا فقد قال
السكاكي الكلام المسجّع مثل الشعر لا يسمّى شعرا حتّى لقصد قائله انّه شعر ولعلّ فصاحته وبلاغته عليه السلام
ادّتك الى ما تراه شعرا وهو غير مقصود له عليه السلام وقد رايت مثل هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي صلّى الله عليه وسلم
التزم والكسر قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة اعلم انّ المذاهب هنا ثلاثة احدها انّه اسم جنس
واليه ذهب الجمهور ثانيها انّه جمع واليه ذهب صاحب الكشّاف وصاحب اللباب وثالثها انّه اسم جمع و
نقل الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحقّ يتوقّف على بيان حقيقة الفرق بين هذه
الثلثة فلا بأس ان نحقّقه فنقول الجمع هو ما دلّ على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون
فكانّك قلت جاءني زيد وزيد وزيد لانّه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها الى البعض واسم الجمع هو ما
وضع لمجموع الافراد فدلالته على كلّ واحد واحد من تلك الافراد بالتضمّن كقوم ورهط فانّه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كلّ
واحد من قبيل دلالة المركّب على كلّ واحد من اجزائه وامّا اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي
واسم جنس جمعي فالاوّل ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ليصدق على القليل والكثير
كالتمر والعسل والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالكلم
ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك انّ الحقّ
انّه اسم جنس وانّ ما استدلّوا به على الجمعية لا ينهض حجّة لما عرفت من انّه اسم جنس جمعي هذا
وقد اجاب عنه نجم الائمة بطريق آخر حيث قال وقد يكون لبعض اسماء الاجناس كما
اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ
الكلم انتهى والظاهر انّ مثل لفظ الحمام واخواتها على القول بانّها اسم جنس تقبل التاء
بينه فما استشكل بعض علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلاث فصاعدا
حيث انّ الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم
الثلاث وان كان جمعا فلا يلحق الواحدة بالثلث وقد عرفت الحال فوابه اليه الصعيد

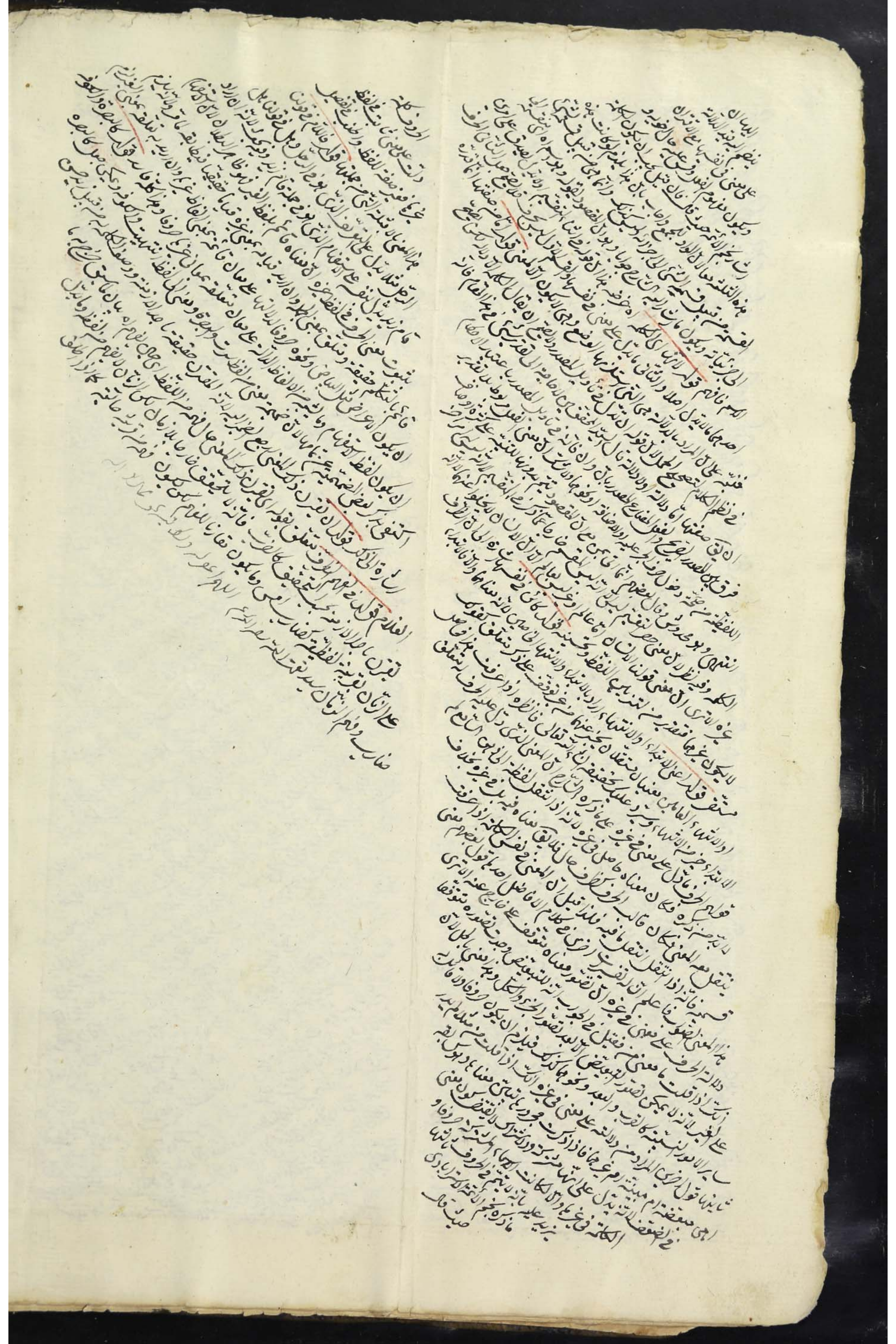
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى
كاين في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها
ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة
اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم
ان شاء الله تع القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم
حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في
الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم
ذلك المعنى في الفهم عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او
من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة القسم

بين الجنس واولى الوحدة لوقوع كل منهما صفة للكل كما يقال الحيوان واحد و
الواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين تاء الوحدة معانيها وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت
جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما كما عرفت فنقول هذه الوحدة الى احد الاولين و
يمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة لانها ليست بصادقة كما توهمه
الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح كلمتان وكلمات لاقتضاء التثنية
التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
هنا وظني ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة هو
الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها كما حقق في الحكمة وتاء الوحدة
مطابقة لها قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي اه ان للكلمة افراد وحقائق احدها
الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية الى غير ذلك من الافراد
المتكثرة بحيث تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو متداول لهم والتصدير
بلفظ الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وبينه الفاضل الهندي المحشي بوجهين احدهما
ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيهما ان
لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة
ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الظاهر انه فهم من قولهم لام
الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم
من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الا ان كلي يقول على كثيرين اه جعلوا اللام
في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقائق كما سبق
الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب
الصناعة اي لفظ اه فلام العهد هنا لا يخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة
الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة لا تصح ما قال فهذا
جواب لدليله الاول ويفهم منه الجواب عن دليله الثاني فان قوله والكلمة جارية على السنة
النحاة اه ممنوع لما عرفت ان المعهود قسم وحقيقة من حقائق مفهوم الكلمة فتامل فيه التحقيق
فانه ربما يرى كلامهم منافاة لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدوه
فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه
والتعريف للكل الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق
الكلام فاعتبار كونه حصة منه وحمل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه
بل مقام التعريف يأباه فليجعل ابتداء للحقيقة من حيث هي هي واما حمل اللام على العهد الذهني
فيوجب جهالة الحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي
اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق
وقد اطبق المحشون على ان المصنف قصد المعنى الاول يطلق حيث اطلق الرمي اولا
ثم اطلقه ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم على ما
زعموه واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني
وانما قلنا ذلك بوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب
لفظت الحجر ونحوه وثانيهما ان يرتب اللفظ على الاكل عدل شاهد على تقدم الاكل
عليه فاللفظ لا يتصور الا من الفم فقول المحشي يقال لفظت النواة اذا رميت النواة









الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث

يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة

لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها

مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو

المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد

كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه

الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى

والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة

والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة

مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال

في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران

والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم حد

واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وهو المراد

بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى
حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي
لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في
ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات
الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او
انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة
اي من المذكورات

المطالع من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء
المعدومة لا تتميز ابدا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة
وحدانية هي جزء صوري للمركب فعلى هذا لابد
لتحقق الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي
ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا ما عرفت فتفسير
الشارح يخرج جميع افراد الكلام الا ان يقال
تسميته لفظا باعتبار اغلب الاجزاء فيجري فيما
قيل قوله حقيقة او حكما اما قيد للتضمن فالتضمن
الحقيقي ما كان جزئيه حقيقيين كضرب زيد و
التضمن الحكمي ما كان احد كلمتيه او كلاهما حكميا
كالضماير واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقته او حكما
بمعنى حكمه فالمركب من كلمتين حكميتين مثل قولك
غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان
كان مركبا الا انه في حكم كلمة اعني هذا ذاك وهذا
هو الظاهر من تحقيقه الآتي لعدمها قوله فالمتضمن
اسم فاعل الخ جواب اعتراض يرد على المصنف اولا
ثم تصدى لدفعه الشارح الهندي وتقريره انه يلزم
اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين ايضا كلام
وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة
الذي هو متضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل
لو جعل باء قوله بالاسناد للاستعانة لم يحتج الى
الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس
لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا و
الشارح قد اخذ اللفظ في التعريف والمراد من
تضمن الكلمتين فهمهما منه او شموله لهما شمول
الكل للاجزاء قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد وجوز
الشارح الهندي مع هذا ان يكون الباء للاستعانة او
للالصاق او للمصاحبة وقوله اي تضمنا بيان لكون
الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الفاضل
الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي
كلمتين متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او
حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة
او حكما والكلمة الحكمية على ما عرفت فالمجموع
المفرد موقعها سد كلمة اه

ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة و

حيث كانت الكلمتان اعمّ من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف

مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات

في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير

مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا

اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام خلافا

كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما

الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم

ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف

ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا

ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق

الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي

ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا

اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين

احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند

وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام

الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم و

فعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف

فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد

لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل

واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي

الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما

مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه

فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم

بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة

دلت على معنى كاين في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على

لفظ الموصول قال المصنف في ايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في

نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه

لا باعتبار

ودل وما باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار
المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز في الضمير الراجع
اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى قوله قال
المصنف اه اي في شرح عبارة المفصل وحاصله جواز
كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى
ان ذلك المعنى في حد ذاته لا يحتاج فهمه من اللفظ
الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا
اي قيمتها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة المسجد
او الحمام او نحوهما مما يزيد في قيمتها والرافقة على
هذا مجازية سعد الله رحمه الله عليه اللهم اغفر

لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار

امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في

غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله

ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته

وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا

ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا

وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه

العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته

ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا

الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم

كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم و

الفعل معنا كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من

حيث انه حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان

معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا

يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم
كلمة دالّة على متعلقه والحاصل انّ لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى
ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من
حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى
يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بدّ فى كل منهما ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا
تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم انّ الحرف كلمة تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت انّ
المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى
نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية ثم رجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه

يحتمل

يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء ومحكوما به كقولك الذى انا متلبس به الابتداء
قوله فى كل منهما اى لا بدّ فى كل من المحكوم عليه وبه ان يكون ملاحظا بالذات مستقلا بالمفهومية حتى
يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم
به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات ليست كذلك لانها لا تكون منتقلة فلا يصح محكوما عليها او بها قوله لملاحظة
احوالها اى احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله
وهذا هو المراد بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها
هو المراد بقولهم انّ الحرف يدل على معنى فى غيرها
فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها
ان يكون متعلقا باعتبارها وبملاحظتها وانما
اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه من مشكلات
هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اى انّ بعض
المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون ملحوظا
بغيره قوله بكينونة المعنى فى نفسه اى على تقدير ان
يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية
اى كون ذلك المعنى مستقلا فى مفهوميته من اللفظ
قوله ثم رجع كينونة المعنى اه حاصله انّ ارجاع الضمير
الى المعنى والى اللفظ متحد المال الا انّ المتنقل
بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على آخر

يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظ ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما
سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها
لزومها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما
جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل
المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في حد غيرها فهي داخلة
في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم

عن لفظ الفعل اخرج بقوله غير مقترن ما دل لازمنة الثلثة اي غير مقترن
مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فتدخل فيه اسماء
الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقي او
عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور
نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين
الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولا منه الا
انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا ثم
نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر
قوقاة كتب على حاشية الدحاح تقوقي اي تصيح
قوقاه وقيقاة على وزن فعللة وفعلال اقول
نحو صه ومه فانهما في الاصل اسمي صوت نقلا منه
وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقلا
من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو اسكت
واكفف وقوله او عن المصادر اي عن معاني
المصادر التي كانت اي تلك المصادر اصواتا في
الاصل والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها
هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض
معانيه الى معنى آخر وكذا قوله او عن الظرف اي منقولة
عن معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام
نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم
فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا اي استقبله وكذا
الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم
نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا
فمعناه الزم زيدا فليس شيء من هذه الاسماء بمقترن
باحد الازمنة بحسب الوضع المصدري واما بحسب الوضع
الصوري فلبيت اسماء فعلا على كونها مقترنة
وهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثاني في
هذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وظني انه حال
عن التحقيق كيف لا ولو كان كذلك يلزم ان يكون
تسمية هذه الاسماء معتبرة في حال معاني الافعال وعدم
اقترانه باحد الازمنة الذي هو شبث لا تسمية بحسب
الوضع الاصلي وهذا بعيد في النظر اذ اللائق ان يكون
مدار التسمية على وضع واحد ولا يكون لغوا معتبر
الاعتبار وضع آخر فاللائق بكلامهم ان يكون
كما بالنظر الى الوضع الاول واقعي لا جامدي
بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحاصل
لا يقبل الافعال
كالتنوين ولام التعريف ونحوهما وان اردت
التحقيق فاستمع لما تلي عليك فنقول ان
مقصود المصنف من ارتكاب هذه التكلفات ازالة
هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف

واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض

خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبهاً بصيغة جمع

الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره المصنف بعض منها وهي

جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة

لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب

بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول

حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام

في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان

المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها

زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد

ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم

لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة

والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة و

هذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص
المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر
حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية
ودخول حرف الجر لفظا وتقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف
ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل و
منها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع
عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول و
اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون
الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

قوله لافضاء معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك الا بعد تعدية الفعل بالباء اما انه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله غلام حصل لزيد فالذي اوقع الحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية اه جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت اختصاص جر الذي هو اثر الحرف بالاسم فنقض جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جره اما المضاف او الاضافة اما حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها لا يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره فكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية ملاحظ فيها لفظه ومعناه وكانت اصلا وهي فرع لها اولا لانها ذات فائدتين وهي ذات واحدة فما قل فائدته كان فرعا لكثيرها او لان الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم ان ما هنا يناقض ما سيأتي من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ...

12

ابدا مسندا فقط ولو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة

اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم

اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون

الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد تقع مضافا اليه كما فى قوله تع يوم ينفع

الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين

فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا

بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى

زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا

يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل او

لا فهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعنى غير

المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم

المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد و

قائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا

من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره

لكن لا تركيبا تتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من
قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء لكونه
مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو
اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فانه لا يحصل ذلك الا باجراء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام عبد
القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم
يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف
عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في

المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه فخرج قوله
المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله
وهو الماضي اه قال سيد المحققين جعل بعضهم الجمل
قسما رابعا قوله في بابه من ان بناء اسماء الاشارة
لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما
الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى
غيره فذهب الاكثرون الى ان علة بنائها
تضمنها معنى الحرف
وهو الاشارة لانه كالاستفهام فكان حقها ان
يوضع لها حرف يدل عليها فعدم وضع حرف تدل
عليها لا يخرجها عن معنى الحرفية والاول اقرب
سيأتي في محله ان شاء الله تعالى قوله الاسماء المعدودة
مثل زيد عمرو بكر قوله المعرب اللغوي المعرب في اللغة
الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد
والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع
منهم انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر
العلامة اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان
العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود
اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من قام زيد
او لا كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود
الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب
وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة
قوله في كون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي
قوله فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة
البعيدة والمصنف اعتبره بالقوة القريبة من الفعل قوله
ولذلك اه اي ولاجل ان اجراء الاعراب بالفعل
ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يقول زيد من قولك
جاء زيد ورايت زيد محذوف الاعراب فيه معربا و
يعترض اي مع هذا الكلام على قائله بانك تركت
اعراب هذه الكلمات مع انها معربة وليس هنا علة
باعثة على الحذف كالوقف واضرابه اذا عرفت هذا
فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف
عليه ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجتمعت النحاة
على ان المبني ما شابه المبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد
عدم التركيب الا ترى الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه
معرب ومبني لشبه من الحروف مدني فالمعرب على
هذا هو الذي انتفى فيه ذلك الشبه سواء ركب او

التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان

العارف باحكامها كذلك مستغنى عن النحو ولا فائدة له معتد بها في معرفة

اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف

آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على

معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان المعرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة

هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره

ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا

بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف

رحمه الله عليه وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من

حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان

يتبدل لحرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة

بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف

العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها

خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا

ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا

فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية

مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا وتقديرا نصب على التمييز اي

يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او

تقديرا فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد

وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى و

فتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي

والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل

قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى

او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد لا حقيقة

بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر و

كذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل

حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في

العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله

ابتداء

ابتداء ولم يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل

قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد

الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن

هذا الحكم ايضا من هذه القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص

الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث

هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما

الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا

بالسببية القريبة المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو القريب و

العامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي

لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث

انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا

ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله

ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد

لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب

المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالكلام فيه متعلق

بقوله اختلف آخره يعني اختلف اخره لبيان الاختلاف وما به الاختلاف على

المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء

وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل

المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية

للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون

علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل

الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر اسم المعرب لان نفس الاسم يدل

على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن

الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو

مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضيه

او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه

ازالة

ازالة الفساد وسمّى به لانّه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض وانواعه

اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجرّ هذه الاسماء الثلثة مختصة

بالحركات والحروف الاعرابيّة ولا تطلق على الحركات البنائيّة بخلاف الضمّة و

الفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائيّة غالبا وفى الحركات الاعرابيّة

على قلّة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعليّة اى علامة كون الشئ فاعلا

حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدء والخبر وغيرها والنصب

حركة كان او حرفا علم المفعوليّة اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما

ليشمل الملحقات به والجرّ حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ

مضافا اليه واذ كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الحاق الياء المصدرية

اليها كما فى الفاعليّة والمفعوليّة وانّما اختصّ الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لانّ الرفع ثقيل والفاعل قليل لانّه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف

والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولمّا لم يبق للمضاف اليه

علامة غير الجرّ جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به

يتقوّم اى يحصل المقتضى اى معنى من معانى المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب

فى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة
لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل
النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى
زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى
ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم
يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة والثانى اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث فى احوال الثلاث فالاعراب فيهما اى
بالحركات الثلث فى احوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع
والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا و
نصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى
مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون

بالالف

16

بالالف والتاء واحترز به عن المكسر لانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة

نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي

هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جائني مسلمات

ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و

جرا والجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جائني احمد ورايت احمد ومررت

باحمد اخواء وابواء وحمواء بكسر الكاف لان الحم قريب للمرءة من جانب زوجها

فلا يضاف الا اليها وهنواء والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات

الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفواء

وهو اجوف واوي لامه ها اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين

اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى

اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا و

الياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات

الثلث نحو جائني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ

المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين

اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي
ان يكون مضافة لكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت الى ياء المتكلم فحالها
كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة
تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا
في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى و
المجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاسماء اعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما
ملحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون
كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار

معناه مثنّى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى

فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه

الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن يكون حركاته

تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين

ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو

الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورايت كليهما ومررت

بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان

وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة

التثنية ومعناها معنى التثنية فلحقتهما بالالف رفعا والياء المفتوح ما

قبلها نصبا وجرا كما سيجيئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمى باصطلاحا

وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم

يكن واحده مذكرا جمع بالواو والنون وما الحق به وهو الو جمع ذو لا

عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظايرها السبع وهى ثلثون الى تسعين و

ليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين

روعى جانب معناه الذى هو الفرع

لانّه ثلثة مقادير العشرة واطلاق تثليث على التسعة لانّها ثلث مقادير

الثلاثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدلّ على معان معينة

ولا تعيين فى الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرّا وانّما جعل اعراب المثنّى

مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانّهما فرعان للواحد وفى آخرهما

حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك

الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انّهما فرعان له لانّ

الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولمّا جعل اعرابهما بالحروف وكان

حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستّة ثلثة للجموع ثلثة للمثنّى فلو جعل

اعراب كلّ واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خصّ

المثنّى بها بقى الجموع بلا اعراب ولو خصّ الجموع بها بقى المثنّى بلا اعراب

فوزّعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنّى لانه الضمير المرفوع للتثنية

فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى

الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجرّ على الاصل وفرّقوا

بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع الجموع

لثقل

لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب

الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى

الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب

اللفظي والتقديري الذين اشير في تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان

التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي

تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره

في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية

كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة

في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا مالتنوين

فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف

الى ياء المتكلم كغلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة

قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها

او مخالفة لما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي

مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم

المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها واستثقل عطف على

تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب

في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون

ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها

سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا

وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء

دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد

يكون في الاعراب بالحركة كقاض وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف

تقدير الاعراب المتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب

في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله

مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن

فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع

التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر

فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون

الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم

ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب

عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا و

اللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرهما

تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف

وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف

على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه

فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما او استجماع

شرايطهما فيه اي سيجيئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها

اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين

العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في

هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم

على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف

وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف

العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة

من قبلها الف وزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة

منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقع

الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى

انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا

يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة

والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف

الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا

كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف

الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني

ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان ضبط النظم اسهل

والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلل

في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب

لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم ثنتان وقال

وقوله الف الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة. غفـ

بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقرب لها الى ما هو صواب في

المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين

فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث

وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى

قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع

ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال

لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله

على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين و

ذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل

من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل

اخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر

والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل

فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير فانك تقول

قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام

العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر و
الجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما
زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي
جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة
فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما
وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة
لضرورة وزن الشعر ورعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن
السلاسة اما الاول فكقوله : صبت علي مصائب لو انها : صبت على
الايام صرن لياليا : واما الثاني فكقوله : اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع : فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن

ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة

الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله للضرورة

قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند

الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله ؛ سلام

على خير الانام وسيد ؛ حبيب اله العالمين محمد ؛ بشير نذير هاشمي

مكرم ؛ عطوف رؤوف من يسمى باحمد ؛ فانه لو قال باحمد بفتح الدال

لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات

الدال المكسورة ؛ والتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بين

منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد

الضرورة مثل سلاسلا واغلالا احترز صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي

يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف الذي

صرف والمنصرف الذي غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فامت كل

واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع

نسيم الصبا ان زرت ارض مدينة ؛ فبلغ تحياتي من الروض واسجد

فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم وحكما

كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد و

مصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض افراده وهو الف

التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لا لحقهما لازم

للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء

حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بمنزلة بحسب الوضع فانها وضعت فارقة

بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يفو قوة

اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا وخروجه اى

خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي تقتضي الاصل

والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

صيغة للمشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان

المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما

وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء

الحذف وفيه الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خرج

عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى

ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة

كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات

الشاذة فلا نم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل

قوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس اعني اقواسا

وانيابا بل انها جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف

القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس و

انيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما

هو اعم عنه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود

ههنا تمييز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا

التمييز لا بأس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى

تلك التكلفات البعيدة واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث و

مثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير

الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا

العدل فاعتبروه فيها لا الحفظ تنبيهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة

فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين

احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك

الاصل انه لا يتحقق التغيير بدونه واعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة

يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق

بلا شك وفي بعضها لا دليل عليه الا منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه

عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون

ذلك الاصل محققا ومقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل

ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف في هذا قوله حقيقيا معناه خرجا

كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل

على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى

مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان

اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء

ومثنى الى

مثنى الى رباع ومربع ولا خلاف فيها وراءها الى عشار ومعشر خلاف

والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل

الوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية

في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر

آخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير و

قياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث لو يستعمل

بواحد منها علم انه معدول ومن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام

اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما

لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء واضافة اخرى

مثلها الى نحو قبل وباتيم تيم عدي وليس في اخرى شيء من ذلك

فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث

اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان

يجمع على فُعل كحمراء على حُمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جُمع او جماعى وجمعاوات فاذا

اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل

التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد سيما

وفي جمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما

ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لو يعتبر اخراجهما عما هو القياس

فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا

شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها

الشذوذ فمن اين الحكم فيهما بالشذوذ ومن هنا يتبين الفرق بين الشاذ

والمعدول وتقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى

تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا

غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وتوقف

اعتبار العدل على وجود اصل ولو يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف

قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب

قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنث

من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم لما اعتبروا العدل في هذا الباب جعلوا له

عدلا

على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظمار فانها مبنية وقطام

ليس فيها الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر

فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما

عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه

لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل

على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في

محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم

لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان

الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا احتياج

الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون

الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة

بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي

هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة

معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية كما

قوله وانما هو للحمل آه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قدر للبناء في ذوات الراء له قوة اثر بها في البناء لان تقدير العدل له اصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء سيد سند

قوله ليس في محله ما قال السيد ركن الدين وجدت نسخ لهذا الكتاب مقروة على المص ولم يكن فيها لفظ قطام في الباب فقال حذفها المص عند قراءته بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها المقصود سيد ره

يقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل نقلها عنه الاستعمال في المعنى الوصفي (حنويه)

في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات

لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى

وصفي عرض له الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف

هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله شرط

اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو

الوضع وبان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع

في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره (الغلبة) بانه

تخرجه عن سبب منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة

اختصاص ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود

كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج

في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة

الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع

من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار الاسمين للحية الاول

للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما

للقيد

للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم
يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه
الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث و
كذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم من الخال وجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم
تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في
الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه
في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث لتصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي

قوله بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه و
عدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير
المتكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف
ان استثقلوه كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال
وجبريل بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك
اي شرط التانيث اللفظي بالتاء
لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم
مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت

بالتاء في اشتراط العلمية فيه الآن بينهما فرقا فان التانيث اللفظي

بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه

من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب

تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلاثة

اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط

من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في

وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد

الامور الثلثة عن الخفة التي هي شانها فان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم

تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على لسان العرب

فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد

الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر

علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب

علمين لبلدتين من بلاد فارس

فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر

فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط

واما

26

واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة

فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة

لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي

سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلميته

للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب

وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها

لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه

اذا صغر قدم لم يظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديم

بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم

مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي والمعرفة

اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها

اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على

ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمن علمية

يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات

قوله فبشرط الزيادة آه ولا يقدح تحرك الوسط ولا العجمية لضعف امر التأنيث في الاصل لسبب لتقدير علامة فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الخ

قوله باعتبار معناه الجنسي تعليل لان تأنيثه المعنوي اي تأنيثه سمع من العرب تأنيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من ارجاع الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب انه يجمع جنس الحقيقي الكبير والكثير جماعة فتأنيثه على سبيل الاجماع

قوله المعرفة اي التعريف آه

قوله اي التعريف مصدرية

لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام

والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا

يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة

سببا والعلمية شرطها ولم تجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية

التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير

العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي

منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلمية في العجم حقيقة

كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه

قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة

قرائته قبل ان تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطها

لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا يصلح

سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته

في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة

اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف فهذا تفريع بالنظر

الى الشرط

قوله اسم جنس وهو لفظ رومي موضوع في تلك اللغة للجنس الجيد جعله العرب لقبا لعيسى راوي نافع لجودة قرائته سعد الله

قوله لو سمي بلجام لانه كان في العجمية بالكاف تصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما فضعف عجميته فلو جعل علما في لغة العرب لم يمنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم سعد الله

الى الشرط الثاني فانصرافه انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا

اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها

مع سكون الاوسط واما التأنيث فان له علامة مقدرة تظهر في

بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط

وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط

فيما سبق فلم لم تعتبر هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين

آخرين لئلا ينافي سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها

لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن

في ديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان

في شتر تحرك الوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع

بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو

نوح فلهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى

تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم

السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها

قوله لانه آه تذكير الضمير الراجع الى العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية

عربيّة ونوح ولوط لخفّتهما وقيل انّ هود كنوح لانّ سيبويه قرنه معه
ويؤيّده ما يقال من انّ العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربيّ وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم
مقام سببين شرطه اى شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهى الصيغة التى كان اوّلها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
متحرّكان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرّة
اخرى ولهذا سمّيت صيغة منتهى الجموع لانّها جمعت فى بعض الصور
مرّتين تكسيرا فانتهى بتكسيرها المغيّر للصيغة وانّما قال وامّا جمع السلامة
فانّه لا تغيّر الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع
ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانّما اشترط
ليكون صيغته محصونة عن قبول التغيّر فيؤثّر بغيرها هاء منقلبة عن تاء
اى محفوظة
التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤل اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانّما اشترط كونها بغيرها لانّها
لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كقرازنة فانّها على زنة كراهية

وطواعية

قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود فقرن هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هود عربيا لقدّمه على نوح وجعله مقارنا بشعيب سيد نعمه

قوله وهى الصيغة التى اولها آه سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه نحو جعافر وجعافير والمشهور فى وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضى لا التصريفى كما نص عليه الفاضل اللندى [illegible]

قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى فى عبارة المصنف بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قام مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير فى الآحاد وما قال منقوض بافلس واكلب [illegible]

قوله جمع ايمن وهو جمع يمين سيد نعمه

قوله وانّما اشترط ان يكون على تلك الصيغة لكون صيغته محفوظة عن قبول [illegible]

قوله منقلبة عن تاء [illegible] التأنيث [illegible]

قوله فلا يرد نحو فوارة [illegible] فانّ هاءه اصلية لانّه جمع فارهة [illegible]

قوله على زنة [illegible] [illegible] وكون المصدر [illegible] [illegible]

غيرم

وطواعية لمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته نفور ولا
حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا
في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع
فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على
قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان
بغير هاء ممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه
حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما
فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات
شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
منصرف لا للجمعية الحالية بل الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان

قوله انثى الضبعان

الضبع هي الانثى والذكر ضبعان والجمع ضباعين كسرحان وسراحين

قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا [illegible] فيه [illegible]

قوله غير مسلم [illegible]

قوله تقضيت اه اي تخلصت وفي هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم المص بحث حضاجر على سراويل [illegible]

في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمّي به الضبع مبالغة في عظم

بطنها كانّ كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه

هو الجمعيّة الاصليّة فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعيّة

الاصليّة فانّ فيه العلميّة والتأنيث لانّ الضبع هي انثى الضبعان قلنا

علميّته غير مؤثّرة والّا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلّم لانّه علم

لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا واكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعيّة

الاصليّة بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلّا يتوهّم انّ الجمعيّة كالوصف قد يكون اصليّة معتبرة وقد يكون عارضة غير

معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصوّر العروض في الجمعيّة وسراويل جواب

سؤال مقدّر تقديره ان يقال قد تقضّيت عن الاشكال الوارد على قاعدة

التقصّي از تنكي بدشواري بيرون آمدن تاج

الجمع لحضاجر بجعل الجمع اعمّ من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول

في سراويل فانّه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعيّة فيه لا في الحال

ولا في الاصل فاجاب عنه بانّه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو

اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة

الجمع كما

الجمع كما قلت فقد قيل في التفصّي عنه انّه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربيّة كانا عم
ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل
الجمع حقيقة لكنّه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعمّ من ان
تكون حقيقية او حكميّة فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي
ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنّه جمع
سروالة تقديرا وفرضا فانه لمّا وجد غير منصرف ومن قاعدتهم انّ
هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدّر حفظا لهذه القاعدة انّه
جمع سروالة فكانه سمّى كلّ قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيّته تحقيقا والاصل
في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى
التفصّي عنه ونحو جوار اي كلّ جمع منقوص على وزن فواعل ما يئيا كان او
واويّا كالجواري والدواعي رفعا وجرّا اي حالتي الجرّ والرّفع كقاض

قوله الا على زياده سبب آخر المقصود من هذا الكلام رد كلام صاحب التوضيح حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازن زايدة على التسعة المذكورة قوله فكانه سمى اه انما قال كانه لان السراويل لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون مفرده مفروضا قوله والدواعي مثال الجمع المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي من الدعوة من الدعوة قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انه ان نصب على الظرفية والعامل فيها المماثلة المستفادة من الكاف [illegible]

قوله فذهب بعضهم
قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال يتعلق بالجوهر
سببه محسوس وهو الاستثقال فيكون اقوى ومنع
الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف قوله بناء
على ان الاصل تعليل لقوله فبني اي الاعلال بالضم
بلا تنوين لوجود الجمعية في الاصل الا انه بني الاعلال على ما هو الاصل
في الاسم اعني الصرف قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه والخليل
بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال كما قاله بعضهم وقيل
لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القليلة
الخبيثة بل الاصل عنده جواري بالتنوين والاعلال مقدم
على منع الصرف فحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت فحذف تنوين الصرف فخاف رجوع اليا
لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا فيكون
منقوصا فعوض التنوين عن الياء

اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه
نحو جائني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت بقاض واما
في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الواو و
التنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء

المحذوفة

المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت

لغة قوم
فني بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما

تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال لانه

ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال و

اما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواري بالضمة بلا تنوين حذف الضمة للثقل

وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه

في
اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها اعلالا في

غير
حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من حرفية

جزء فلا يرد النجم ويجري عليه شرط العلمية ليامن من الزوال فيحصل له

المضاف
قوة تيوثرها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج

الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا

اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا

بها
فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية

لدلالته
انما هي على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة

واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني
من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها بازائها
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل
هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان
مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين و
فرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني
ثم اعلم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان لا تدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او

قوله هو القول الثاني لان وجه شبه الطائفة الاولى انتفاء التاء غلط قوله يعني به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة فيما بعد وقوله فان الاسم اه بيان لان الاسم المقابل لهما شامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها بعده

يدل

31

يدلّ كاحمر وضارب ومضروب فالاوّل يسمّى اسما والثّانى صفة فالمراد بالاسم

المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشّامل للاسم والصفة فشرطه اى

شرط الالف والنوّن فى منعهما من الصّرف وافراد الضمير باعتبار انّهما سبب واحد

او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصّرف العلميّة تحقيقا للزوم زيادتهما

او ليمتنع لانّه لو لم يكن علما يمتنع دخول تاء التّانيث عليه نحو سعدان

تبت وسعدانة ومرجان ومرجانة دخول التاء فيتحقّق مشابهتهما بالفى

التّانيث كعمران او كانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنوّن

فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التّانيث عليه ليبقى

مشابهتهما لالفى التّانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انّه صفة

لانّ مونّثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانّه متى كان مؤنّثه فعلى لا

يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التّانيث على حالها ومن ثمّ اى و

من اجل المخالفة فى الشّرط اختلف فى رحمان فى انّه منصرف او غير منصرف

فانّه ليس له مونّث لا رحمى ولا رحمانة لانّه صفة خاصّة لله تع لا يطلق

على غيره تع لا على مذكر ولا مؤنّث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير

منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران

فانّه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشّرط على المذهبين لانّ مؤنّثه سكرى

لا سكرانة ودون ندمان فانّه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشّرط على المذهبين

لانّ مؤنّثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النّديم وامّا اذا كان

بمعنى النّادم فهو غير منصرف بالاتفاق لانّ مؤنّثه ندمى لا ندمانة ووزن

الفعل وهو كون الاسم على وزن يعدّ من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى

فى سببيّة منع الصّرف بل شرط فيها احد الامرين امّا ان يختصّ فى اللغة

العربيّة بالفعل بمعنى انّه لا يوجد فى الاسم العربى الّا منقولا من الفعل كشمّر

على وزن صيغة الفعل الماضى المعلوم من التّشمير فانّه نقل من هذه الصّيغة

وجعل علما لفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل افعال

نقلت الى الاسميّة وامّا نحو بقّم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلّم

علما لموضع بالشّام فهو من الاسماء العجميّة المنقولة الى العربيّة فلا تقدح

فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانّه ايضا

غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل وانّما قيّد بالبناء للمفعول فانّه على البناء للفاعل

غير مختصّ

غير مختصّ بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الّا بعض النحاة او يكون غير مختص

لكن يكون في اوّله اي اوّل وزن الفعل اذا وّل ما كان على وزن الفعل زيادة

اي زيادة حرف او حرف زائد من حرف اتين كزيادته اي مثل زيادة

حرف او حرف زائد في اوّل الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما

كان على وزن الفعل غير قابل للتا فانّه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها

بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي

امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمّي به رجل فانّ لحوق

التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فانّ مجيء التاء في سودة

للحيّة الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار

غلبة الاسمية العارضية ومن ثمّ اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء

امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف

يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة القويّة على العمل والسير وما فيه علميّة

مؤثّرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثّرة في منع صرفه بالسببيّة

المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عمّا اجامع لفي التانيث وصيغة

منتهى الجموع فانّ كلّ واحد منهما كاف فى منع الصّرف لا تاثير فيه للعلميّة

اذا نكّر بان مأوّل العلم بواحد من الجماعة المسمّاة به نحو هذا زيد ورايت

زيد آخر فانّه اريد به المسمّى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه

به نحو قولهم لكلّ فرعون موسى اى لكلّ محقّ مبطل فلمّا تبيّن اى ظهر حين

بيّن اسباب منع الصّرف وشرايطها فيما سبق من انّ اثّر اى العلميّة لا تجامع

مؤثّرة الّا ما اى السّبب الّذى هى اى العلميّة شرط فيه وذلك فى التّانيث بالتّاء

لفظا او معنى والعجمة والتّركيب والالف والنّون المزيدتين فانّ كلّ واحد من

هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلميّة الّا العدل ووزن الفعل استثناء ممّا

بقى من الاستثناء الاوّل اى لا تجامع غيرما هى شرط فيه الّا العدل ووزن

الفعل فانّ العلميّة تجامعهما مؤثّرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما

فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادّان لانّ الاسماء المعدولة

بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع

الصّرف فلا يكون اى لا يوجد شيء من الامرين الدّايرين مجموع هذين السببيّن معهما

وبين الّا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكّر غير المنصرف الّذى احد اسبابه

العلمية بقي بلا سبب أي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط

فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو

العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا

يبقى فيه سبب من حيث هو سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل

ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان احمت بكسرتين

على المغايرة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من حمت يحمت

وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب

ان هذا امر محقق لجواز ورود احمت بكسرتين وان لم يشتهر فلا وزن محقق

فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لمجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت

فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء

منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه

لوجود سببين في احمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى

استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف

سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول

التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند

المخالفة الى الاستاذ وان كان غير متحمس تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر

علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير

خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه

منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه

بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف

بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من

فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا

للوصفية الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها

وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين

فان قلت فكما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا

فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع

اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما

بالعلمية

بالكلية بل بقي فيها شايبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء و
الارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيها شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما
الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد
التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزم من اي سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل
علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما
اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد

انما هو بين الوصفية الاصلية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل
حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد
آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكن يشبه به
فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي
بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من
ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل
فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا و
الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية

التنوين

التنوين وحيث ضعفت مشابهته الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين

دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر لحاله وسقط التنوين لامتناع عدمه

الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانا باقيين مع اللام والاضافة

كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك

ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا

معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك

علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف

غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو

مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد صفة للمذكر الذي لا يعقل كالصافنات

للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد

ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا

هي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها

لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع

المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص

الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا

كما يجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه

لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل و

لان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما

هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل

حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق

وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان

ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع

الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير

التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما

قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر و

اسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل وشبهه عليه اي على

ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد

الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك ان عامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة اقويها المذهب المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه ويستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها التأخر وهو كذلك في باب المبتدأ بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر ثانيهما ان المبتدأ يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدأ هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدار الكلام وفي دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفى قوله اي اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة تفسير ما العامة بالاسم وتخصيصها ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت ما قيد كلمة ما في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو لم يفسر ما بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى قوله ليخرج عليه الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل ما اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالغرض لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم المقصود بالذكر هو البدل والاول ذكر للتوطية لان تلك المقصودية من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ تقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق قوله وكذا المراد آه يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفاتها لاخراج توابعها ليتناول آه اي لتناول الفاعل المعروف فاعل هذه الامور قوله واحترز به آه اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في المثالين

قوله

الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه

وجوبا يخرج عنه المبتدء المقدم عليه خبره نحو كريم من تكرمه فان قلت قد

يجب تقديمه اذا كان المبتدء نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد

وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند

الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسناده او انما على طريقة قيام الفعل او

ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كالاسم الفاعل والصفة

المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب

زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم

يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب

المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا تقيد به مثل زيد في قام زيد

نحو هذا مثال لما اسند اليه الفعل وقتل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال

لما شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع (اسند اليه)

مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء

آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه بذاته

بشبهه به وطريقة قيامه به

ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هي هو بمنزلة

كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات

الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار

قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا

لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ويستندهما في ذلك

قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات و

قد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في

سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى العدي بل الى المصدر الذي

يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية

الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره

صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة

اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء

انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة مسامحة

37

له وهي اما لفظية نحو ضرب موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى

او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا ومستكنا كزيد

ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا

ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي

التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد

عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة

انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل

ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول

بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب

الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية

زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك

ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون

زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما

قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول

التنبيه ان المراد بجواز كون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئته الحصر شأن القصر يمتنع الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل و المنع انما يأتي فيما يأتي كمثال يوسف من خصوص المادة فلا ينافي في دعوى الجواز

على الفاعل مع الانتقال ما ضرب الا عمرواً زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية

زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم

الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما

قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرواً

زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما

وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا

في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل

ضمير مفعول نحو ضرب زيداً غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرواً الا زيد وفائدة هذا القيد

مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب

عمرواً زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل و

هو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل

عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا

يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها

لئلا

لئلا ينقلب الحصر المط واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل المنافاة الاتصال للانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازا اي حذفا جايزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام
اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في
الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو
قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة: تعلق
بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا

للمجرة الادلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من

غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح

جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل

بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال

لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل

لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين

استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف

فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه

ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى

زيد فتقديره الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل

فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب

حذفه لان مفسره قائم مقامه مغني عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا

بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد

يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال

اقام زيد

اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها

وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه

فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية

لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال

فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى

فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وانما اقتصر

على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع

فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى

اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما

معمول للفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثانى فلا يكون فيه مجال تنازع

ومعنى تنازعهما فيه انهما يجب بالمعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو

مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور

تنازعهما فى الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى

وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول

بحث تنازع الفعلين

كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا

ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار

الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن

اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد

نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا

ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما

التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف و

على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه

لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع

الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا

له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد

يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما

في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما

فاعليه

فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل
هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم
ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين
قوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم
يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني
وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظ فيه مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاولى
اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر

فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدء به لانه المذهب
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال فعل الثاني
مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل
الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما
الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره
وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا

يلزم

يلزمه ح محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظّم

كما فى صورة تاخير النّاصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت

زيدا هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرّزا عن التكرار لو

ذكر وعن الاضمار قبل الذّكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والّا اى وان لم

يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانّه

لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلّا يلزم الاضمار قبل الذّكر

فى الفضلة وان اعملت الفعل الاوّل كما هو مختار الكوفيّين اضمرت الفاعل فى

الفعل الثّانى لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيد فاعل ضربنى

واضمرت فى اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدّمه رتبة فلا محذور وفيه ح لا

حذف الفاعل ولا اضمار قبل الذّكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وذلك جايز

واضمرت المفعول فى الفعل الثّانى لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان

جاز حذفه لئلّا يتوهّم انّ مفعول الفعل الثّانى مغاير للمذكور ويكون الضمير

ح راجعا الى لفظ متقدّم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد الّا ان يمنع مانع

من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول

فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني و
حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا
له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا
يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية
اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولو اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى
اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف

البصري

البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه

اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب

الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من

المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا

كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا

ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه

البيت المؤخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال و

لكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول

فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يفعل منه كما

فصل المبتدء حيث قال ومنها المبتدء والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه

بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف

الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى

مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم

عن العامل او انه ذكر الاقوى لبعض النحاة هو العلامة الزمخشرى
قوله كل مفعول اراد لفظ كل فى التعريفات مع دلالته
على الافراد والمقصد فى مقام التعريف هو الحقيقة والماهية
غير ملايم الا ان الادبا والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك
قوله وانما اضيف الى المفعول اى وانما اضيف الفاعل الى المفعول
فى قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال
فاعل الفعل قوله لملابسة كونه آه اى لملابسة كون الفاعل
فاعلا لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول ولاجل هذه الملابسة
والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول [illegible]

فاعل
المفعول ما لم يسم

فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان
تغيّر صيغة الفعل الى فُعِل اى الى الماضى المجهول ويُفعَل اى الى المضارع المجهول
فيتناول مثل استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل وغيرها من الافعال المجهولة
المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثالث من مفعولى باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا اسناده بكونه خبرا عنه
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف
اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت في كونه
مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب مشعر فيه بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اى كل واحد من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثالث
والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى
اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف

[illegible]

الفاضل الرضي تعليل القدماء، وامتناع قيام المفعول
الثانى مقام الفاعل وهو التعليل الذى ذكره الشارح
بهذا المثال مردود واما المتأخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة والذى منع مع
الزام كل من المفعولين مركزه وذلك ان يكون مكانه
خبرا عن الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا
اياك مع اللبس تقديم الثانى على الاول فاذا التزم كل واحد
مركزه لم يلتبس اذا اقام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس
معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل
معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا
ابوك والمرفوع ثانى المفعولين انتهى والذى اختاره
هذا الفاضل وشنعهم كون الشيء مسندا ومسندا اليه ممنوع
ومعارض بجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه
كغلام في قولك فرس غلام زيد قوله فات النصب والاشعار
اى فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفات
الاشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل
ان ذكر النصب مستدرك بخلاف ما اذا كان مع اللام
فان المشعر بعليته وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير
سيد عبد الله [illegible]

٤ كوبه

كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي تجوز
وقوعها موقع الفاعل الذي تعيّن اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل
لشدّة شبهه بالفاعل في توقف تعقّل الفعل عليهما فانّ الضرب مثلا كما انّه لا
يمكن تعقّله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقّله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل
فانّها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم
الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدّة التنبيه على انّ المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعيّن زيد وان لم يكن
اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل
المتعدّي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لانّ فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد
درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدم

فيجب قام مقام المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا و منها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ و
منه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ
هو الاسم لفظا و تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الذي لو يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي
فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز عن الخبر وثاني
قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء
كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا و
عليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبر
خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز
لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري

مجراه

العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان
اللائق في المعربات وجود العامل اللفظي عبر عن عدم
وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار به الى ان المراد عدم
وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي لا رفع
الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل
او المراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا
تقديرا قوله ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر
ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ
مثل بحسبك زيد فان تأثير عامله ليس الا في اللفظ
لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف ذلك
ان قلام قولك ان زيدا قائم لفوات التأكيد المدلول
عليه بان واشار بقوله وكانه الى بعده كقرشي فانك اذا
قلت اقرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش
عندكم ام لا قوله كما ولا وكذلك ان النافية في قولك ان
ضارب الا زيدا قوله وما ومن نحو ما ضارب زيد ومن ضارب
زيد على ان يكون ما ومن الاستفهاميتان مفعولين
لضارب ولو قال الواقعة بعد النفي لكان افيد لانه
يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر غير ماسوف
على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا
ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدأ لا خبر له لما
اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي
والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء
فكانه قيل ما سوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن
فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف
ثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم و
الحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم
حذف زمن دون صفته المعنى ينقضي بالهم فعاد الضمير
المجرور بعلى على غير مذكور فاتي بالاسم الظاهر مكانه
ثالثها انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول
كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن
هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندي
في التعبير عن الوجه الاول ان يقال ان ماسوف مرفوع
الثاني للمبتدأ او انتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافا اليه
قوله فخير نحن الخ تمامه اذا الداعي المثوب قال يا لا سيدونا

مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتى واحترز

به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان

رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدء و

ما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة

الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام

اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما ان طابقت

مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا

جاز الامران كون الصفة مبتدء وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما

بعدها مبتدء والصفة خبرا مقدما عليه فهٰهنا ثلث صور احدها اقائمان

الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدء وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها

اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها

اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن

العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب

انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به
الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقدير يخرج
به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان
العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى
شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال
آخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن
العوامل اللفظي واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على
احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في
داره زيد مع كون الضمير عائد الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة

ولذا كان

وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير

الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل

اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها

فيقرب من المعرفة مثل قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن

والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك

ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب

عن تعيينه نكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد

منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك

فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت

فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات تصل بها العموم

نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب تخصيصه بما اختص به الفاعل ولشبهه

به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما تذكر بعده امر يصح

ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل هو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه

ما بالقيام فاذا قلت واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان

مجئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح

القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف

حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل لرجل قوى ادركه

العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في

الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص

بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت

سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال

سلام مني وسلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين

منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي

يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال

كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل نائم لعدمها وهذا القول

اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم

فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال

والجملة

والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم

يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة

بنفسها لا يقتضى لارتباط بغيرها فلا بد فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد

ليرتبطها به وذلك العايد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او غيره كاللام فى

نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر

تفسير للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو

البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة

ان البايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان

التسعير نرخ نهادن

او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع

ظرفا مقدر اى مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة

بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير

مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل

فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل

فى المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان

المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام

فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ماله صدر

الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و

ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المتبدا

لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين في التعريف او

غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا

متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب

تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا

احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا

لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على

الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس

المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس

المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان

والزيدون

المصنف بكذا فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول لانه تلميذه فيتعين بالاسناد كما هو في المتعارف و مثل قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد قوله في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدا فان تخصص غلام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم تفضيل وهو مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا يدخل عليه كالمعارف قوله افضل منك افضل منى فان الاول مبتدا والثانى خبره وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله عم امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعنى الظرف لكونها اى منه النكرة في معنى المضافة فكانه قال امر بمعروف ونهى منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اى فعلا مسندا الى المبتدا فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتدا فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل و الظاهر ان المراد بالفعل اللغوى هو الحدث والا يشكل في ضمن الفعل الاصطلاحى فلا يرد اقائم زيد فان الخبر فعل للمبتدا ولم يجب تقديم التقديم سعد نعمة الله

والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول

من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند

واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة

ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ

واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة

ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين

ليس جملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة

ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ

من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ نحو في الدار رجل فان في الدار خبر

مخصص للمبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه

بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا

يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم

الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه

ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان

للخبر هو ايراد لان الخبر هو قوله على التمرة هذا الذي اخترناه
كما سلف قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد
بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور يتعلق به والمجرور
وحده متعلق بعامله لانه اي ليس متعلق في
الحقيقة بل السببية تتعلق المجرور بالعامل وما اختاره
الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين المثالين

لخبر خبر انّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأوّل بالمفرد مبتدء اذ فى

تاخيره خوف لبس انّ المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها

او فى الكتابة مثل عندى انّك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدء فى

جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدّد الخبر من غير تعدّد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا

وذلك على وجهين التعدّد امّا بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف

مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل وامّا بحسب اللفظ فقط نحو هذا

حلو حامض فانّهما فى الحقيقة خبر واحد اى مزّ وفى هذه الصورة ترك العطف اولى

ونظر بعض النحاة الى صورة التعدّد وجوّز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدّد

الخبر ما يكون بغير عاطف لانّ التعدّد بالعاطف لا خفاء به لا فى الخبر ولا فى المتبدء ولا فى

غيرهما وايضا المتعدّد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر

المتعدّد بغير عاطف ولو حمل المتعدّد اعمّ فالاقتصار عليه بذلك وقد يتضمّن المتبداء

معنى الشرط وهو سببية الاوّل للثانى او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة

فمن الله فيشبه المتبداء الشرط فى سببيّته للخبر سببيّة الشرط للجزاء فيصحّ دخول الفاء فى

الخبر ويصحّ عدم دخولها فيه نظرا الى مجرّد تضمّن المبتداء معنى الشرط وامّا اذا قصد

الدلالة

على العكس فانّ صدورها من الله سبب لاتصالها و
التصاقها بهم لكنّها سبب للحكم به والاخبار عنه
اى وما حصل بكم نعمة ليحكم او فيخبر انّها صادرة
من الله تع ولا شكّ انّ النعمة التى حصلت بهم للحكم
والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاضل
الرضى فسّر معنى الشرط بلزوم الثانى للاوّل فلا يرد
وما بكم من نعمة الآية لانّه يخالف تفسير المص فى كلم
المحازرة فلذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى
مجرّد تضمّن المبتدا معنى الشرط تعليل لصحّة الدخول وعد
اى انّما يصحّ الوجهان بالنظر الى مجرّد تضمّن المبتدا المعنى
الشرط وانّما لم يجب دخول الفاء لانّه لما كان المبتدا
دخيلا فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز ترك الفاء
فى خبره قوله وامّا اذا قصد اه اى اذا قصد الدلالة
على سببية الاوّل للثانى فى العبارة اللفظية كان
يقال فى الذى يأتينى فله درهم الذى يأتينى ان
ياتنى فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط
فى اللفظ

الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب

دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل

او ظرف اي الذي جعل صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق

وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان

الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة

الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال

للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله

درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي

تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل

او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف

الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت

ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على

خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ

والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من

الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو

بالاتفاق من النحاة فلا نقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل

باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما

ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام

ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت

ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمتنع عنه لانها لا تخرج الكلام

عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن

تقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان

المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتد بقوله

وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن

وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق و

ما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم

من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر ؛ فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ؛ ولكن ما

يقضى فسوف يكون ؛ وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا

حايزا

جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت مالرّفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى

هو اهل الحمد وانّما وجب حذفه ليعلم انّه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او

الذمّ او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يبيّن ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم

الرّجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتداء المحذوف جوازا مثل المبتدأ

المحذوف فى قول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى

هذ الهلال والله بقرينة الحاليّة وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لانّ

مقصود المستهل تعيين الشّئ بالاشارة والحكم عليه بالهلاليّة ليتوجّه اليه النّاظرون

ويروه كما يراه وانّما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلّين غالبا ولئلّا يتوهّم

نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جايزا لقيام قرينة من

غير قيام شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السّبع فانّ تقديره

على المذهب الصّحيح كما نصّ عليه صاحب اللّباب خرجت فاذا السّبع واقف على ان يكون اذا ظرف

زمان للخبر المحذوف من غير سادّ مسدّه اى ففى وقت خروجى السّبع واقف وقد يحذف

الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم الذي جاء فى موضع اى موضع

الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره الكوفى اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا

قائما اى ان ضربى لزيد يلتبس بزيد لو توقع عليه زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على

الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه

هذا اذا كان الخبر عامّا واما اذا كان خاصّا فلا يجب حذفه كما فى قوله ، ولولا الشعر

بالعلماء يُزرى ، لكنت اليوم اشعر من لبيد ، هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم

بعدها فاعل الفعل مقدّر اى لولا وجد زيد وقال الفرّاء لولا هى الرافعة للاسم الذى

بعدها وثانيها كل مبتدء كان مصدرا صورة او تأويله منسوبا الى الفاعل

او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك

مثل ذهابى راجلا وضَرْبُ زيدٍ قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا

قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون

الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف

حاصل كما حذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم

حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى

الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال

الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا

بلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا بلابسي قائما اذا كان عن الفاعل

اولى ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربي زيدا بلابس قائما ويجوز حذف

ذى الحال مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف بلابس الذى

هو خبر المبتدا والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر

راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون

حالكونك ارشادكننده وهدايت كننده باشى — حال عن الفاعل

تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر

من غير ما سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى

ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه

قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضربت زيدا

الا قائما وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى

بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب

حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل

مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى

اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى

ضربي زيدا ضربه قائما اى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد
وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير
معهود لانه فى قوة ان الموصول مع الفعل ولا يجوز
حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا يدل
على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة قوله
وذهب بعضهم هو ابن درستويه ولو كان ما ذهب اليه
صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال
قوله وعطف عليه شئ بالواو والضمير اما راجع الى المبتدا
وهو الذى فهمه الفاضل المحشى من ظاهر العبارة و
يرتكبه عندى انه راجع الى الخبر لما ستعرف بعد هذا قوله
اى كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا
الخبر منتهى بعد المعطوف اى مقترنان لزعمهم ان المعطوف
معطوف على المبتدا فهو مبتدا فيحتاج الى خبر فورد
عليهم ان الخبر المحذوف خبر للمبتدا الاول خلافا لما
المبتدا الثانى وهو قوله وضيعته مفرده اذ المبتدا لا يكون
... الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف به
بعض الشراح الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف وضيعته
على ضميره فلا يكون مبتدا حتى يحتاج الى خبر وزعم
الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر كما
لو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى التقدير فكذا ههنا
منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع
والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلى
والقاء العطف الاصلى يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف
على المبتدا فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فان
مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا
يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة فى اللغة العقار التى
هى الارض والنخل والزرع وههنا كناية عن الصنعة اذا
عرفت هذا فاعلم ان الحذف فى مثله اغلبى لا واجب
بدليل اثباته فى نهج البلاغة الذى هو كلام رب الفصاحة
حيث قال وانتم والساعة فى قرن قوله واقيم المعطوف
اى الخبر والمحشى اى المبتدا واجاب عن الاعتراض بانه
ان المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه يذكر
بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما
فيه من التكلف قوله يكون مقسما به يعنى يبتنا
لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به فيكون
قرينة على حذف خبره الذى هو قسمى فلو كان
غير معين لزم كيت حذف جزء كقولك اما الله
الله لافعلن كذا قوله لعمرك وبقاؤك كرسار

الخبر لا الفعل وحده قوله والاحتياج الى الايجاب

واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

عنه اه تعريض بالفاضل الهندي قوله ويلزم منه
عطف على قوله يجاب وحاصله انه يلزم على
هذا الجواب ان يكون قول المص بعد دخول هذه الحروف
مستدركا فائدة اذا حمل الاسم على ... الى اسمها
ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم المحذور
قوله فيحتاج الى تاويل الجملة اه والاصل عدم التاويل

خبر انّ واخواتها اي من المرفوعات خبر انّ واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصحّ لانها لمّا شابهت الفعل المتعدّي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر انّ واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدء وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا انّ زيدا يقوم ابوه فانّ يقوم هٰهنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه انّ بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل انّ زيدا يقوم بمعنى مثل قائم في انّ زيدا قائم فانّه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدء اي حكمه كحكم خبر المبتدء في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه

من انّ

من انه اذا كان جملة فلا بدّ من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره

بعد ان يصح كونه خبر لوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك انّ كل ما

يصح ان يكون خبر المبتداء يصح ان يكون خبر الباب انّ حتى يرد انه يجوز ان يقال اين

زيد ومن ابوك ولا يجوز انّ اين زيدا وانّ من اباك الا في تقديمه اى ليس امره

كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على

المبتداء وذلك لانّ هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا

ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع

على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرّف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما

يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس

امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفا فانّ حكمه اذن حكمه

في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم وفي وجوبه

اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم

في الظروف ما لم يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفته

اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر

هذا شامل لخبر المبتداء وخبران وكان وغيرها بعد دخولها اى دخول لا

فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو زيد ضرب

فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم

لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفته بخلاف ما ذكره لان غلام

رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيهما اى فى الدار خبر

بعد خبر لا ظرف فظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى

به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها

الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود و

الحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله و

بنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب

او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل

ولا مال انتفى الاهل والمال فلا احتياج الى تقدير خبر لا وعلى التقديرين يحملون ما

يرى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس

هذا شامل للمبتداء والكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت

قوله

ان المرفوع بعد الا خبر لا لغو لفظا والاصل فى كلمة
الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقال الا اله الله عدل
عن الاول الى الثانى لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق
زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى و
نفيها عما سواه فقدم حرف النفى ووسط حرف الاستثناء
ثانيها انه يجوز تقدير موجود ولا تنقطع مادة الاشكال
لان نفيه يقتض نفى الامكان اذ لو كان الاله الممكن شريكا
لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب
الوجود فلا يدخل شريكه فى حيز الامكان ثالثها التقيد
ممكن والتقريب قريب مما قررناها ما قدره بعضهم
وهو قوله لا اله موجود ازلا وابدا وظن انه دافع الشبهة
وهو كما ترى خامسها جعل الا بمعنى غير ويكون هى الخبر فيفيد
نفى كل اله غيره سوى فرض معبود بحق اذ غيره ذهب
اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه
نادر سادسها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد
على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام التى معبودهم دون
الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم سابعها قال
بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام فى التوحيد
بالنظر الى المعنى اللغوى لان التقدير لا يخ عن احد الامرين
وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة فى
اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا والوجه
الثانى عندى هو الارجح قوله فيقول معنى قولهم فيقول
ح لا من اسماء الافعال وزيد المضمر نائب اسم الفعل لكن
على مثل هذه الصيغة قوله على الصفة على المحل بدليل

هى هى

من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل

منك وانما يجب الى ما النكرة بعد لا لانّ لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانّه

يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون

الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل

الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل

لنقصان مشابهته لا بليس لانّ ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانّه للنفي مطلقا

بخلاف ما فانّه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صدّ عن

نيرانها فانا ابن قيس لا براحُ اي لا براح لي فلا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانّه

اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت واعلم

انّ المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة

لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ المصنف من المرفوعات

شرع في المنصوبات وقدّمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات**

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبيّن شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء

فصل باب المنصوبات

نحو رايت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين لمنه اى من المنصوب او لما يشمل

على علم المفعولية المفعول المطلق سمّى به لصحة صيغة المفعول عليه من غير تقييد

بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق

صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه

او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه

به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل

مات موتا وحسُن حُسنا وشرف شرفا واغنا زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل

هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة

للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت

ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب

ضربا خرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على

زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان

معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج

به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور

لكنه

لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي نحو كرهت

كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور و

ثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول

كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني

كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا

الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به نخرج بقيد الاعتبار عن

الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد

ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما تُفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض

انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم

للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع

لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع

تستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به

النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين و

جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ

اشتق منها فعل اسناد اليه وكاشتقاق ان معنى الفعل مشتمل عليها ح ع

به لا مفعول مع

فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا
وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله
فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل و
مصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه ووجوبا اى حذفا وجوبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له
يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة
اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا و
شكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم
استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو اذا استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف



الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضا
بطة
كلّيه يحذف معها الفعل لزوما فى مواضع متعدّدة منها اى من هذه المو
اضع
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سيرا الا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه اى عن ذلك الاسم وانّما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانّما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانّه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبريّة او وقع المفعول المطلق مكرّرا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكّت الارض دكّا دكّا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير
سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على انّ الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدء والى ما شبّه به فعله او الحاصل

وضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا امثال لما وقع بعد معنى نفى وزيد سيرا

سيرا اى يسير سيرا سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها اى ومن المواضع التى

يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق

وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها

المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر

بيان انواعه المحتملة نحو قوله تع فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد

شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق

والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا

الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد

واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول

مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت

صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال

الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال

الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعنى اى بمعنى المفعول

المطلق

المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه
اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت
حمار من صات الشئ صوتا بمعنى تصوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو مشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى قوله له و نحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرءة مات ولدها ومنها اى ومن تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى
لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو باعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق
نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون

صوت ح

جملة وهي قوله زيد قائم وطا محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق

والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اي لغير المفعول المطلق

فانه من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتملا الجملة

المذكورة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار الوصف الاحتمال فيه يغاير للمؤكد

اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به انه

تاكيد لاجل غيره لينـدفع الغير وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه

انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى

اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد في

تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول

لئلا يرد مثل قوله تع ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا متكررا كثيرا وفي جعل المثال

من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الِبُّ لك

الِبابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة

متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده

ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان



بمعنى البّ فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد متعدى بنفسه بخلاف البّ فانه متعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى شىء او اسم وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه واقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم و

قد يتقدّم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوّة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما و

متأخرا امّا جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا بما تضمن معنى

استفهام وشرط نحو من رايت ومن تكرمه يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من

التقديم كوقوعه في حيّز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف

الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا

لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال و

نحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في

اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء و

المنصوب على المدح او الذم والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرء ونفسه اي اترك

امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم

وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا

او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك

المواضع

52

المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او
بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد ندائها فهي في حكم من تطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
لكنها على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق
اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة و
هي يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد وتقديريا
بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان
يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين

او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى

يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل

المقدر واصله ادعوا زيدا فحذف الفعل الناصب حذفا لازما لكثرة استعماله

ولدلالة حرف النداء عليه وافادتها فائدته وعند المبرد بحرف النداء

لسده مسد الفعل وقال ابو علي رحمه الله في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال

فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اعنى ما انتصب المفعول به بعامل

واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي

الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء

قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى علي احد جزئيها

اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى وقدم بيان البناء والخفض

والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب لطلب الاختصار في بيان النصب بقوله

وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة والالف والواو التي يرفع بها المنادى

في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع

الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا

ولا مشبها

ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا
لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضم اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف
ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى ينجر المنادى بلام الاستغاثة
اى بلام يدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ودخلت على المستغاث له دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المطلوب فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث او عطف

لان الفعل لا يبنى لمشابهته م

مع يا فلان من فتح لام المعطوف وايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى

بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولما كانت اللام الجارة

من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه

قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء

ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما فكيف

يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين

لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه

ويستريح من الدخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فينقضى منه

العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو

ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى محذوف ليس الماء ولا الدواهى

انما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء

ما يقتضى ح فتحها كما هو ظاهر مما سبق وبفتح اى ويبنى المنادى على الحاق الفها اى الف

الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه ح لان اللام

يقتضى

يقتضى الجرّ والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه

ما الحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى وينصب بالمفعولية ما سوى

المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان

معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما

غيّره مغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا

او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون

مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله

والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا

والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير

معيّن اى لرجل غير معيّن وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا

يحتمل المعيّن والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة يا حسنا وجهه ظريفا

ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال

سهل تصوّر انتفاءهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال

الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذا العبارة اعمّ من ان يراد

قوله ان اريد بها معيّن او غير معيّن وان قصد التعيين
فمثال للمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم
الرابع [illegible]

لها معيّن او غير معيّن وامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها

مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى

المبنى على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما لفظا فقيّد المنادى بكونه مبنيّا

لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما

يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمروا

لا وعمرو ولان المتبوع مبنى على الفتح وقيّد التوابع بكونها مفردة لانها لو

لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز

فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعمّ من ان يكون مضافا معنويا ولا لفظيا

مفردة حقيقة بان لا يكون صح

ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانّهما

لما انتفت فيهما الاضافة المعنويّة كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها

المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى

جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه

وطا لم يجر الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا

بل لا بدّ فى بعضها من قيد وفصّل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرّح با لقب

فماهو

فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى من المعنوى لان التاكيد اللفظى

حكمه فى حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا

وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة

مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول الياء عليه يعنى

المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما

غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى

عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله

لان حق تابع المنادى المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل

بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل

فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى العطف

البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه

والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا

عليه اختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى

مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء

له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك

الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على

الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف

النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع

المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو

العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع

اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع

اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في

اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفرد اي وتوابع

المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا

وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع او طلات حرف النداء لا يباشرها

مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله

في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا في لان اللام

ممتنع

يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقيّة والبدل والمعطوف غيرما ذكر اى غير
المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول ياء عليه فغير المعطوف الذى
لا يمتنع دخول ياء عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم
غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه
منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه
المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف
قوله المنبئ عن جواز ضمه فان الفتح لما كان من القاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح لو مبنى بدلا منه
بابن مجرد عن التاء او ملحوقها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
قوله بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر ليدل
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون

ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من

قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن تختار فيه فتحة لكثرة وقوع المنادى

هي الجامع لهذه الصفة والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي حركته

الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا

يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام

تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا

الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان

صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود

بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي

علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن

قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكرها هنا او ما اخرج صفة

الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا رفع

توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال

لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني و

قال

قالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما

كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله

حذف الهمزة ثم وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه

ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا

قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن

محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس

لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا

النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك

يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة

التيم يعني بنده كردن تاج

حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء

الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم

تيم عدي اي في تركيب يتكرر فيه المنادى المعرفة المفردة وولي الثاني اسم

مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم

في الاول فانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور

وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه

او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز

الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب

الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع

مضاف وتمام البيت شعر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت

لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا

عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم و

المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي و

سكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا

عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان تختصان

غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من

النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء

والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم

لكن لا

لكن لا تقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر

يا عدوّ

طعا لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوّ ونحو يا عدوّا

وقد جاء شاذا في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلام بالفتح بحذف الالف

اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه

كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه

فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في نحو والهم يا ابي ويا امي على الوجوه

الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه آخر زائدة عليها لكثرة استعمال

ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت

ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء

او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد

المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين

دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه

غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم

اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام وبنت عم

على الوجوه الاربعة مثل يا ب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا بن عمي بفتح الياء وسكونها

ويا ابن امّ ويا بن عمّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا

بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر يختص في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ

وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال و

ترخيم المنادى جايز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه

فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى في غير المنادى

واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى

ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة

اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف

مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله

على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى

الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون

مضافا

مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لو يمكن الحذف لا من الاول

لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا

الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لانجروره باللام لعدم

ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص

المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب

لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ من قوله ولا مندوبا فكانه من

تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان

الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهار للتفجع فلا يناسبه الترخيم

للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها غالبا فلا تغير والشرط الرابع

احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف

لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقى منه

دليل على الملقى ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب

بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على

الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع

قوله في حكم الصحيح اي الياء والواو المدغمة فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما اصليين منه فان الاغلب في حروف العلة ان يكون زائدة فاذا وقع منه حرف اصلي كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف فيهما الحرفان كالصحيح

موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على

حرفين لان بقاؤه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة

اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير هذه منادى لم يستوف الشروط المذكورة

الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة

استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف

لسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كالثنتان في حكم

الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان

الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر

كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا

جمع اسم على مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي

صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو

سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل

مرمي ومدعو فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف

او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى

الذهن لقلتها وكثرتها فيخرج منه نحو عمّار فانه لا يحذف منه الّا الحرف الاخير و
هواى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدّة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمّار
ومسكين لئلّا يلزم من حذف حرفين عنه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب. واغا لم
يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لأنّ نحو شبون وقلون يرخّم بحذف
زيادتيه لانّ بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى
كلا القسمين امّا فى الاول فلانه لما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا وامّا
فى الثانى فلانّه للحذف الاخير مع صحّته واصالته حذفت المدّة الزائدة لئلا يلزم
المثل السائر صلت على الاسد ويلين عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط
حمله — دون تركيبه
الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير
فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لانه له منزلة التاء التأنيث فى كون
كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من اقسام الثلثة
فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخّم فى حكم
المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان

عليه تنبه على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان

قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو

متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال

الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله و

تصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة

برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة

فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما

برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا

لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعمله يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة

في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان

يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه

احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء و

يشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا

فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب

والمتفجع

والمتفجّع عليه وجودا ما يتفجّع على وجوده عند فقد المتفجّع عليه عدما كالمصيبة

والحزن والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب ومثل

يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا

به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى

حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب

على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم

من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبرد انه لا

يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وجاز لك زيادة الالف فى آخره اى فى

اخر المنادى المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى

التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الحرف مد متجانس لحركة

آخر المندوب من كسرة او ضمة وفتحة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا

غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام

جماعة المخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه

قوله يبينها اي يبين [illegible]
الالف فانه لو لم يكن بعده [illegible]
[illegible] التنوين في اللفظ [illegible]
[illegible] مبتناه اي اللذين [illegible] صنعنا [illegible]
قوله وبعض [illegible] ازدعم [illegible]
[illegible] دخول اللام

ندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاق الهاء بعد الالف

في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف

الذي اشتهر المندوب به لبعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال

وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف

به ليعذر النادب بالتدبر عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان

يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف

بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء

بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز

مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان

اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف

والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل

هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس

ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح و

يجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس والتعجب

ما يكون

ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولو يتعرف مثل يا رجلا لان

نداؤه لو يتميز بكثرة كثرة النداء في العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن

الى انه منادى والاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام

والمستغاث والمندوب ولان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه

نبني على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن

حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم

او لغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو

يا ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا

الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى معرفة

كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات

فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل

ليل
اى صر صبحا يا الليل حذف حرف النداء من ليل مع انه اسم جنس شذوذا فانه امرءة

امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق قاله اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل

هذا
على نائم مستلق مخنقه فقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا
مخنقه

وفي اطرق كرا اي يا كروان فيه شذوذ لان حذف حرف النداء من اسم جنس ومن ترخيم

غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة

في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد

وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا

يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا

الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط

نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها

ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط

واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي

تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي

ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد

ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء

الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه

عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى
ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث
لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى
لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج
خبر كان فى نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط المناسب باللزوم ولهذا اورد
المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد منها للمشتغل

[illegible]

بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى ووجهه نحو
زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء
على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر
يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المقدر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على
شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى
هذه الصور الخمس اشار المص بقوله فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم

قرينة

قرينة خلافه اى قرينة يرجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان
لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ففى لم يترجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة
المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك
القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان
لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
فى كلامهم مع انها تاييدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع
يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل و مثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على
اى بتاويل مقول ذكره لان الخبر يحتمل الصدق و الكذب
الاسم المذكور للمفاجاة فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما
وقع فى بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غالبا

والظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدأ مسند الى المبتدأ لا يحتمل الصدق والكذب بدون احتمال انما هو فى الجملة الخبرية التى تقابل الجملة الانشائية لا الخبر الذى هو قسيم المبتدأ فالغلط انما نشأ من اشتراك اللفظ بين الجملة وما هو قسيم المبتدأ كيف لا وهو كان واقع فى فصيح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومتى القتال وانى لك هذا ذكره وتقدير مقول فى جميع هذا التعسف سعد بعد الله رحمة الله عليه

غلبه وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب

عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة

المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف

النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا

تقدير معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا

تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار

الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام لتشمل مثل من اكرمته

ولم يقل همزة الاستفهام هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل

لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية

الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على

المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع

وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في

هذه المواضع عما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر و

النهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواقع وقوع الفعل

فيها

فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يجب

النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسّر اي التناسب ما هو مفسّر في حال النصب

لكن لا من حيث هو خبر في حال الرفع بالصّفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور

في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود

فالالتناس انّما هو بين خبر يةذات ما هو مفسّر على تقدير النّصب وبين وصفيّته

لابينه بوصف التفسير وبين الصّفة فانّ التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى

انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء

وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصّفة

لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فانّ المقصود الحكم على كل شيء بانّه

مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انّه بقدر فانّه يوهم كون بعض

الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية

للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنّصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا

تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والّا لا يصح

العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها

الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع
يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب يكون فعلية فيعطف
على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معا
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا
قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى
اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هيهنا ان ولو
فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض و
ليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه
وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعميق

71

النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل بضميره لكنه ليس

بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لانه ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه يعني

اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب

على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او

اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند

اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وان كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب

بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما

يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في

صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار

التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان

صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا

فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى

المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله

تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع

لازم على ان يكون كل شئ مبتداء والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور في محل

الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر حيث لا يغادر

صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه

بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية

والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل في تحت هذه القاعدة مع

ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة

الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار

فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في

الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط

فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته

للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور

بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ التقدير

مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني

فيما يتلى

72

فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا

للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وخبر الجملة لا يعمل في جزء

جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن

الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار

ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط

او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف فعل ناصب

المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة

تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب

بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر

تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على

صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في

المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر او

تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير

العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف

هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد عن نفسك

وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك

وعلى التقديرين المحذر عنه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرهما منها لا تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه

اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح اذ

لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في

مثال نوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده فالصواب

ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي

بعض افراد نوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك

كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك

والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير

واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها في حاشية بعد و

تقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما تقول اياك والاسد ومن ان تحذف

كما تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولانقول في المثال الاول

اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف

قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في

غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث

مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان

العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو

زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها اولا وقوله مذكور

خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه لا محالة فعل ما

لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق

عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو

اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه

فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه

فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار

قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان

بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى فحوى المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل

منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما تقدر فيه فى

وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا

على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه

وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى

شرط نصب المفعول فيه تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها

مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى لان المبهم منها جزء

مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه

اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف

المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم

لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا

فلا تقبل تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو

جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال

وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى

انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى اوشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل جهات الست
لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في
وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت [illegible]
الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول
به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه لا يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت
اقول الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الاشكال فتأمل [illegible]
الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان
كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل

فی البلد ودخلت الدار لا یصح ان یقول دخلت البلد فنسبة الدخول الی الدار لیست کنسبة

الافعال الی امکنتها التی فعلت فیها فلا یکون الدار مفعولا فیه بل مفعولا به وقیل معناه

علی الاستعمال الاصح فیکون اشارة الی ان استعمال دخلت مع فی نحو دخلت فی الدار

صحیح لکن الاصح استعماله بدون فی ونقل عن سیبویه ان استعماله بفی شاذ وینصب

ای المفعول فیه بعامل مضمر بلا شریطة التفسیر نحو یوم الجمعة فی جواب من قال متی سرت

ای سرت یوم الجمعة وبعامل مضمر علی شریطة التفسیر نحو یوم الجمعة صمت فیه وله لتقصیر

فیه بعینه کما مر فی المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله ای لقصد تحصیله

او بسبب وجوده وخرج به سایر المفاعیل مما فعل مطلقا او به او فیه او معه فعل

ای حدث مذکور ای ملفوظا حقیقة او حکما فلا یخرج عنه ما کان فعله مقدرا کما

اذا قلت تادیبا فی جواب من قال لم ضربت زیدا فقوله مذکور احتراز اعن مثل اعجبنی

التادیب فان قلت کیف یصح الاحتراز به عنه وهو ای الفعل الذی فعل لاجله فعل

مذکور فی الجملة کما فی ضربت زیدا قلنا المراد مذکور معه فان قلت هو مذکور معه

فی ضربته تادیبا قلنا المراد مذکور معه فی الترکیب الذی هو فیه وبه خرج نحو اعجبنی

التادیب الذی ضربته لاجله اللهم الا ان یراد بذکره معه ارادة معه للعمل فیه

مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما

يحصل بالضرب ويترتب عليه وتعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل

وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والفائل يكون المفعول له معمولا مستقلا

غير داخل في المفعول المطلق تخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده

اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته

بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وتعدت

وقعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى

الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب مع

غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم

مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له

على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه اى شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف

اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب

في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له

كقوله تع خاشعا متصدعا من خشية الله وكقوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله

عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان الاصل

تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها

في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في

حذفها من اللفظ فلهذا قال وانما يجوز حذفها من اللفظ ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل

الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا

عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي المتحد فاعله و

فاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي

للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب

والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا

من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان

المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان

المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما

اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما شرط

هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر.

بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحباله في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في
المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي سخيف جدا وقيل انه جعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان
فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان
بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء المصاحبته معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم سواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي

معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في

ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة

وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو

فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور

النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما

وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف التي فيها معنى الجمع

فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل

واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف

ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرو الوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف

والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب

على المفعولية والا اي وان لم يكن يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت

وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره

وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف

تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر

وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يكن يجز العطف بل امتنع تعيّن
النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرا
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بتعيّن
الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما
تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد و
عمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبيّن هيئة الفاعل او
المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبيّن
الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبيّن هيئة غير الفاعل و
المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء
كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعليته الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من

جوزه الكوفيون فى السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه فى السعة كما فى تسهيل عليك سعد نعمه [illegible]

فان العالم فى قولك جاء زيد العالم مبيّن لهيئة زيد لكن لا من حيث هو فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدا او نحوه لكان البيان بحاله سعد نعمه الله

نحو الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية

الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من نحوى الكلام لا باعتبار لفظه و

منطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال

عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب

شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان

المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول

نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع

ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان

المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن

المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين

فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء

اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال

عن المفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب

التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا

به لا بالمفعول

به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل

والمفعول له لدخولها اوقع حالا الا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي

الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا

الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار

قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار

غير رد على ما في الشرح من ان الحق المنسوب الى المصنف من ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه ان الضمير [illegible] الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظا حكما كما عرفت في اول الكتاب [illegible]

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما او

هذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل

باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد

المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به

مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام

غايته ان العامل فيه مقدر [illegible]

المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل

الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل

او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا

مضروب

وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد

قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معنا اي المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما ما اخبرك والنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد
على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه
التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب
موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو
الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة
لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الانتقاض
النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا ومقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما
يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها

79

معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة

عن تخلفه في بعض المواد شاني الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره و

يجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة

وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار

الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية

بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك

ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال

والدخال ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين

ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها

في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته

جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها

على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد

وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر

منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا

خو نا من القناص كلاب الرعاة فانهم زدر ... وردوا الماء حبلوا قطعا خرز ... الزحير نغصا... لم يتم مراده ... سيد نورالله

قال في الصحاح النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص ... نين

دهو ما حول الحوض و البئر من مبارك الابل سيد نورالله

اي الدخال ... نورالله

قال النواوي هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة سيد نعمة الله

ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة

المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم

يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين معرفة

وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى

مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت راكبا رجلا ثم

قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا

مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي

ان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور

خارج عنه داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل

المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه

فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش

بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتداء عن الحال

فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا و

يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا

[illegible]

80

انّ الظرف يتقدّم على عامله المعنوى لتوسّعهم فى الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا
اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى وامّا اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير وكما لا تتقدم الحال على
العامل المعنوى كذلك لا تتقدّم الحال على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدّم الحال عليه اتفاقا نحو جائنى مجرّدا
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لانّ الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدّم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه
واكثر البصريّين يمنعون تقديمها عليه للعلّة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا
قال على الاصحّ ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافّة
للناس ولعلّ الفرق بين حرف الجر والاضافة انّ حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانّه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا
الاستدلال بجعل كافّة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة
المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلّف وتعسّف

وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا
من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا
فى تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل
بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو
ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لانهما دالان على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر
النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق
النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
فى العمل لانه اذا تعلق بشىء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان تليه والرطبية تعلقت به من حيث انه
مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضى واما الضمير المستكن فى افعل

فانّه وان كان مفصّلا لكنّه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا

بان يقال وان لم يسمع زيد لحن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا

اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانّه يمكن ان يكون المشار اليه

التمر اليابس فلا يتقيّد الاشارة بحال البسريّة ولانّه يصحّ حيث وقع موقع اسم الاشارة

اسم لا يصحّ اعماله فيه نحو ثمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لدلالتها

على الهيئة كالمفردات فصحّ انْ وقعت حالا لامثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحاليّة

ان مصدريّة اى فيصحّ دقوعها بد عماله

خبريّة محتملة للصدق والكذب لانّ الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه

في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائيّة لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولمّا كانت الجملة

مستقلّة في الافادة لا يقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة

حالا لا بدّ لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبريّة امّا

اسميّة او فعليّة والفعليّة امّا ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيّا

او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيّا فهذه خمس جمل فالاسميّة اى الجملة الاسميّة الحاليّة

متلبسة بالواو والضمير معا لقوّة الاسميّة في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة

لان الاسمية تابى عن دقوعها حالا لانه لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل من الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط سيد عبد الله

فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب

او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلوة

والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها

مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق

لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او

بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط

في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة

الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا

ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة

الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او

الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير

لعدم قوته استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني

زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو او الماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد

خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد جاءني خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه وجاءني زيد ما خرج غلامه وجاءني زيد وما خرج

عمرو

عمرو ولا تدخل في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد لمقربة زمان الماضي الحال

لغة على الماضي المثبت لو وقع حالا لا تدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من

ذي الحال ووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا الآن مضيه

انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف

مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ

نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تع جاؤكم حصرت صدورهم

اي قد حصرت وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فيتاول

قوله تع حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة قد حصرت صفة موصوف محذوف

وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قد فيشمل

فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر

اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال

المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا

لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه

بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال

المؤكدة مطلقة هي التي لا تنفك عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة

والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا

تنتقل عن الاب في غالب الامر احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى

تحققته وصرت منه على تعين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبتته

اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح

احق التقديرات عندى ان تقدر اى تجئ عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها

ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل

في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما

اذا كانت جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى

قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان

يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها

مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا الخ انته شاهد قائما بالقسط وكان المص اكتفى ان

هذا القيد بالمثال التمييز ما اى الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان

المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو زيد مبهم واراد معين المستقر اى

الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضع واحترز
به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام في قوله عينا لكنه
غير مستقر بحسب الوضع بل نشا في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم
الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشا من تعدد الموضوع له
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه
موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر
فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في الوضع ابي حفص لعدم اشتهاره لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن صفة واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف منٍّ فلا شك ان الموضوع له معنى معين مبهم عما هو اقل من النصف

كالمثنّى وعمّا هو اكثر منه كمئتين ومئين ولا ابهام فيه الامر جيث ذاته اى جنسه

فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخلّ وغيرهما والامر حيث

وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكّى فاذا اريد رفع

الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادىّ

واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات

لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدّرة صفة

لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدّرة نحو طاب زيد

نفسا فانه فى قوّة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا ترفع الابهام عن ذلك

الشيء المقدّر فيه فالاوّل اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن

ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ونعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف

مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدّر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى

فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا النوع الخاص

فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق فى ضمن عدد

نحو عشرين درهما وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى

[illegible]

84

ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتاً فان الرطل نصف المن ونحو

منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذرع نحو ذراع ثوباً وكالمقياس

القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور يسع صاعاً ونصفاً

نحو على التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان

قولك عندي عشرون درهماً ورطل زيتاً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد

بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة

كان م

الثلثة في غير العدد لانه مطمح نظره التنبيه على بيان ما تتم به المفرد وهو التنوين

اراد اقسام غير العدد اربعة وقد مثل الثلاثة منها ولم يذكر مثال الذراع

كما في رطل زيتاً والنون كما في منوان سمناً والاضافة كما في على التمرة مثلها

زبداً ولهذا لم تستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون

فان من جملتها الذراع ولم يذكره

على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني

وانما استحالة الاضافة مع هذه الامور لان الكلام اذا التبس باحدها صار تاماً والاضافة دليل على ان الكلام ناقص يحتاج في تمام معناه الى المضاف اليه

التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه

الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فشابه التمييز الآتي

بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام

فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشيا

انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يرى ان اللام

التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم ولا يضاف معها فلا

ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الى ثوبا خلافا نفرد اي التمييز وان كان الاسم

التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه

يقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء

التمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع

الواحد فتشمل المثنى ايضا لانه لا بد لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى

او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال

طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان

يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية

او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا بحيث لم يقصد

الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد

المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين

المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت خلافه الاضافة

اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز ضاف بيانية باسقاط التنوين ونون

التثنية

التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف

نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بنون او بنون التثنية بان

يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا نقله في نون الجمع نحو عشرون

درهما اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه

جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرونك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة

اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة

عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا اضافة

قد يقال ان التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما [illegible]

في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير

مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار

كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل

ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين

فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا

لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات

فاذا قصر عن طلب التمييز فلم يحتج الى النصب الذي يكون لقصد [illegible]

المقادير وغيرها ليس مثله في المتابعة والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع

الابهام عن ذات مقدرة برفعه عن نسبة كان الظاهر ان تقول عن ذات مقدرة

في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه

عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما

في هذا القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ

ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها

او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه

معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص

بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شبه الجملة والتميز يصلح فيه ان يكون لما انتصب

عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان

في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما

عطف على قوله نفسا وانما بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين

مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة او رد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها

خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي

للمفرد المذكور في القسم

وهو يتعلق

وهو تعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي وعرض

العلم عرض اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في

جملة او اضافة مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاخفاء

واباً وابوة ودارا وعلما وورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله

ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا انما اورده

صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا

ويكون فارسا تمييزا له عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة

على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل

باعتبار الرجوع الى شخص معلوم سيد محمد ره

اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل

هذا القول انما يستعمل في التعجب لكن الخير الصادر من الممدوح ليس تمام صادر عنه بل هو من صنع الله تعالى اي لله تعالى ما صدر عن الممدوح من خير لله [illegible]

من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفِراسة بالكسر

فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة

الغرض من هذا دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان

ولا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض سيد ره

جعل المنتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار انه سبب لنفسه حيث النصب باعتبار نسبة الفعل اليه فانه صاحب حقيقة هو النفس او شبهه سيد ره

يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة

فيه مسامحة فانه انما يرفع التمييز عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه سيد ره

لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال

مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة

تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون

تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي

ان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه

فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه ودارا او علما فان هذه الاسماء ليست

نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له باعتبار انه عنه لها في لمتعلق زيد وهو

الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى منسوب زيد فيطابق التميز فيهما اي فيما

جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه ما

لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين فيفرق حكمهما كان لفظ في المنتصب عنه تكلف لمرجع الضمير

قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل

طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او للمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد

ابا اذا اردت له ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد

آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد

مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة

المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا تقع على

القليل

يعني متعلقه

القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع
بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة الدلالة على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان تقصد بالتمييز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او
جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من
كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك
المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما اولت بها نحو كفى
زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت
اى كانت الصفة صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة

الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه

فارس وحالكونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم

عز من قايل يؤيد التميز لان من يزاد فى التميز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه

بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات

ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما

عشرون ولا زيتا رطل لان عامله ح نحو اسم جامد ضعيف العمل مشابهته بالفعل

مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب

ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث

المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما

نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء

الاناء ماء اى ملاته الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل

وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل

المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى

بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لاجرم ميزه

بقوله

بقوله ماء فهو في معنى امتلاء وماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة
واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا تقديم
التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل متمسكين
في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره
ويعود ضمير تطيب الى ليلى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على
تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب
نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا
الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت

نفس الحبيب تطيب بعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى

في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير محتاج

الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه على الى قسمين وعرف كل واحد منهما بما

خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل

هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع

من متعدد جزئيا نحو ما جائني احد الا زيدا او اجزاءه نحو اشتريت العبد الا

نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جائني القوم الا زيدا او تقديرا

اي مقدرا نحو ما جائني الا زيد اي ما جائني احد الا زيد بابا لا غير الصفة واخواتها

واحترز به عن نحو جائني القوم لا زيد وما جائني القوم لكن زيد جائني والمستثنى

المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به

عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جائني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة

خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جائني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا

حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينفصل به من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا

واخواتها

89

واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما

للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرها

غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى

لئلا يذهل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو

جائنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب

النصب على ما سيجيئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام

الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا

فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء بدليل او كان بعد خلا وعدا الا ان

تكون يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه

مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثنا

عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بما

او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام

فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا

اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غير

نحو جائنى الا زيدا القوم وما جائنى الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على

المبدل [منه] او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا

نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز

فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة

الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه الا بدل

الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر

بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى القسمين

احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جائنى القوم الا حمارا فهيهنا

يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هيهنا يوافقون

الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى

من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون

منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد

عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جائنى القوم عدا زيدا او بعد [خلا]

من خلا يخلو خلوا نحو جائنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى

المفعول

الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز ا ويحذف من

ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في با

الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلها

ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم والى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق

المستثنى منه والتقدير جائنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض

منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونا اشبه بالا

التى هى اصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمال

لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى

لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جائنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا وتقديره خلو زيد و

عدو زيد عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم

من زيد ووقت مجاوزتهم اى مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى

اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم

لانها موضوعة للاستثناء، وما عدا موضوع لمعان آخر من المغايرة والظرفية
من والمجاوزة ونحو استعملت فى الاستثناء لنوع من المناسبة [illegible]

عمرو او عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم

يثبت عند المص او لم يعتنه به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد

ليس نحو جائني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيئني اهالك لا يكون بشرا

وانما يكون النصب وليما بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة الخبر و

المستثنى بعدهما خبرهما ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع

الى الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب

في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل

الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانهما قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز

فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى

منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون

متأخرا عن الا احترز عما اذا وقع بعد ساير ادوات الاستثناء عدا وخلا وغيرهما

في كلام غير موجب احترز عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا

كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه

يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه

صفة لكلام

صفة الكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان

لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى

بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء

ونحو ما مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء

وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء

وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء

انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة

وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع

والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم

المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك

المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك

ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد

بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى

بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الا سفل

قال الفاضل المحشى هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه

اشتهر ذكره لا يصح حذف المستثنى منه ويبطل عاملا على البدال ... التمساح

حيوان عظيم من حيوانات البحر سيد ... الله

عند المضيع الا التسامح او يكون هناك قرينة دالّة على انّ المراد بالمستثنى منه
بعض معيّن يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى او بعث القراءة
كلّ يوم الا يوم كذا لظهور انّه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او
الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير
الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصحّ مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص فى ما ضربنى الا زيد بانّ تخصيص المنتسب المستثنى منه بكل
واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها والجواب انّ المعتبر هو الغالب
والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لانّ اشتراك
جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك
ممّا يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فممّا يقلّ كما فى
المثال المذكور وبانّ الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا

نظهر

92

نظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الا

وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على

بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت

الا زيد فيقال ان الظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم

وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة

اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما

زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان النفي نفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد

دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان

يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتنافى ويستثنى من

جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن

يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة

ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع المواد الا بحاثا

عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد

المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المتصور منه المبالغة في غلو

المقصود

المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى

منه فعلى الموضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل

ماجائني من احد الا زيد فزيد مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه

ومثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه

ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعباء به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا

لا منصوب على لفظه وقوله لا يعباء به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها

فهو صفة لشيء المستثنى قبل تمام وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا

يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان تزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص

المستثنى بما لا تزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل

على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات

اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي

بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائني من احد الا زيد بالجر لكان

في قوة قولنا جائني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين

الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو واما النصب لان

فتحد

اى محمول على موضع

فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد
فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا
الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل
وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا
الكنى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال
كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما
صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نعم ومرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على
محل شيء وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل
قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر حمله على محله
البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا النفي

ولا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك
الامر وهو الفعلية ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما
ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمالها في قائما لان الاصل عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها
مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في
الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها
فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة اشغل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير
في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
ان تقع صفة كما تقول جائني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام
العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك

لاشتراك

لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة

لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد

متعدد نوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل

ان واقعة بعد متعدد ان يكون موصوفها اه هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المصنف

جائني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة

استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جائني

رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط

وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جائني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا معرفا باللام

حيث اريد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير

ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول

قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور

والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال واما بعض منه معين معلوم

العدد كقوله علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان

محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل

الا زيدا جائني وله علي عشرة دراهم الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى

واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة لقوله
غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما فسره به واما فلا
البعض ظاهره نحو جائني بسيد امام

حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في

هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر

الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وكذا يتعذر في غير المحصور نحو

جاءني رجال الا احد والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه

في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا

دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا

في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم

دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر

عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى

عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى و

لهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها فلا

ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله فاذا لم يكن

فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على

غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة

95

معه صحة الاستثناء فال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيدان يكون الا
زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين
بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في الحديث شذوذا ان اخراجهما الخ
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا
الشمول فقط وثانيها الفصل بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل واعراب
سوى وسواء النصب على الظرفية اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء
القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية و
التصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا ونعم الاخفش انه لسواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه
الوجهة ويقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكان الرفع
بناء غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان
واخواتها وستعرفهما في القسم الفعل ان شاء الله تعم هو المسند بعد دخولها اى دخول

فالا فرقدان نعم
ربما يختلج في بال من القطب لا يبعد ان قال ومثل هذا الشعر قوله الكبش كلهم لكون الا الالمون والالمون كلهم لكون الا
فائدة المخصوص والملخصوص لتعلا خطر عظيم
ان المراد منه العموم جاز نصبه على الاستثناء والا فلا
اراد من القوم جاء بدل زيد

كان او احدى اخواتها والمراد بتعدّيه المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها

واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شكّ ان ذلك انما يتصوّر بعد تقرر

الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدّم على تقرره لا يكون بعد دخولها

بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد

ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرّف وليسا

من افراد المعرّف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض انّ المراد بدخولها ورودها

للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر انّ واخواتها مثل كان زيد قائما

وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه

على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنّه تتقدّم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

او حكما كالنكرة المخصّصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما

بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان

هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فانّ الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما

فيه بل لا بدّ من قرينة رافعة للالتباس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها

جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي

عامل

عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي
ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
وهو اقويها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان
كان في عمله خير فجزاءه خير وعكس الاول ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير
فكان جزاءه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان
كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت
[illegible] الظرف [illegible]
اشارة الى ان الكسر من ان حذف حرف الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة [illegible]
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد
[illegible] ان المصدرية [illegible] فقدر اللام [illegible]
قوله [illegible] كان [illegible]
ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما
وذلك لقرب المخرج
انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ
على تقدير الكسر يكون للشرط [illegible]

لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم انّ اخواتها ومشعر فيهاني قسم

الحرف انشاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول انّ او احدى اخواتها

مثل انّ زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفاع نقضا

هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في انّ زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي

الجنس اي لنفي صفته الجنس فى حكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره

من المنصوبات فلا يصح جعله مطلق من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل

المنصوب منه اقل مما عداه ولا بدّ من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عدا

من المنصوبات فانّ بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فا

للاكثر حكم الكل فعدّ الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب

لفظا كالمضاف ومشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما هو من نوع فليس

اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام

رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف في حدّ اسمها مطلقا لكنه لما اراد حدّ

المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها

بلا فاصلة نكرة مضافا ومشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام

مساه

معناه هذه الاحوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير

كميست ببذانچه [illegible] وصاحبها كها تنها را ذهب عليه در كبنه سد بود الخ

المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما

يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات

تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشابها بالمضاف و

قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه

بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط

الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اي يليها نكرة غير مضاف و

تفصيل لاجمال الواقع في قول المصنف فان كان مفردا الخ فانه شامل للمعرفة والمفصول بينه وبينها مع ان حكمها كما سيأتي الرفع والتكرير سد بود

لا مشابه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا

علة التغيير العبارة المجملة لقوله از يليها الخ سد بود

معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به

للمفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في

جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها

في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك

ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما

بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن تقول

هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما

ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل

البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية

فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه

بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه اي بين ذلك

المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع

انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا

عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار

غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

وجب في جميع هذه الصور الست التي تقع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع

اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا النافية عن التأثير مع

الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسم لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة

النكرة

ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما ثانيا ليكون مطابقا

لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل او امرأة وهذا التعليل جار في

المعرفة

98

المعرفة ايضا ولحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان

اسم لا فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة

اما تقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل بعد

رضي الله عنه بهذه فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل باراد

حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا

بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل

يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها

الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي

الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول

ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة

الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني

فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى

مكررة لا

لانك اذا فتحتها يحتمل ان يكون لا في موضعين لنفي الجنس وان يكون لا الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتها يحتمل ان يكون لا في الموضعين بمعنى ليس وان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتحت الاولى ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة فان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمها الى غير ذلك من الوجوه التي ستطلع عليها في اثناء التفصيل الوجوه سيد محمد اكبر

معنى لانه يا ابا حسن كلمة عا... [illegible]

لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي

والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته

حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما

خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله

اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثاني

زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على

مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر

والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله

حول وقوة فجاء بالرفع فيهما لمطابقة للسؤال ويجوز الامران هيهنا ايضا والخامس

رفع الاول على انه لا بمعنى ليس على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة

على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغا

عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل هيهنا

ولا دخل فيها التوفيق الاتيين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة

اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا منصوبا ومرفوعا على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون

رفع

بقيل

من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى و

اذا دخلت الهمزة على لاء التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عملها اى

تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول

لما كان العمل [illegible] لا مطلق لا فى المعرب وعدم التغيير ايضا فى معمولها [illegible] حمل العمل على معناه اللغوى اى التاثير سعد الله

كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لاء التى لنفى الجنس

اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض

وعرفوه بانه طلب الشىء ولم يكن ذلك الشىء مطلوبا للطالب سعد الله

مثل الا تنزل عندى ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض كحاله

قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمصنف ورد ذلك

اندلسى وقال هذا خطأ لان الا اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال

اى الحروف التى تدخل الافعال سعد الله

مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا

تكرمه واما التمنى نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا

ولو كان مرجوا لكان المقام مقام لعل سعد الله

رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف

يدل [illegible] على [illegible] المحصلة بالكثرة التى [illegible] فالتقدير ترتيب [illegible] سعد الله

الاستفهام ولكنه موضوع للتحضيض ابتداء فكانه قال الا ترونى رجلا

يعنى هلا ترونى رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت

عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نون

لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو

لا غلام رجل ظريف لاولا بل تقع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده

احتراز عن مثل لا رجل ظريفا كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل

فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة

مفردا احتراز عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن

الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال

وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله نعت المبني اشارة

الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد

انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جيئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء

باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في

هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع

فلم يلها يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع

تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد و

نصبا حملا على اللفظ وعلى محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح و

ظريف

ظريفٌ بالرفع وظريفًا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فلا غير

اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على

اللفظ والمحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوايد القيود وعطف

على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف عليه نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه

اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان

مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان

يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل

ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البنا لمكان الفصل بالعاطف ولكنه

فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفى

فيه لاكثر نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر و لا

وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازر وسائر التوابع

لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم التوابع المذكورة اذ ذكره

الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا

التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف

لان ان يحمل مستقلا وجب رفعه وان يحمل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فرع لكونه لا رجل ولا امرأة انما كان اجراء الحركة ايضا بجر حركة الاعراب فيجعل المعطوف كان حرف النفى باشره وهو اذا باشره حرف النفى وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا لهو اذا كان تابعا اولى [illegible]

لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد [illegible]

هو الفرزدق فى مدح عبد الملك ابن مروان [illegible]

از جمله المجد ارداد ازار و هو كنايه عن شدة اهتمام به

في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور خبرا لها وقد جاء على قلة
مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين
التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات
الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي
مشاركة لاسم لا حين نصبا باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له
اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني
الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز
تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي
بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي
لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من

خبره

غيره ومن ثمّ اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انّما هو بتشبيه

غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى

الدار لعدم الاختصاص فانّ الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى

شيء انّما هو بابوّته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة

الى الدار فلا يصحّ اضافة اب الى الدار فكيف يشبّه تركيب لا ابا فيها بتركيب

يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فيه فى اصل معناه وليس اى

مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما

على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير

المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى خرج

وجهين على تقدير الاضافة امّا اوّلا فلانّ معنى هذا التركيب على تقدير

الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتمّ الّا بتقدير خبر اى لا اباه

موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلانّ المراد نفى ثبوت جنس

الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين

خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خصّ سيبويه بهذا الخلاف

صلة للثبوت

نفسد ۲

من جهتين ۳

لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف

فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل التركيب هذا مضاف

حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام في بين المضاف

والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة حكم المصنف لنفسك

لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل

لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع

وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد

ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد

اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز

ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا

حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا

المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الا

سمية بليس هو المسند بعد دخولها اي

دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لها

ولذا اسمية

وكذا اسمية اسميهما لغة حجازية وخص الحجازية بالذكر لان
اعمالهما وحمل اسميهما وخبرهما اسما وخبر لهما انما يظهر باعتبار الخبر
فحمل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا
يذهبون الى اعمالهما ولا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي
لانهما لا يختصان بعينه واحد بل يدخلان على الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس مختص بقبيل الواحد وهو الكلام اعم منه للجواز تحقق علاقة اشتراك [illegible] ذلك الشرع [illegible]
التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها
لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على
الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل
بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها المعنى
النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد

الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو

قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة

الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل لخرج الحروف

الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة

المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او

الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان

الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو

مشبه به فيدخل في تعريف المجرورات نحو بحسبك درهم وكفى بالله وكذا

المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه

وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه

حيث اطلق المضاف على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او

حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المضا





نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة

حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت

بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو

الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه

وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر

فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا

لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه

او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان

التنوين والنون دليل على تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين

مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من

الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذه التعريف

نظرا الى الكلام المفهوم حيث ليس فيه قائل بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية

انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن ظاهر من كلام المصنف

فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو

يريد ان المصدر بمنزلة المعمول جر كان المجرد فيه ردا على الرضى حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا سماعى لا قياسى [illegible]

يعنى زيد بالتجريد الاصلاح فلا يرد ان المضاف ليس يجرد عن تنوينه وهو انه تجرد عن تنوينه فى قوله معنوية ولفظية بعد قوله بالتقدير اه علامتها ان يكون اما تقديره للتصحيح الحمل فانه لا يقال المعنوية كون المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا اى ايراثها معنى فلا يحكم عليه الكون [illegible]

للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن
ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لقوة العمل اي ضارب
لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان
ذكر الوجه في قولنا جائني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن
الى زيد ابهاما لا نعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من
حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط
دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف اسم
فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
اي الى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد

اوكان

او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم
البلد ولحترزبه عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس
المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو
غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على
غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في
ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين المضاف
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا ففي بمعنى اللام واما
مساوله كليث اسد او اعم مطلقا كاحد اليوم وعلم الفقه وشجر الاراك
والاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا ففي ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة

خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان
يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى
الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم
لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليل ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى
لها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد
وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

تعريفا

تعريفا الى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التى

في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان

نسبة امر معلوم اى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان

ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة

الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية

المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل

بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة

قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير

ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما

في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك

بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته

في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاءني مثلك كان معرفة اذا

قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي

تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل

بيان انك اذا قلت غلام زيد بمرادبه وصفا غلام له بزيد خصوصيته بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشتهر بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فمجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة كما لا يخفى فان نسبة القعود الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية القعود وتعريفه سيد محمد الم

[illegible] الاستغراق غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا مع انها نكرة آخره فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وثم حرف عطف

والتاء للتانيث اللفظ كريه سيد محمد الم

التعريف من المضاف اليه سيد محمد الم

الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء
فيه وشرطها اى شرط اضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى
التجريد بل لا يمكن اى المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى و
هو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن
عباس فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا
نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها

حين

حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة

فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون

من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده

الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل و

اما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى و

الديار البلاقع واما ما جاء فى الحديث من قوله ع ما الالف الدينار فعلى البدل

دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز

عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعلها

ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها

فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة

ای ما هو مجرور فى اللفظ مرفوع فى المعنى او منصوب

العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب

واشتهارها قياسا م

كتب فى الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلى سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى والديار البلاقع
اى رد جواب السلام ويكشف العمى عن التحير الذى هو فى عمر عن
حال سلمى والاثافى جمع اثفية وهى واحد من الاحجار الثلاثة
التى ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالى

زيدا او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا

زيد وضاربوا زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره

فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه

واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما

فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف

فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة

ومن ثم اى من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل

واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة

الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا

التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز

الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن

صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة

الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز

التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل

واحد

واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا

يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصص ومن جهة الحفا تقيد تخفيفا

فان جواز كهف المثال الاول وامتناع المثال الثانى مبنيان على انتفاء التعريف والاشتراك لانه مبنية على افادة التخفيف سعد الدين

جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب

زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك

انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصص بل يكفى فيه وجوب

به بهسم سهر ستهم ام بهعرا بتم الهم الهم ابرهم

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لوحقه

لان ما هو متفرع عليه غير التخفيف مذكور صريحا بخلاف احد الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا سعد الدين

خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا ما لانه توهم ان دخول التعريف انما

هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب

عنه بمجرد

المص فى شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة

ادعية مخالف للظ واما ما وقع فى الشعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان و

عبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب

عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث الحق به بعض لما بقاء لا يمتنع

هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعنى هذا القول

ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم

الفائدة فى الاضافة ولا يخفى انّ فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال

المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به اذ لا نصّ فيه على الجرّ فانه يحتمل النصب حملا

على المحلّ او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف

عليه كما فى ربّ شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب بتمامه الواهب المائة الهجان

وعبدها عوذا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض

من النوق يستوى فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه

بحق حفظها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع

عائذ اى حديث النتاج حال من المائة يزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة

المعلوم المذكر اى يسوق فاعله الضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او

على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول لم يسم فاعله و

حقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما لانه

قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب

الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام

ويجوز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والجر م

كما

لكنّه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جرّ الوجه بالاضافة وفيه

وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبّه بالمفعول ووجه الحمل

اما وجه قبح الرفع فخلوّ الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب فقبيح لتكلف حيث جعل الفاعل مشبّها بالمفعول فنصب ...

اي
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك

مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه مع قياس الفارق والضاربك

يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو

الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه

منصوب
انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف

المحل بالمفعولية وحذف التنوين لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا احتياج في جوازه

جاز
الى حمل حملا اي لمجوليته على ضاربك فانحذف فاعل المفعول له والفعل المعلل به يعني

بغير ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله وفاعل المفعول وههنا قد اختلف فان الضمير ... فاول الحمل بالمجولية ... المذكورة النحوي والجائز ... رجعا الى ... سعد الله

لاحقا
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعول

وكانت ضمائر متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول التخفيف فقالوا

ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا

التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد

منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة

ولو يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط

التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقط للاضافة لكان ينبغي

ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال

ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ~~ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا~~

ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربنك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف

لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك الفصل

بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك و

حصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد

منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة

للاضافة ولو يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد ولعلم انا حملنا

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على

نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عمرو جاز المصنف على

موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسألة على حدة فاعلم منا

الحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف

المجرد

المجرد عن اللام على المحلى ابه المضاف اليه صفة مصدرة ما باللام لانه بتوسط العطف

مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في

المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على

المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى امثلة ظاهر و

من التقدير الحاصلين على تقدير كونه [illegible] كالاستدلال الفراء [illegible]

يتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى

المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى

آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر وعند المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها

فان نحو الاول هو معنى الثاني هو له او فيه او منه بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة فاضافة حينئذ في قولهم سيف شجاع [illegible]

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا

للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة

جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى

صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في

كل واحد من هذه التراكيب اضافة موصوف الى صفة فان الجامع صفة

المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد

اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول

مسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام

ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع

ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما

مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة المضاف الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد

بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى و

بقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على احتمالين المذكورين

لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب

الغربي بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه لها اللهم الا ان يقال هناك مكانان

جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي

اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو

قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد

وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول فان

حذف قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه

صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافة

الحبة

الى جبته الذى تخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من جهة انه

صفة لها بل من جهة انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصص وعلى هذا القياس خلاف

ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه المضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه

سواء كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان والجثث وحبس ومنع فى المعانى والاحداث

او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه

فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد و اضافة

الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشيء

جوز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر وتبعه بعض الائمة وهو الحق عندى لوروده فى كلام امير المؤمنين على ع كثيرا لكن بشرط ان يكون لفظ المضاف الى المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان سيد نعمة الله

فانه اى المضاف فيهما مختص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص وا... العين عن الشيء اذا كان اللام فيه

...ارة الى ان لفظ يختص الواقع فى عبارة المصنف ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص لا من التخصيص فيشمل المثالين كليهما سيد نعمة الله

للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ورد على قولهم لا يضاف اسم مماثل

لان الشيء عند جماعة يشمل الموجودات الخارجية والذهنية والعينية وكذلك فلا عموم فى ... لما ذهب اليه الآخرون من ان الشيء بمعنى الموجود فى الخارج والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فهو كالطبائع الكلية سيد نعمة الله

للمضاف اليه فى العموم والخصوص توهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسما

الكرز الجوالق وهو لقب شخص بالذم

لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه مؤول بحمل احدهما على

ان المفتوح منه سيد نعمة الله

المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ

ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف

الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره

واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل

عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلهما بعد

السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكون يعني في الابتداء

كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي

في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ

الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او

حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما عارض للتخفيف فان كان آخره اي

آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب

الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها الى الياء حال كونها

لغير التثنية ياء لمشاكلته ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية

كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء

اي المنصوب والمجرور

ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء

المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلميّ وان كان آخره واوا

قلبت

قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فصار فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء
او الواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة
وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم
يحرك واختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى
ودمى بلا رد المحذوف لجعله منسيا نسيا واجاز المبرد فيهما اخى وابى برد لام الفعل فيهما
وهى الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف
ادك قدر اجلك ذالمجاز لاارى ذالمجاز اسم سوق بعمز دار على صيغة المفعول بمعنى الظن ومعناه ان قضاء الله وقدره انزلك هذا الموضع الشريف سعد الله
بان ذلك مخالف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم اى الجمع
دا قسم بابى ان هذا الموضع ليس بدار ذلك سعد الله
اب فاصله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى فى الثانية
فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فداءكم وتقول اى اعنى ام

فايدة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته
الى ياء المتكلم فىّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعماله وفمى
فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة وتعرب اذا قطعت هذه
الاسماء الخمسة عن الاضافة مثل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء
افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او
حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء او حمءك ورايت حمءا او حمءك
ومررت بحمء او حمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ومررت بحمو وحموك و [ورايت حموا وحموك]
مثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى
جواز جميع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه
الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو
لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد

اضيف

اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل
لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس
ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه
التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثالها فى زيد العالم فان العالم اذا
لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع
فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجى المنسوب الى
زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتداء وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه

اى بجنس اعراب متقدم

يخرج المحل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد
عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتداء من حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل
على معنى في متبوعه اي بدلالة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا

وبالجنس

يخر

غير مفيدة لخصوصية مادة من المواد احترز عن ساير التوابع فلا يرد عليه البدل فى

مثل قولك اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل قولك

جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة

على حصول معنى فى المتبوع انما هى لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى

زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعها

بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها

فى اى مادة كانت وفايدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم او توضيح

فى المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم

او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم

بجوز المرحوم ... الصالحين ... عن رحمة الله ...

من التاء فى نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من

النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف

رده بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا اذا

كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع

عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة

... استعماله ...

الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات با

يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل

على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار

لانه فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا

يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات

مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات

المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى

لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه

عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على

معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى

لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة

لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما

قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائنى

رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق بان يؤمر فى حقه بضربه ويلزم فيها الضمير

الرجع

الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط
يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا تصح ان تقع صفة له مثل جاءني زيد عالم وصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال
متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن

> اشاره الردفع اعتراض تقريره ان النعت ثاني يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به بسبب نعت آخر
> معرفزم

غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا و
جرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة

> جوز الكوفيون وصف النكرة المختص بالمعرفة والادنى وصف النكرة المخصوصة بها سد عبد الحكيم

يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر و
التعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى
فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان

فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرءة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة
جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار
مثل تقوم جاريته
جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الجملة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن
فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في
جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرءة ضاربة وبامرأتين ضاربتين و
بنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان
لا يخرجه مشابهته للفعل في الجملة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الجملة الاولى لم

يكتف

115

يكتفى فيه بالحكم بعد التبعيّة فانّه غير مضبوط بل يبيّن ضابطة

عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظ بعده لتبيّن حاله

عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الحمية البواقي

كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا

قاعدة غلمانه لانّ الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه

وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه و

الحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف

ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا

ايضا كقاعدون لانه جمع اذا كسرت الاسم المشابه للفعل يخرج

لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود

غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا

ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من

المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان

ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى

لكن ضعف يقعدون اشد من قاعدون لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاكثر بخلافهما في الصفة فانهما علامتان قطعا سيد نعمة الله

التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام

وغيرهما طرد الباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو

الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها

وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي

وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف

اخص او مساو اي الموصوف المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية

من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة

في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون

ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات

ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول فبينهما مساواة

ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا

بمثله اي ذي اللام الاخر او اللام الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما

بينهما من المساوات في التعريف نحو جاني الرجل الفاضل والرجل الذي كان

عندك امس او بالمضاف الى احدهما اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو

جاءني

جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من
ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام
والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضي لبيان الجنس فلذا اريد دفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا
يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم
قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان تعريفها انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب سيد مراد
ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه

يتبين به ان المثال له انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع

مقصود اي قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة

في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه

اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا

بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجي اليه

بنسبة المجي الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجي اليه مقصودة كذلك

نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة

احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها

وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه بقوله بل الحرج

مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة

معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون

المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التوابع ويكون التابع

مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به

ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا

طهارة المبيع

بهذا المعنى ولمّا تمّ الحدّ بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح

بقوله يتوسّط بينه اى بين ذلك التّابع وبين متبوعه احد الحروف

العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد و

عمرو ولو يكتف بقوله تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه احد الحروف

العشرة لانّ الحروف قد يتوسّط بين الصّفات مثل جائنى زيد العالم

والشّاعر والدّبير فالصّفة الدّاخلة عليها حرف العطف كالشّاعر و

الدّبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعيّة المعطوف

عليه واخريهما كونها معطوفا على الصّفة المتقدّمة تابعا لها ويصدق

على هذه الصّفة من جهتها الاولى انّها تابع لانّها صفة لزيد يتوسّط

بينها وبين زيد حرف العطف لانّ توسّط العطف بين شيئين لا

يلزم ان يكون العطف الثّانى على الاوّل فلو لم يكن قوله بالنّسبة مع

متبوعه لدخل هذه الصّفات من جهتها الاولى فى حدّ المعطوف وهى

من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوّز الزمخشرى وقوع

الواو بين الموصوف والصّفة لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من

نقل من المحصل الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول حمل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه سيد نعم الله

الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى

ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون

صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة

ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل

تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق

وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف

لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك

لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر

لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه

في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات

وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه و

اذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان

او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان

المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز

انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدا ولا بمنفصل تنبيه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربنك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان
يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه
اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او
بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا
زائدة بعد حروف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد

والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل

هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون

يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان

او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل بالفعل

المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا

ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض

حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به

اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له

مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل كما تاثير له الا في جواز ترك التاكيد

بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور

له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك

وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر

وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ لا

يضاف الا الى المفقود وقيل جرّه بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله

وليس مدخول بين الاول لمتعدد فيجب ان يقال بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها اخيارا حرف الاول لتحصيل التعدد سيد لوراد

وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار

مذهب البصريين وجوّز غيرهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك

الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد

المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك

من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو

مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة

الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا

مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل

المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين

لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما

فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف

العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بدّ

فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة

فقد تساقطنا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القراءة وفي الاشعار وفي نسخ الادعية المشهورة المأثورة المكتوبة في زمان اهل البيت قد عرضت عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس بضرورة لقصد عدم التعيين

وحاصله ان الضمير وان كان عبارة عن هذه الذات المذكورة الا ان اضافة المتكلم اليها في حكم الانفصال فكان اضافة مقصوده سيد لوراد

الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن جرافه الانفصال ويناسب المعطوف عليه

بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في

المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع

من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله

احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه

وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا

عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في

حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع

اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها

فمقدر بالتنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول

على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة و

كذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه ويلزم

اذ كان

ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد

وعمرو لانّ ضمّ زيد بالنظر الى حرف النّداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه

وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناءه في يا زيد وعبد الله

فانّ عبد الله ليس مثل زيد فانّ زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف و

من ثمّ اي من اجل انّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع

لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الّا الرفع في ذاهب

اذ لو نُصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو

ممتنع لخلوّه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فانّه تعيّن

الرفع على ان يكون خبرا مقدّما لمبتداء هو عمرو ويكون من قبيل العطف

الجملة على الجملة ولا مانع له منه ولمّا كان للقائل ان يقول هذه

القاعدة منقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فانّ يطير

فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس ذلك الضمير فيه فاجاب

عنه بقوله وانّما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانّها اي الفاء في

هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها

قيل الشارح لهذا الوجه ثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما
سببية لانها يصير الخ بمنزلة شرط وجزاء فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي
يلزم فيها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاول مترتبا عليه [illegible] او بغير ذلك جاز
تجردها عن الضمير اكتفاء باختها لان ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد والثالث ان الفاء
السببية مفيد المعنى والجملة الثانية بربطها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه وانما قوله فيمكن الجواب الخ تنقيد الرابط [illegible]

السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها

السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفى بالربط فى

الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ تفهم منها سببية

الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر

فيه اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اوقع

العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولهما بعاملين وعاطف واحد

وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه

اللغوى اى اِمالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولهما ولكنه

الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين

لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر

خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير

متحدين بان لا يكون الثانى عين الاول وذلك لدفع توهم ان

مثل ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم

تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف

كما وقع

كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل

امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان يجب الظاهر

جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو

ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف

بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر

على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف

الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو

وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير

المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع

لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه يجوز

هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف

وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله

يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التأكيد

بقرار امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا

في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان
المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع انه يريد
بالقتل الضرب الشديد فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه
لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو
ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكليهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض

من جميع

من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف

ما لحرف والبدل عن حدّ التاكيد بقوله يقرّر امر المتبوع امّا البدل والعطف

فظ خروجهما به وامّا الصفة فلانّ وضعها للدلالة على معنى في متبوعها و

افادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع وامّا عطف البيان

فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرّر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول

هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى

اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله

من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ

الاول بعينه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا

فانّ ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة

داعية الى المخالفة لانّه لا يجوز تكريره متصلا وهو اي التكرير مطلقا

لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا

او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى

التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا

تو د كمرر آه لتصحيح الحمل سيد [illegible]

قصد به الفرق بين ضربت دانت واجع دكتر بان الاول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة بخلاف [illegible] سيد [illegible]

اصطلاحا [illegible] سيد [illegible]

التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي

مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة هي نفسه وعينه وكلاهما وكل

واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى

لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق

من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة

من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط

مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيدية بالتأمل الصادق

فاحدهما اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع و

المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما

العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد

انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما

وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل

من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي

الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد ثلثة

المذكورة

المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد
في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في
الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول
اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابضع بضعاء ابضعون بضع ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا
فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افرادها مجتمعة ولم
تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير

قوله
نصبه البدل وان
لم يحكى عند كل التبس نحو
اوزاد التاكيد المرفوع المنفصل الذي بهما نحو
ضربت انت نفسك وضربتهما انفسهما وضربوا
هم انفسهم فقد يليان العوامل قليلا
قليلا فلا تعان فاعل ... يلزم المحذور بعينه

المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد
تاكيده لجما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لو لا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو
نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو وقيل زيد اكرمنى
نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه
الصورة اجرى بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربت زيد
نفسه ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
بمنفصل نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليا نها
كثيرا واكتع واخواته نحو ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع

نعم يستعمل هذه الكلمات الثلثة تبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها

على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني كتع واخوته عليه اي على

اجمع لو اجتمعن معه وذكرها اي ذكر كتع مع اخوته دونه اي دون ذكر

اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكرها من شانه

التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد

النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لم يكن

النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه

توطئة وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسند او غيره

مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب

الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب

اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع

فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع فلا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه

مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان

هذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد

الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة

بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى الاحد نسبة القيام

الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام

بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصودة

نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان

يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفيا نسبته

الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى وهو اى البدل انواع اربعة

بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه

فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب عن

اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد

ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى

بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب

لا ادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا

ان تحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك وزيد اخوك وان اختلفا

مفهوماهما

مفهوما نعم ما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي

فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا

بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة

دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون

المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني

فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم

لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا

والحاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان قصد فيه الاسناد الى الاول

وجئ بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصد فيه الاسناد الى

الثاني وجئ بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون

التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة

فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضرب زيد

رأسه والثالث بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة

بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم

يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك كون زيد لا اخاك مقصودا بذلك المعنى على المخاطب وارد [illegible] ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك [illegible]

ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته و يتضمن

نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وذكر في سلب

زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب

الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط

بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزء من المبدل

ويكون ابدا له منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه و

المناقشة بان القمر ليس جزء من فلك بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال

ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه

المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات واتمام لو جعل هذا البدل

قسما خامسا ولو يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه

في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد

اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد

ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه

معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاني رجل غلام لك ومختلفين نحو

كذا

وجزء من الكل فيه كما اذا كان المبدل منه

بالناصية

بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة

مبدلة من معرفة فالنعت اى النعت النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود

انقص من غير المقصود من كل وجه فان توافيه بصفة يكون كالجابر لما فيه

من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاء

زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك

ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا

من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو

ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير

المقصود مع كون مدلوليهما واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال

اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة

يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك

ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح

نقد المصنف جعل في ادخلها التوصيف بدل الكل دائما فرد جزئية بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعض او بدل اشتمال فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به سعد تفتا انه

واشتريتني نصفي

لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني ويحتمل

اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته

انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء

نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل

بالبطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما

مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر يقول اللهم صدق

حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء

فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث

الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله

بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل

في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر

فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني

مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير

ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لان
روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي
بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان
للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد و
يمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فتنبا وله وضوح النداء المضاف تم تقول يا غلام زيد
وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اقيد
المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في
حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه
المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى

قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط ذكر في البين بمقصود بالتبعية وان اراد البدل لم يصح النكاح اذا الغلط وقع فيما هو مقصود بالتبعية

المبني الاصل مثل اين فانه لا يتضمن معنى همزة الاستفهام او لشبهه له كالمبهما

فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقع

كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه

موقع ما اشبه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف

في ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او

وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق على عامله فعلى هذا المضاف هي الى

الاضافة المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبني والمضاف اليه

ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة

بمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او

بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر

المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثار التقديم

ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره و

سكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون

فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات

البنائية لا يعبّر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبّرون بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مرّ فى الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرءة ومن زيد وهى اى المبنى والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال المقصود بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة الحاملة اختيرت دون الباقى

كما هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هاهنا هو المصطلح بين النحاة بل المراد به ما يعبّر به عن الشئ سواء عبّر به عن شئ آخر ام لا وهذا هو متعارف اللغة [illegible]

لا مطلق كله كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف [illegible]

نون من هنا مفتوحة وفى الثانى مكسورة وفى الثالث ساكنة اما فتح النون اى فى الكسرة فلان الكسرة للالف واللام فالكسرة ثقيلة مع الكسرة فناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسرة الثانية فلان السكون عرضى لا عرضى والاصل فى تحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل [illegible]

فانها ليست مبنية لعدم وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية [illegible]

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث

انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم متكلم به او لمخاطب مخاطب

به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ

المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب

اذ ليس تقدم ذكر الغائب مشروطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي

ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا

مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث

المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظه بعينه كقوله تعالى

اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا

فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد

منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم

ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به

من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس

ثم

129

ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد

الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم

رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل

فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها

بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند

الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه

اى كون ما عاملا مخصوصا بلغة الحجاز كما عرفت

المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار

الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر

اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل

ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه

لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله

فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل

والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضميره ضربت على صيغة المتكلم

الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى للمتنبهين

اولهما الضربن صيغة جمع الغائبة للمعلوم الماضي وثانيهما الضربن صيغة

جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف

واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا

ضربت ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن

وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هنّ

انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في

الى الثاني هو ان اجماعا والحروف اواخر لواحق دالة على احواله من الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو

قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهنّ ضربني ضربنا ضربك

ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ

والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انكِ

انكما انكنّ انه الى انهنّ والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي الى ايانا

اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهنّ وفي اياي خلاف

كثير والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة

والافراد

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس غلامي مثال

المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامكنّ

ولي لنا لك لكما الى لكنّ وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب

والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلّان على ستة معان كضربتُ و

ضربنا فضمير مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاثنين

المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة

الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث و

اعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف

المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى

اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة وصار المجموع اثني عشر

كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة لثمانية

عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى بينوا لذلك الامور عللا و مناسبات

لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلات

يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير

وكقولهم انّما وضعنا لان له مبتدا الكلام والهمزة له مبدء المخرج لانه من اقصى الحلق حصلت المناسبة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانّما وضع التاء للمخاطب للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها الواو في المخرج وكسرت التاء للمونث لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة التانيث فالكسرة بالمونث اولى من المذكر وفتحت المذكر طلبا للخفة وزادوا الميم في ضربتم و ضربتما واصلهما ان يقال ضربتا وضربتوا لئلا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع وزيد في الجمع المونث نونان ليكون جمع المونث مساويا لجمع المذكر بالحاق زيادتين في آخره الى غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات

وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر

الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم

ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر

اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المونث الغايبة اذا

لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير

المرفوع والا لم يكن يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل

المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد

مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب

والواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب

وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل

التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن

مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان

ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات و

ليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبا ياء في النصب والجر

والضماير

والظاهر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير
وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضماير لا تتغير الا يرى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في
تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيها اى الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم
اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذا
الاتصال انما يكون باخر العوامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذا
الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه
اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع
اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني
وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير

من هو اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم

الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه

التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو وجل المتبادر انه عمرو لكونه اقرب الى الضمير المستتر

بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان

مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولولا الاحاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون

الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى

له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت

مثال لتقديم العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياى

والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا

وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى يستتر

اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت

خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا

تاكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لا زم فاعل

مد ليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون

فاعلا

فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
لان هنا ضاربة قرينة على انها صفة للمذكر
الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله
فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كونهما احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الاخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني
للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو
اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
لتقدم المتكلم في تأخر الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار
في الضمير الثاني فان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو حبيك فانه اجتمع فيه ضميران
ليس احدهما مرفوعا فجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي
هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو

عير للطعن ان الطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف وطعن النظم متصلا لئلا يلحقه او الطعن وان لحقه الطعن في ثاني الحال وقت التلفظ بالغير المنفصل

ضربني اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكونا و
لكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير
الاول لئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح واما على التقدير الثانى لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب و
لكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدء
ويجب ان يكون خبر المبتدء ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون
ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من
ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا
مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم

لولا انتم

لولا انتِ لولا انتما لولا انتنّ لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هنّ

لولا انا لولا نحن وكان الاوفق باسلوبه ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غيّر

الاسلوب تنبيها على انّه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير

المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات

لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع

موقع المرفوع فانّ الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت

فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى

في مقام المقدّر التخمين خاصة سيد

ان لولا في هذا المقام حرف جرّ والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش بتصرف

قال بعضهم كانه جعله في حكم حرف الجر محمولا عليه فان من اللام التعليلية كان قولك لولاك لكان كذا معنا [illegible] لم يكن كذا الوجود كذا هو تعديه سيد

فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب

واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعلّ لتقاربهما في المعنى فهيهنا

ايضا الاخفش تصرّف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء

المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصّة

بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون

الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى

نون هي للاعراب نحو يضربني لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة

نحو يضربن لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها

وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها

يعني ليت وكان وان ولكن ولعل مخير بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة

على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن

اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها

كما في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل

ويختار لحوق نون الوقاية في ليت

وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي

هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار

فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل

العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل مثل كنت انت الرقيب صيغة

مرفوع ولو قال ضمير مرفوع لكان اخصر لاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع

فصلا وذلك التوسط لنفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر

نعتا

نحنا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند الخلاف

الاعراب وكون المبتدا ضميرا ونحو ذلك ما حمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط
نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس اذ المضمر لا يوصف

الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او

من كذا الاضافة بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وفي قنعر على
لهما
مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنا

عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف

على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل

استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث

يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله

خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى
مبتدا وما بعده
يجعله وهو مبتدا وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده فى مثل كنت انت

الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو

وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد لفظ قبل للتاكيد التقدم لان تقديم

الضمير على وجه غير معهود ولا يبعد ان يقال مغفل الكلام ويقع متقدما من غير سبق

قوله لما عرف من امتناع اللام بيان لوجه الشبه كما ان اللام لا تدخل المعارف
فعل كذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة لقربه منها فيحتاج الى التمييز
المنفصل سيد محمد الله

قوله غير معهودة قوله لغرض التاكيد قوله من الكلام ويقع اه
حاصله ان المراد بقوله ويتقدم بعض معناه لان معنى التقدم
الوقوع متقدما واريد هنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة
ثم نقول الشارح ويقع متقدما بيان الحاصل المعنى ...
حاصله قوله فيتقدما الا ان حمله على ... ويقع قبل الكلام سيد محمد الله

مرجع وذلك بحسب المفهوم اعمّ من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيّده بقوله قبل

الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمّى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رعاية

للمطابقة لان الضمير يرجع اليه وضمير القصّة اذا كان مؤنثا ويجرى تأنيثه اذا كان

العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسّر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة

بعده اى بهذه الحصّة من الجنس المذكور والظاهر انّ قوله يسمّى ضمير الشأن والقصّة معترض

بيان للواقع ليس اخلالا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت

سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسّر بالجملة بعده فعلى هذا

لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون

هو مبتداء راجعا الى الشأن وزيد قائم خبر لكنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب

تقدّم على الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام

بالكلية بل انما يرفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون الشأن او القصة

متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل

فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح

لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم

مثال

135

مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ

باضماره لا انسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا

كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات

واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر

عن اللفظ وانما قلنا ذلك لان

ان من يدخل الكنيسة يوما ٭ يلق فيها جاذرا وظباء ٭ الا مع ان المفتوحة

بقر الوحش

اذا خففت فانه اي حذفه بتة اي الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله

تع وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان

لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة

في الملفوظ كما قال الله تع وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة

عاملة في ملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر

لان فيها فتح الاول كالفعل سعد الدين

بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان

لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها احرى به ولم يجوزوا اظهار ذلك

الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون و حكموا

عطف على قوله قدروا اعمالها سعد الدين

بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسما والاشارة اي اسماء

في قوله ان يدخل البيت قرينة معنوية وهي ان كلمة ان لا تدخل على كلمة المجازات لاقتضائها الصدارة والكنيسة معبد النصارى والجوازر جمع جوزر وهو ولد البقرة الوحشية وكذا عن اولاد الحسان سعد الدين

الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل

واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء

لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب

وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وقيل ذلكم

الله ربكم لا اله الا هو مما ليس الاشارة اليه حسية محمولة على التجوز وانما

بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر

الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وللمثناه

ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم

لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلث الباقية

فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بالحال

خبر له ويجوز في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال اي الرفع والنصب والجر

ومنه قوله تع ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا

قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل

هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللمؤنث

باصالتها

باصالتها قدمتا على سايرها لعرضيتها ولي تقلب الفها ياء وته وذه تقلب لهن

والتاء هاء بغير وصل الياء لها ولهي وذهي بوصل الياء لهما وللمثناه اي مثنى

المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا تثنى من لغاته الا تا لكثرة

دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان و

تين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور ان هذا الاختلاف ليس بسبب

اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين

لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي ولا لقصد الاعراب

لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا

اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء

لان هؤلا احال الالف الى المجهول اصلها [illegible]

الاشارة يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها

والغرض دخال [illegible] العروض [illegible] للتنبيه

حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به

يعني من زوايد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منها وان ادخلت [illegible] الشراح [illegible]

على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك

زيد قائم وهاان زيد قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب

وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت

اسما لوقع ذلك مثل ذلك زيد وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس

يقتضي الستة ولاشتراك خطاب الاثنين رجعن الى خمسة مضروبة في خمسة

انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة

راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان

افراد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي

المفرد ٣

اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر و

خاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى

مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى

مذكرين لما وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن الى اذا اشرت الى مذكرين

وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك

وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن

واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك

فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط

لان التوسّط لا يتحقّق الا بعد تحقّق الطرفين ولمّا راى المص كثرة استعمال

منها لو يتخذ ص

كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخيرين هذا الفرق مذهبا ولحاله الى اخره

ففال ثقال وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين

واولك بالّلام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة المعدود

لا يبعد ان يجعل ذلك الى كلمة ذلك المذكور سابقا واتاتاك وذانك

وتانك مخففين واولاك بغير الّلام للمتوسّط وما هو للمتوسّط بعد حذف

حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى

الحسّى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبه واما ما عداها من الاسماء

مثل ان يستعمل فى الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا استعارة ما هو موضوع للمكان الزمان كما ورد بالعكس فى قول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها سيد

فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى

اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيّته يعنى لا يكون جزءا

[illegible] الناقصة [illegible]

تامّا ان كان جزء اسميّا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال

فان الافعال الناقصة كان الحكم الاتم لا حول لها فيجوز ان يكون يتم منها سيد

والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يتحلّل اليه المركب اوّلا الى

توضيح ان الجزء التام هو الذى يكون جزء من مركب اذا انحل المركب اليه لا يحتاج الى ذكر جزء اخر من انضمام امر آخر كالفاعل من قولك قام زيد فاعلا فانك اذا حللت هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شئ كذا فى قولك جاء الذى قام ابوه فان الموصول لا يكون جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه سيد [illegible]

انضمام امر آخر معه كالمبتدء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى

كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا يكون جزءا تاما كما
اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم
الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج
مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة المشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل
اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير
خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان

ضميرا

ضميرا اعم من ان يكون للموصول او غيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما

بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد جملة خبرية او ما فى

معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير وله اى للموصول لا

للتقارب بمعنى الذى ليضرب سيد

لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة لشبه

اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة و

ارفى اللفظية

السنة جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر واللتى للمفرد المونث

معا فالتقدير ليضرب بمعنى الجملة الفعلية لكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه شابها لللام التعريف سد لها

واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف فى حال الرفع

والياء فى حالى النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا

انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى بالهمزة و

الياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة

اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها فى جمع المونث اشهر

واللاتى واللواتى لجمع المونث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء

الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى

فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها

ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر

والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار

واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية

اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى

قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها

وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام

اى مجموعهما بمعنى الذى والتى والمثنى والمجموع والعائد المفعول اى العائد

الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه

فضلة لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة كقوله تعالى الله

يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا

يسمونه باب الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين

المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا

والثاني لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى تعبد بالاخبار طريقة

به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم

يصح وفي اي اسم يمتنع فراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي انا

اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء

ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي

او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو

لان المطلوب ان تثبت الموصول الحكم

مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى

ضمير الها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن

اخرته معنى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا كلمة

الذي او نحوها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة

اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من

ضربت ضميرا الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي

ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية لمتخرقة خاصة

والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا

اي خص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا ليصح بناء اسم الفاعل او

المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان

فتقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربه انا زيد والمضروب زيد سعد الدين

يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل

الذي كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولما لم يكن ان يقع الموصول موقع المخبر عنه تقديره مبتداء فلابد ان يكون نائبه وهو الضمير العايد اليه مكانه سعد الدين

مضروبا لا الذي زيدا وربما تخاطب من يعرف شخصا مضروبا لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني لان مضمونه لصلته يجب ان يكون معلوما للمخاطب سعد الدين

الذيّ يتضمّنه الجملة الفعليّة متصرّفا اذ غير المتصرّف نحو نعم وبئس وحبّذا وعسى وليس لا
يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللّام عن زيد في ليس زيد منطلقا وشرط ان
لا يكون في اوّل ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرفا النفيّ والاستفهام فلا يخبر باللّام من زيد في جملة سيقوم زيد فانّه اذا بني اسم الفاعل من
سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذّر امر منها اي من الامور الثلثة التيّ
هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا
تعذّر الاخبار ومن ثمّه اي من اجل انّه اذا تعذّر امر منها تعذّر الاخبار امتنع الاخبار
في ضمير الشان بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذيّ و
تأخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون
الصفة وفي الصفّة بدون الموصوف فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذيّ
عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذيّ ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دقّ القصّار الثوّب ان يخبر بالذيّ عن
دقّ القصّار بدون الثوّب لانّه يودّي الى ان يعمل الضمير الذيّ حصل في موضع دقّ القصّار

عاملا

عاملا فى الثوب بخلاف الذى تعجب منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان

الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحال

وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى الا ستلزام

ذلك عود الضمير اليها فينتفى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه

اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه

بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول تبقى المبتدا

بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا تبقى الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما

الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت

وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشىء معجب

واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شىء تكرهه

النفوس وتامة بمعنى شىء منكر عند ابى على والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله نعم

نعما هى اى نعم شيئا او نعم الشىء هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان

ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك

ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله ؛ كفى بنا فضلا

على من غيرنا ؛ حب النبي محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته

الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واى للمذكر واية

للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب

ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا

فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن

التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان

معنى مررت برجل اى رجل اى رجل عظيم يسأل عن حاله لانه فرد كامل احد نقلت عن

الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى

الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية و

انما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا

يرد حيث واذ واذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل

شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة

عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر خارج الصلة وبنيت على الضم تشبيها

بالغايات

بالغايات لانّه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينتها و
هو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبناء مثل يا ايّها الرجل كما استثنى التي
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى انّ كلّ ما يقع منادى مفردا
معرفة فهو مبنيّ وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم
ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و
ح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي
صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كلّ منهما جملة اسمية
والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالهما
بمعنى اي شيء والثانية انّ ما معناها ايّ شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد
لانّ معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اي شيء انه ليس لكلّ منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما ايّ شيء وح جوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كلّ منهما جملة فعلية ويجوز في الاوّل نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور و

المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات

المطابقة بين السؤال والجواب أسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضي

اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بناؤها كونها مشابهة للمبنى الاصل فما

قيل اف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع

لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا

اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في

بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان

اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها

ليست بافعال مع تاديتها معنى الافعال امر لفظي وهو ان سياقها مخالفة لسياق

الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون

رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه

اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه

اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه

ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر

او الماضي

او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب اللفظ الوضع فلا يرد مثل الضارب امس

لكونه بمعنى الامر وضاربه

نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلا

ثي المجرد قياسي اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي ورد

عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه

بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه

لم يوجد الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال

وهو لفظان احدهما قرقار صوت من التصويت وعرعار تلاعبوا بالبوعة وهي لعبة للصبيان

الشارح الرضي هو علم لما ثبل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع

على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني

اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووز

نا اما وزنه فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي

للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال

قال عبد القاهر اصل نزال انزل ثلاثا او اكثر والثلاث دا فوقها جمع والجمع مؤنث فيقال انزل انزل الخ حذفوا الفعل الباء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرر ثم عدلوا انزل عن انزل فنزال اذا كان مؤنثا كان كسيه

الشارح الرضي والذي ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل

لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي

ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة

في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه

فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا اي لعين من الاعيان انما قال

ليخرج باب فساق وانما للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه

للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك

كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال

بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الا فعال علما للاعيان

يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في

بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار

علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير

فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة

و الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر

لزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها

للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة

بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع



143

فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر

ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية

بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدارها يشابه

صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به

لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح لا

لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب

مثل تسكين البهيمة او حمله على الشرب قال نجم الائمة وانا لا ارى منعا من ان يكون هذه اى اصوات التى يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم ودلك لان الله تعالى جعلها فى فهم المطلوب منها كالعقلاء انتهى

واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث

انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كان

باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم

كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها ولاخذها حكمها في بنيت

لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار قال كل لفظ انما

لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به اي اصدر على لسان الانسان

شبيهها صوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به

البهائم يعني مثلا اي ناخسها او زجرها او دعالها او غير ذلك وانما قلنا مثلا

لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض

افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول

التعريف كلها فالاول كعاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني

كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولو يذكر المصنف القسم الاول وهو

حاصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان قسمان

مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان يكون ذلك القسم كذلك اولى

لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او

مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب

انما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع

لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس

بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة

قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد

المحدود

١٤٤

المحدود لان بين جزئيه مثل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج

منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة

مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم

من ظاهر الهيئة التركيبية التي في غلام زيد النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة

التركيبية التي في تأبط شرا النسبة المتعلقة التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف

مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا وكذا ان

هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا فلا ينطبق

على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا

اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني

لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع

خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او

اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين لبيان ان البناء ثابت في هذا

المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه

وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان

اي ان اغرنوع دعين النسبة الواقعة في كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة المطلقة فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم سيد محمد الله

والدالة على النسبة المطلقة انما تحصل بعد الفحص عن اصله وانه مركب من اي شيء

فاخوات الثاني ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان الجزء الاول على اوزان الاعداد الاصلية سيد

من العدد الزائد فان الحادي مشتق من احد وهو زائد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما تسمع سيد محمد

لاختلال المعنى لان معنى حادي عشر واحد من احد عشر واحد يعد العشرة ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد سيد محمد الله

ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من الاسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا

مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد

من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة اي

من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا

يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفهما جميعا فاقتصروا

على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس و

اختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا من احد مثلا المتضمن حرف

العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن

حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر متضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله

حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون ولا فرق بينهما الا بذكر

الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيها الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن للحرف

ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب

الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع

من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي لعرب الثاني مع منع الصرف وبناء

الاول انما هو فی افصح اللغات وفیه لغتان اخریان احدیهما اعراب الجزئین معا

واضافة الاول الی الثانی ومنع صرف المضاف الیه واخرهما اعراب الجزئین واضافة

الاول الی الثانی وصرف الثانی الکنایات جمع کنایة وهی فی اللغة والاصطلاح

ان یعبر عن شیء معین بلفظ غیر صریح فی الدلالة علیه لغرض من الاغراض کالابهام

علی السامعین کقولک جائنی فلان وانت ترید زیدا والمراد بها ههنا ما یکنی

به لا المعنی المصدری ولا کل ما یکنی به بل بعضه ولا کل بعض بل بعض معین

فکانهم اصطلحوا فی باب المبنیات ان یریدوا بها ذلک البعض المعین ولذلک

لم یقل بعض الکنایات کما قال بعض الظروف وتعذر تعریفه الا بالتنصیص به

مفصلا فلذلک اعرض عن تعریفها مطلقا وتعرض لذلک البعض المعین فقال

الکنایات کم وبناؤها لکونها موضوعة وضع الحروف او لکون الاستفهامیة منها

متضمنة لمعنی الحرف وحمل الخبریة علیها وکذا وبناؤها لانها فی الاصل ذا

الاسماء الاشارة دخل علیها کاف التشبیه وصار المجموع بمنزلة کلمة واحدة بمعنی

کم وبقی ذا علی اصل بنائه وکل واحد منهما یکون للعدد ای کنایة عنه وجاء کذا

کنایة عن غیر العدد ایضا نحو خرجت یوم کذا کنایة عن یوم السبت او غیره وکیت وذیت

للحديث اى الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل منهما كلمة واقعة موقع
الجملة التى هى من حيث هى تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز
خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكناية كاين
وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى وان كان فى الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار
كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد
الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك
لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى رفع
الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
كاحد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل
اخرى
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع
تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته
صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جنسه مميزه كانها نائبة

عن

عن معنى التصرّح بها وتدخل من فيهما اى فى مميّز كم الاستفهاميّة والخبريّة تقول

كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبريّة كثير

نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جرّ المميّز المضاف اليه كم و

لموافقة هذا الجرّ عن جرّ التمييز بالحرف جرّه بالاضافة اذا ضاف كم الى الخلاف كم الاستفهاميّة فان الجرّ بالحرف لا يبات على اعراب مميّزها سابقا عن النصب سيد يعمد اله

امّا مميّز كم الاستفهاميّة فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دلّ على

جوازه كتاب من كتب هذا الفنّ لكن جوّز الزمخشرىّ ان يكون كم فى قوله تعالى

هذا الكلام من الشارح رد لما ادعاه الفاضل الرضى من ان جرّ مميّز كم الاستفهاميّة لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفنّ فانه قد جوّزه الزمخشرى فى اكثر كتبه مستدلا عليه بالآية سيد

سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بيّنة استفهاميّة وخبريّة ولهما اى لكم استفهاميّة

كانت او خبريّة صدر الكلام لانّ الاستفهاميّة تتضمّن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام

ليعلم من اوّل الامر انّه من اىّ نوع من انواع الكلام والخبريّة ايضا يدلّ على انشاء

التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اوّل الامر وكلاهما لو قال كلتاهما

لكان اوفق لتانيث الاستفهاميّة والخبريّة فهو على تأويل كلا هذين النوعين و

كم الاستفهاميّة والخبريّة اى كلّ واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم

بيّنه على وجه كون الخبر مقدرا مع ان المبتداء مشترد وذلك لانه معرفة لفظا سيد

تبيّن موقع كلّ منهما بقوله فكلّ ما اى كلّ واحد من كم الاستفهاميّة والخبريّة يكون

بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلّق ضميره فهو من حيث وهو

ذكره الشارح انتصارا على الاصل لانه اراد بالعمل ما يعمه وشبهه كما قال بعضهم

كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وحاله لا يكون تحت

المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول

به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو

بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول

المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت

وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل

في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة

التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان

بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم

تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما

قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما

اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت

فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر

الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان

جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة منحطة للصدر والا اي وان لم يكن

فيه

بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او

مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية لمرفوع اى فهو مرفوع مبتداء ان لم يكن التميز

ظرفا نحو كم رجلا ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه بمعرفة

عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتداء

لانها فرع من المفرد فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون ام نحوهما

لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك هيهنا

منصوب المحل اولا ذلك بحث فلعدة النصب باعتبار اعمال الكاير فيه ودخل في

لانه يصدق عليه انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه

فاعدة الرفع ثانيا اقيامه مقام عامله الذى هو خبر للمبتداء وكذلك اى مثل

ذلك الحال عند تقدير لكم يكون بعده ح شبه فعل

كم فى تلك الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام و الشرط

بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من

وما واى وابن وانى وهى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط

وكيف واىان مختصين بالاستفهام لمن وما اذا كانت استفهامتين يتاتى فيهما

الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت و من

ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين

فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر

امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدّموا لانفسكم من خير

تجدوه عند الله ولا يتأتّى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبريّة فانّه

لا يقع بعدها الّا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفيّة من هذه

لمتى واين وايّان وكيف وانّى واذا ان لو تجرّ بجارّ نحو من اين فلابدّ من

كونها منصوبة على الظرفيّة وعن بعضهم انّ اذا قد يخرج عن الظرفيّة ويقع

اسما مجرورا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو

فهو مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من

[illegible]

كلام العرب وما هو لازم الظرفيّة يرفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفيّة

اذا كان خبر مبتدأ مؤخّر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به وامّا

ايّ فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلّها فانّه قد يقع في محلّ الرفع بالخبريّة ايضا على

تقدير انتصابه على الظرفيّة نحو ايّ وقت مجيئك اى اى وقت كان مجيئك فايّ

وقت على تقدير انتصابه بالظرفيّة مرفوع المحلّ على الخبريّة والوجوه الباقية مثل

ايّهم ضربت وبايّهم مررت وايّهم قائم وفي مثل كم عمّة لك يا جرير وخالة فيما

احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميّز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي

بعضها

بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الا

اقوال الموجود في النسخ الحاضرة انما الكلام مثله ... وقد يحذف باعتبار الضمير ولولا ذكر التمييز هنا لكان الكلام تقول وقد يحذف التمييز سيد

يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخر ان نصبه على

استفهامية كانت ام خبرية وعمة اما منصوب او مجرور والجر قوله وقد حلبت سيد

الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى

علة لترجيح النصب بكثرة افراده سيد

وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنو بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في

باعتبار الوجوه الثلاثة في كم حين يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم

مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء مبنيا استفهامية كانت او خبرية والاخر النصب

على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على

وهو احتمال اعتبار الوجوه الثلاثة في عمة لان احدا افراده رفعها سيد

اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخيره عن قوله

قد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت

للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة

الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة

صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه

اراد حلبت بتقدير تنفر ثم عداه بالجر سيد

معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا فيها لخدمتي على كره مني واختار

من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس

والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب و

تطع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة

طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كأنه ذهل عن كمية

عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق

اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة

على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة توصيفه

بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة

في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية

واذا نونت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما

وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم

لكونها تابعين لها لكون خالة عطف عليها وفدعاء صفة لها

ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك

او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانيره او

اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في

هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه

او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة

اومرة

149

او مرّة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربت ضربة فكم فى هذا المثال

امّا منصوب على الظرفيّة او المصدريّة والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر

للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفيّة اوّلا الزمان الدالّ عليه

الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدريّة اوّلا الحدث الدالّ عليه لفظ المصدر

ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقديرين

المعتبرين يكون كم منصوبا على المفعوليّة الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيّات

تبيّن عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى

الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون

النيّة فانّ عند نسيانه تعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خبر امر قبل وسمّيت

الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانّ الكلام كانت ما اضيفت هى اليه

حذف صِرن غايات ينتهى بها الكلام وانّما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها

بالحروف فى الافتقار فى جناح الى المضاف اليه واختير الضمّ لجبر النقصان كقبل و

بعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام

وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلّة ان

كاتام والهفر ودون داوّل ومن وعلى

[Marginal notes:]

ز قولك كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان تقدر كم مرة والمصدرية ان قدر كم ضربت والفرق بين المعنيين حيث ان المصدر ان كان للنوع فقط فان ضربت للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واما اذا كان المصدر للعدد فالعددية نفهم من تقديره مرة ايضا فالفرق بين المعنيين حيث ان العددية نفهم منهما وحصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا

احد ذمن اللفظ وعدم ارادته بالكلية لا تعرب ح بل تبنى لكلما غاية م

مع المعرفة حرف الاضافة الموجبة للبناء فكان من جملة الاسماء الجارية على الاضافة كزيد وعمرو وسيبويه

هو اللام ومن ومنها هو الحاصل من شبهه

الحقها بالنقصان بسبب حذف المضاف اليه

بعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال شاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد

اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها

وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة لمعنى كنت قبلا اى قديما وقال

الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراها اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة

لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف

لشبهه بالقبليات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد

لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى

مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة و

منها اى من الظروف المبنية حيث للمكان والاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف

الا الى الجملة اسمية كان او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى

حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان

سهيل طالعا اخره نجم يضىء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات

لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى

تضمنته الجملة فهى وان كانت فى اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة

فشابهت

فيما هي الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي ومن الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان
داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب والاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت ولهذا كثير
في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما
في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
ومنها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمن حرف الشرط فهذا
علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد
يكون اي قد اذا للمفاجات مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاءه الامر مفاجاة من قولهم
خرجت فجاءة بالضم والمد اذا افتئته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا

هذه وبين اذا الفجائية والمراد بلزوم المبتدء غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما

من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع

اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو

عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء

فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها

للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت فحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف

السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد

فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به

ولا لو بقي اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف

السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت

احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقد

سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر

في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ

الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى

الشرط

151

الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد
تة
يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين
لتضمنهما
وانّى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
جاء
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانّى زيد وانّى تجلس اجلس وقد

انّى زيد بمعنى كيف وانّى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام و

الشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايّان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايّان
ن
يوم الدين والفرق بينهما انّ ايّان مختصّ بالامور العظام وبالمستقبل فلا تقال ايّان

نوم الذين قيام زيد وايّان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح

الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال
ل
شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهّم بعض الشارحين وقال
على
صاحب المفصّل وكيف جار مجرى الظرف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي
[illegible] تقدير في مثله
اي
اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي

على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم

فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب

زيرا صاحب المتوسط دو حرکونه توهما انک اذا قلت کیف زید لکون سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له في زمان الحال اذ ليس المطلب لهذا السؤال عن حاله زمان الحال [illegible] الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشارح سه

على الحالية اى على اىّ حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ و

منذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول زمان

الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان رؤيته يوم

يليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة

عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم

باولية المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا

اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ

يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا

لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل

معلوم بالضرورة ويكونان تارة بمعنى جميع المدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ

المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق

جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان

عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهاب

اوالفعل

او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او

مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو

ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه

الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان

ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ

وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة

وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء

والمبتداء ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك مذ يومان

نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء وخبر فهما اسمان
لان مذ بمعنى اول المدة او جميعها

صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما

من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية

لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وتجىء لدن

بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن

بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام و

سكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل

البقية عليها وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما

في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده

وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب

بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا

وكذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط

مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمونة وقد

بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل

قط الذي هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي

او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته

قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة و

قيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها

للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء ليستغرق النفي

جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا

حتى الاصم

عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر

الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة

الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزى

يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب

المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح و

الاعراب مثل وغير حركون مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى

مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ونحوهما

المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم

وضع ليوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة والمعهودة

اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن

الجنسية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج

به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها فى المرتبة بحسب

فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان
الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع
لا لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي و
معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن
معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصول وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة
بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ بازاء

كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو

المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك

الافراد لا المفهوم المشترك بينهما وكالرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية

او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة نحو الحسن

اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر

وهذا جواب عن اعتراض وهو ان ما عرفت بالميم قسم من اقسام التعريف فلم اعرض المصنف عن ذكره فانه بدليه وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا تعد قسما آخر بعيد

من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين

نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والناس

المضاف الى احدها اي احد الامور المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها

بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف

اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة

ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات

او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او

المثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله

معنى مفعول مطلق بحذف مضاف والمحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية

فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات وعلم المضاف الى احدها معرف

ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما

كان او لقبا او كنية لانه ان صدّر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان

قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا او

احترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه

داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث تخص العلم الغالب بفرد معين

بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك شخصا او

جنسا اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه شخصا او جنسا ذلك الشيء باستعماله فيه له واحترز به

عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة

ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على

ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب وقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اولها

لبيان هذا الخلاف من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت

انت جاز ان يلتبس بآخر فتتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاخر فيه الا كون المعرفة ابعد

من اللبس

155

من اللبس ثم المضمر الغايب ولو بذكره لانه علم من احرفية المتكلم او المخاطب انه ادون

منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين

اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما

اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذ

او لاجل ان تفاوت المعنى في تفاوت المضاف اليه اكتفى بذلك البيان عن هذه الآ...

الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء

قد بيناه اسابقا

لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما

وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد ما وضعها

بالذكر لان لها احكاما خاصة لبست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد

مع انها دخلت تحت النكرة

الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل

دفع لاعتراض نجم الائمة حيث قال لا يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لانهما ان وضع الحكم لكن لم يوضعا لكمية آحاد والاثنين وحاصل الجواب ان الواحد لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت او مجتمعة

واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من

واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون

كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد

الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد

والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين

معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان

لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة

وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذا العبارة ان نفس

الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين و

ذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها

اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان

او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائت والوف وعشرين

او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة او مؤنثة و

مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان و

ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة

بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى

عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرءة وعشر امرءة ولم

يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثني عشر في المذكر

نحو امر

نحو احد عشر رجلا احدی عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة فی المؤنث علی الاصل بتذکیر المذکر

وتانیث المؤنث وغیر الواحد الی احد والواحدة الی احدی للتخفیف وتقول ثلثة عشر الی

تسعة عشر فی المذکر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الی تسع عشرة فی المؤنث انقاء الجزء

الاول بحاله قبل التركیب وتذکیر الثانی فی المذکر کراهة لاجتماع التانیثین من جنس

واحد فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف احدی عشرة واثنتا عشرة فان التانیث فیهما

من جنسین واما تذکیر الثانی فی احد عشر واثنا عشر فمحمول علی التذکیر فی ثلثة عشر والتاء

فی ثنتا بدل من لام الکلمة فلم تتمحض للتانیث ولهذا حکمنا علیه بانه جنس آخر من

التانیث وفی اثنتان وان کانت للتانیث الا انها حملت علی ثنتان واما تانیث الجزء

الثانی فی المؤنث لانه لما وجب تذکیر المؤنث لما عرفت وجب تانیثه للمؤنث لانتفاء المانع

وعدم الفرق بین المذکر والمؤنث وتمیم تکسر الشین عند التركیب فی المؤنث ای من عشرة

تحرزا عن توالی اربع فتحات مع ثقل الترکیب فی احدی عشرة واثنتا عشرة او جمع فی ثلث

عشرة الی تسع عشرة والحجازیون تسکنونها وهی اللغة الفصیحة لان السکون اخف

الفتح وتقول عشرون واخواتها بکسر التاء لانه منصوب بالعطف علی عشرون المنصوب

محلا بمفعولیة القول وهی ثلثون واربعون وخمسون الی تسعین فیهما ای فی المذکر والمؤنث

نحو ثلث عشرة امراة

منه وحاصل الجواب ان التاء فی ثنتا بدل عن لام الکلمة
عن الیاء لا کالتاء فی للتانیث حقیقة لکن حمل علی
اذا لم یتمحض له فجوز فیه ما جوز فیه سعد الدین

[illegible]

في المذكر واحدى وعشرون

من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد

آخر احد وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة هنهنا بدون التركيب لان

المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة

لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما

عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد

بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر

واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون

في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة و

تسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث

من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي

بعطف الزائد عليهما او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم

من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان

او اثنتان وثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او

احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة

واثنان

واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرءة ومائة وثلثون ثلثة وعشرون

رجلا او ثلث وعشرون امرءة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين [امرءة]

وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فنقول [احد] وا

ومائة الى آخرها ذكرنا والاصل في ثماني عشر فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على

الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في

معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء [الكسرة]

كما في قولك جائني القاض اذ احذفت الياء اللآن الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا

فرو عي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها [لتدل]

على الياء المحذوفة لكن الفتحة اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع

العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من [الثلثة]

لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث

الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط [گروه] اما كونه

مخفوظا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين و[بالنون] [اصغر]

واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله

مجموع لانّهم لو جمعوا مائة حين ميّزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع

فيقال مآت او مئين لانّ للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكّر وهو مئون والثاني

جمع المؤنّث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكّر السالم فلا يقال ثلثة

مسلمين فلو ميّزوا بالمآت لكنّهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود المجمع

ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرون الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه

اخصر وميّز لاحد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد امّا نصبه في العقود

فلتعذّر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ

ليست هي في الحقيقة نون الجمع وامّا في احداها فلانّهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء

كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لانّ المضاف اليه فيه لمّا كان غير العدد لم يمتزج

امتزاج ذلك المميّز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانّما جوّزوا ثلثة مائة

امرأة مع انّ فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لم يطّرد بمائة امرءة وامّا افراده فلانّه

لمّا صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا وميّز مائة والف

وميّز تثنيتهما وميّز جمعه اي جمع الالف وانّما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لانّ

استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلاث مآت رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

خلاف

158

بخلاف التثنية فانه يقال هذا رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت

مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على صوب مميزها

لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها

اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية

للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة

الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا

كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر ففيه وجهان اي ففي العدد وجهان التذكير و

التانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو

الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد و

واحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد

رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على

تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح

لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة

والتثنية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو

رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان

الجنس والتثنية فبذكرهما استغناء عن التمييز فان قلت هب ان تمييز الواحد مخفي

عنه لكنا لا نسلم ان تمييز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا

يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في تمييز سائر

الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لا يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو التثنية

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا تمييز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز

اي بجواهر حروفه المتصوغ بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني

التنوين او علامة التثنية اعني التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به

عن ذكر الواحدة على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر اثنين

على حدة فلخفاء الحروف والعلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان

من اثنان رجل وذلك لان الاستغناء انما يكون عن افادته اي افادة لفظ التمييز النص

المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد

اي بذكر اسم العدد فلما افادت التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد

على حدة وتقول في الفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب

اعتبار

اعتبار تصيره اى تصيره ذلك المفرد عددا انقص زيد عليه بواحد الثانى فى المذكر

حاصله ان قوله تصيره مصدر مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول

فقوله الثانى مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيره الواحد اثنين با نضمامه

اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى

اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المونث على هذا

القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المونث لا غير اى لا تقول

ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت العشرة الى اثنين فلا فيما فوق العشرة اذ فوقه من مركبات

لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى كونه مرتبة

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى

والثانى فى المذكر والاولى والثانية فى المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير

وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فان صيغتهما لم توضع

للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة

فى المونث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة

واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين من العقلاء

فى التذكير والتانيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المونث

الاول قوله عددا وقوله انقص من عدد صفة له وقوله زيد معمول

اثنين وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كالثانى مثلا بتصيير ذلك

ذلك العدد اى الواحد الذى هو انقص من اثنين وزايدا على

المعنى الاول اى الذى نقص بواحد فانى قولك ثانى واحد معناه

ان الثانى مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه وقوله زيد صفة

مصدر محذوف اى عددا زيد

لضارب وكريم وقاتل ونحو ذلك

الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف

نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر

الاسمين لانه اسم لواحد المذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا

الجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل

الاعتبارين المختلفين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فالاختلاف اضافتهما

قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى

الانقص بدرجة اى يصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت

الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع

اربعة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل

وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز رابع او خامس اول

عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر

باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر بعد ترجيحان بناء

الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة

كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف جزء الاخير من المركب

مصيرهما بد

الاول

الاوّل استغناء عنه بذكره فى المركّب الثانى وهكذا تقول فى تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاوّل من المركّب الاوّل لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما وهو التركيب المذكّر والمؤنّث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى
ذكر التذكير والتأنيث وقدّم المذكّر لاصالته واخّر تعريفه لانّه عدمى وتعريف
المؤنّث وجودى المؤنّث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اى ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فانّ الحرف
الرابع فى المؤنّث فى حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنّثات
السماعيّة او تقديرا اى مقدّرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من
المؤنّثات السماعيّة والمذكّر بخلافه اى اسم متلبّس بمخالفة المؤنّث اى لم يوجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التأنيث التاء والالف حال كونها
مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم
ذى وزعم انّها للتأنيث وليس ذلك بحجّة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنّث مثل
هى انت وهو اى المؤنّث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه ذكر من الحيوان
كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبّس بمخالفة المؤنّث الحقيقى اى ليس بازائه

اى فى مقابلته

ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في اللفظ حقيقة

او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيقة

وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها

الى عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته ونحوه واذا اسند الفعل

بلا فصل كما هو الاصل اليه اي المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فالتاء

اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا بتأنيث الفاعل من اول الامر اذا كان مسندا

الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت

في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في

طلوع الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث

فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس

فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث

هو صاحب المتوسط

اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة

صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء للكلام

لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه تقول حضر

القاضي

القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان

المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل

يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق

التاء او ضمير الجمع واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا واغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان

جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا

لبقاء لفظ المفرد فيه فاجري مجراه وعلى هذا فيجب ان يبطل حكم التأنيث

اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم

ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت

انما جاز فيه الوجهان لانه مؤول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار

الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر

السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال

جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه للمفرد بالساكنة للتأنيث بتأويل لتاء

الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع

من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونها جمع المؤنث وان لم

يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر السالم

فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما

الحقيقي والمجموع لا لفظ التاء لبقاء لفظ الواحد فيها لكن

تغيير ذلك المفرد دوا لعلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات

او بقلبها ان كانت الفا نحو الصحراوات كان ذلك التغير

كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال الزوال علامته

ثم حمل التاء فيه مقدر كالزينبات والهندات عليه لان المقدر

عندهم كالملفوظ لسيد نعمة الله

باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فجوز الوجهان على

باعتبارين [illegible]

في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل

فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي

الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوع لجمع غير العقلا كالواو وضعت لجمع

العاقلين فان استعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلا واذ الاناث لنقصان

عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف

قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل

مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر تمييزا

عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون ~~عوضا عن حركة~~ ونون

عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل

الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون لبيان ذلك اللحوق او الالحوق وحده او مع المحذوف

ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير

تسليمه اذا دل احد من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة

عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذا الاخير على ان معه اي مع مفرده

مثاله

مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار

تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو ازيد بقوله مثله مائما ثله

في الوحدة والجنس جميعا لا يستغنى عن قوله من جنسه وقوله لئلا اشارة الى فائدة قوله

هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال

قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم

فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب

باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين

هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما

ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون

معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعرض مثل

التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسميته للطهر والحيض فانه موضوع

لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا

شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو

الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وهذا الاعتبار يصحح تثنية الاعلام المشتركة ليصير ذلك المفهوم الكلي

حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم

يثنى ويجمع وكذا عمرو اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمرو ثم بالمسمى

يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة

مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس

قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان

الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف بيان حكم

ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور

المقصور وهو ما هو في اخره الف مفردة لانه وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه

محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او

حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال

ان ذلك المقصور ثلاثي اي ليس فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه

قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حبث يرد

فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في

حكما بان كان مجهولا وعدمه وقد امبل كمتيان في متى حبث جاء متى حملا او كان على

احرف

احرف فصاعدا اصليّة كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه

مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة

احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصليّة اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصليّة او

زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقرّاء بضم القاف وتشديد الرّاء لجيد القراءة

او للمتنسك من قرء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قرّاوان

وان كانت الهمزة للتأنيث اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فانّ اصلها كانت

حمراى بالفين احدهما للمدّ فى الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة

لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا نحو حمراوان لانّ الهمزة حرف ثقيل من

الالف فينبغى ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصليّة والواو اقرب الى الهمزة من الياء

لثقلها ولهذا تقلب الواو همزة فى مثل أُقِّتَتْ واجوه وربّما صحّت فقيل حمراءان وحكى

المبرّد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاخرى قلبها واوا الّا اءوان لم تكن الهمزة

اصليّة ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فانّ همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة

عن واو وياء اصليّة ككساء ورداء فانّ اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران جائزان

احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لانّ الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء

ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتها همزة قراء فثبتت في الصورتين كما

في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فناسب

همزة حمراء فانقلبت مثلها واو وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه

العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان بالواو ولكن اشهر

رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان لغير لام العهد ليكون عبارة

عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من

اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما

حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا

اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة

اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها و

الاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت التاء لتاء تثنية التي

ان لا يحذف ان آخر المثنى كتحرمتان في ثمرتان في خصيان واليان على خلاف

القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس من اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل

واحد من الخصيتين والاليتين لما استدها انهما لها بالاخرى بحيث لا يمكن

164

لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشوه

وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما

فاذا كانا مستعملين فخصيان واليان مثنيان لا مثنى خصية والية بل مثنيا خصى والى

ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف

حذف تاء التأنيث اذ ليس قاعدة لها بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في

بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جماعة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد

انما قيد الاحاد بالجملة للاشياء ان يتعلق

في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على

لان صورة المفرد غير باقية في حالة الجمع

واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة

او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده

اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر

والدلالة بحروف المفردة معناه انها لا دخل في الدلالة

حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في حكم الاسم من

تمامه وكذا الالف والتاء تغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل

على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد

تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة ونقول و

كرهط من الثلاثة الى العشرة والنفر جمع الناس او ما دون العشرة

مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصدها نفس الجنس لا افراده تنقول له

وضعا ...

مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا نقول له جروف مفرده وكذلك نقول له حروف

مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو

ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم الجنس والثاني اسم جمع كالجماعة و

قد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس تقع على الواحد و

الاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل

ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال

على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء العدد الجموع التي لها احاد من لفظها

كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما

اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع

والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون

بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد

وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة

يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة

الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة في

عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
اذ هما على شبه الجمع كما في زيدان المحذوف
والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اى مع مفرده الى

من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم

التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل
حاصل السؤال ان اكثر في قول المص اسم تفضيل والتقدير ان هذا اللاحق يدل على ان الموجود اكثر من
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار

فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت

اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب

حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب

والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين

سقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا

اى الفا مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان

قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون

في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت

الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط

اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما
محضا من غير معنى الوصفية فيه لمذكر علم اي وكونه مذكرا علما يعقل من حيث معناه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل لعين
او اثنان كالمرأة او واحدة نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيها
نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث
هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدود تقلب واوا فتنمحي
صورة علامة التانيث والمقصور تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة وشرطه اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول لمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر وشرط
الثاني الا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوفي
صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل

افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل

كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة

وشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة

مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران

سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم نعكس

لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط

الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع

المؤنث مثل جريح وصبور نقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو

والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث ان يجمع جمعا مخصوصا

باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان

لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع

المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة فيه

لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء

وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل

اقول يغني عن هذا الشرط اشتراط العلمية لان العلامة ليس فيه المذكر لانه تفسير

وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة

كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها

ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث

طالحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث

ان كان مفرده صفة وله اي لهذا المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك

المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده

مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء

التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائض حائضات ويقال في جمع حائضة حائضات

فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة

اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار

شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق

ليس بجيد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التي

تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسمّوات

والكاهات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع المكسر

ما تغيّر اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض جمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به ايضا

لان المتبادر من تغيّره تغيّر يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون

فان تغيّر الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف الجمع

مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة

كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغيير

حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة

وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي

جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي و

افعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان او

مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر

الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان جمع كثرة يطلق

على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر

كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره

كمسلمين

جواب سؤال كيف عرف التغيير هنا على هذا الوجه الخاص ولم لم يكتف بما تقدم على التغيير

قال الجم الا ان هذه الاوزان للقلة ...

جمع القلة ... [illegible]

سواء صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد

بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده

مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة تمثيل القادرية والعالمية وويلا له وويحا له

مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان لا احوال مفعولا مطلقا وهو اي المصدر

من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب

التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه

قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل

ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا

الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا

كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا الغد او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق

بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط الزمان فيه كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم

يكن مفعولا مطلقا يجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه اصلا

يتقدر بالفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد

ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه ويكون الظرف مفعول حالو بسم وعلة لانه

التقدير ح ولا يقع الاظهار المستتر فيه بان يقال

لو استتر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين و

الواحد فى المصدر لاضمير فيه اذ التثنية والجمع فيلزم اجتماع علامتى تثنية وعلامتى جمع

الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى

ولذا عد من خواص الكلام التثنية والجمع

الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها

محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه

كلام مستانف يتضمن

يستلزم الاستتار فاما اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة

الى اعتبار قيد الاستتار على حدته اى يجوز مثل ضرب زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل

اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل غير

ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل و

بل مفهومه هو الحدث المذكور فى التعريف سابقا

المفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه

ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد يضاف

اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة

الى الفاعل نحو اعجبنى من ضرب اللص الجلاد فضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله

اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل

فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر

به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في

القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل جاء عاملا

بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء من القول فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا فالعمل

غير اعتبار ابداله فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف

مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير

لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل و

هو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز

فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية و

عمله للبدلية ففي قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا

مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر

في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم

الفاعل ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام

بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله

169

ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده لمو قيامه به مقيدا
باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدوث
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه كلها الا
الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم
عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم
الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل
الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم
التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير خرج من

ان يكون ح

التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر و
جعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش وآكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل **او** صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب وصيغته اى صيغة اسم
الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه **او** رباعيا فيهما
مجردا ومزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر
وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفاعل ويتفعلل ويتفعلل نحو
مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير
الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فيما يكون لكل من القسمين الميم مثال يكون لكل
من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو

يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك

وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير

الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال

كونه متلبسا بشرط اى شئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فلا

يا بينان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان

نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون

تحقيقا او حكاية كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا

وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان نقدر المتكلم باسم الفاعل

العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او نقدر ذلك الزمان كانه موجود

الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ

او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه

نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه

او اعتماد على الهمزة الاستفهام ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من

حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل

نحو اقايم زيد واقائم الزيدان واقائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اى الاسم

الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي على الاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر

مفعوله وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوت

شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى

عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال

فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية بل لفظية

عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط

ذراعيه بالوصيد وقدم الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما

اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو

قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل

استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب اليوم زيدا امس كما تقول مررت

بالضارب اليوم زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة

الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه واوضع منه اى اسم الفاعل بتغير صيغته الى امر بحيث

يخرج

يخرج عن حدّ اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتقّ منه كضرّاب وضروب ومضراب
بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في
العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حدّ اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب
ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضرّاب عمرا الان او غدا او امس فانه من
معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنّى من اسم الفاعل وممّا
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصحّحا كان او مكسّرا مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرّق خلل الى صيغته المفردة من جنبتها ذلك
بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا
الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس و
يجوز حذف النون اي نون المثنّى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع التعريف تخفيفا مفعول له
للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذا الشرط لقصد التخفيف لطول الصلة لها كقراءة من

لمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا

العذاب بالنصب بحذف النون فضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة تمام

اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من حدث اى فعل موضوعا لمن وقع عليه اى لذات

ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب و

اعتذار اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع

امور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او التفضيل

المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم

المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة

مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة

الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى حاله وشانه فى العمل اى عمل النصب

والاشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل

اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقامه

الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر بقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما

لان

الان او غدا او المعطي غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم

الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز

عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا

بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى

الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء

او عند الاشتقاق كالرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها

فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحيم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم

طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج

عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب

فانهما اسما فاعل منهما فرا اصل بمعنى الحدوث لكن غلب استعمالهما في الثبوت

الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة

لصيغة اسم الفاعل اي لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي

المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على الوزن هنا قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره

بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر

محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وحصر مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان

رحيم

مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة لكونها ثقلا اختصاص لها باسم الفاعل
مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل
عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى للاشتراط
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها
لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتفهيم مسائلها اى جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه لا يسال عن حكمه ويبحث
عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة
فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلثة التى للمعمول من جهة الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول
المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين

وقال

وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل والجر
في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام
في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او بنصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه
التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى هو
بالوجوه المذكورة امثله ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت لصفة مجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في
اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثاني عدمى

وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا

منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها

ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام

مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن

وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة

المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير

الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل

الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما

ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام

لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة

لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف

لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة

فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن

وجهه سيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون

بجوزها

174

يجوز قولها بالاقبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد

التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيفين

اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع استغنا

عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بالاقبح نظر الى حصول شيء من التخفيف

في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشرة التي خرجت منها

الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي

من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول وحسن

الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها و

حسن وجهه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما

قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان

وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن

وجهه بنصبه فيهما وهو تسعان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله

على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن

الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا و

كان وجود الضمير غير ظاهر في الصّفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قلعدة نظهر

بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصّفة بها فلا ضمير فيها اى في

الصّفة لانّ معمولها ح فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى

اى تلك الصّفة ح كالفعل فكما انّ الفعل لا يثنّى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر

وجمعه كذلك تلك الصّفة لا يثنّى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان

لم يرفع معمول الصّفة بها بل ينصب او يجرّ ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها

فتؤنث ان الصّفة تأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه اوحسنة وجها

فتثنّى اى الصّفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها

وتجمع ايضا الصّفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها

واسما الفاعل والمفعول غير متعدّيين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم

المفعول الغير المتعدّى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدّى الى مفعول واحد فاذا

بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعدّ الى مفعول مثل

الصّفة المشبّهة في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول

ما لم يسم فاعله وينصبا نهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب وضروب الاب برفع الاب ونصبه

وجرّه واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس

بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول

مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي

او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوفا وكذلك مثل

صفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل

ما اي اسم اشتق من فعل لحدث لموصوف قام به الفعل ووقع عليه والتعميم لقصد

شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل

ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اي لذات متصفة بتلك

الزيادة او ظرف اي مستقر لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل

لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف

ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث

وان كان لحسب الاصل فدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف

لكثرة الاستعمال وقد تستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من جار ثلاثي

ولا رباعي مجرّد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي و

الثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذّر لانّ هذه الصيغة لا

تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانّه لا يعلم انّه مشتق

من الرباعي او الثلاثي المجرّد او المزيد فيه فانّ هذه الحروف الثلاثة تحتمل ان يكون تمام

حروف ثلاثي مجرّد او بعض حروف رباعي مجرّد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه

امّا من اصول او من زائد او ممتزجا منهما فلا يتبيّن ما هو المشتق منه فلا يتعيّن المعنى

ليس بلون اي من ثلاثي المجرّد ليس بلون ولا عيب ظاهري لانّ منهما اشتق افعل الغير اي لغير

اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس انّ المراد ذو حمرة وعور
عن ابكر الصفة

او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انّما يتم اذا تبيّن انّ افعل الصفة مقدم بناؤه

على افعل التفضيل وهو كذلك لانّ ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على

ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس

فانّ افضل اشتق من ثلاثي مجرّد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير المجرّد بان اراد

يدلّ على انّ الاحد زيادة فيه على غيره توصّل اليه اي الى غير الثلاثي المجرّد باشد ونحوه مثال هو

اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب وحيث قيّدنا

العيب

العيب بالظاهري لا يرد نحو الجهل والبله ولكن يرد انه صحّ على هذا التقدير اشتقاق

احمق على معنى التفضيل فانّه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنّهم حكموا بشذوذه

في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بانّ المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة بالظاهر كما

هذا الجواب للفاضل الشندي رحمه الله يستحق الثناء لتشنيع عليه تجيب بانه

حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة

مهره

فسئل عن ذلك فقال لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته

فلمّا اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانّه يقتضي جواز

قد تكرر من اقحام لفظ الابن

اشتقاق احمق من حمق لا يكون لهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق الجهل والبله

لمن يكون اثار جهاله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل و اي الرضي

لا تزع يكون من العيوب الظاهرة

الرضيّ عدّ احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة

فانّ الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه اي

القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانّه لو اشتق لكل منهما

قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس

في مواضع قليلة نحو اعذر لمن اشدّ معذوريّة والوم لمن هو اشدّ ملوميّة و

على هذا القياس اشهر واشغل واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه

اي تقدير ان المراد بالعيب الظاهر ينبغي صحة احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ سيد

وحاصل الجواب ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة مثل تعليق الخرز ونحوه فهو من العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس الّتي هي منشأ هذه الآثار فلو من العيوب الباطنة سيد

الابن والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس ابن هبنقة من غير زيادة الابن قال فيه وذو الودعات لقب يزيد بن ثروان لانه اذا اكمل مد يده ابنا الطهر كان من بعيد البلاطنة وبناء فعل التفضيل منه لبيان سيد

ورده في كلام آل محمد صلوات الله عليهم اجمعين في صحيفة السجادية عليه السلام دعائه في القيامة العباس والقاري القرشية سيد

وهو استعماله بمن او الاضافة او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد

منها الآن وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل

عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا

لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكورا قبله لفظا او حكما كما اذا

طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد

فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو

زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز

الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو واما لا يكون ذكر اللام اصرح لغوا

اما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمحمل من فيه تفضيلية بل

للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد

افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو

المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم

التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما زيادة هو

المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم

ولانه يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل

التفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون

موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا منهم

بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا

المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز

اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي ع لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال ع و اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اى في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه ع شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا كذا افاده نجم الائمة سره انتهى

بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه و

[illegible]

الثاني ان تقصد به زيادة مطلقة اى تاتي فيه زيادة مطلقة غير مقيدة بان

يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اى اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى

لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن

القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه

الى جماعة هو داخل فيهم نحو قول نبينا محمد افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش

وان اضيف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان

من كل ذي حسن من بين اخوته اى انه حسن ... لنفيده سره

يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد

اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او سكنه ويجوز في النوع الاول

من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه

الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير

وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند والهندان او

الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير

فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا و تثنية

وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس

الزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن

لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل

المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد منهما

من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية

لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد

مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث

المختصة بالاسم بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بين

يار

باب اجمر فكانها من تمام الجملة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية

بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر

لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب

المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه دال

على الفعل الناصب له قال الله تع هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم

من يضل واما الظرف والتمييز والحال فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال

يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو

عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان العمل بالاصالة

انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله

ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة

وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا له او حالا

في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الا

اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتمد عليه نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده

اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا

خبر بعد خبر لكان او حالا عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل

ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت

له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ

ثابتا للشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صلاحية يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك

الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لاختلاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل

فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمروا

وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد

اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل ما رايت رجلا احسن الكحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان

بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات

مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو تغاير حسب الذات

بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى كما ستتضح فائدته

وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا ليكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما

قلنا انّه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن

وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان

فى الاشارة الاخرى التى تشابه هذا المثال فى كونه افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل

يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل

توجّه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا

على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد امّا بان يساويه

او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فيرجع المعنى الى انّه حسن فى

عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن

هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل فى المثال نكرة فى سياق النفى مع النفى بمعنى حسن فالتقدير ما رأيت رجلا حسن كحل عينه مثل حسن كحل عين زيد بل هو اقل منه

وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلّط النفى عليه مجردا عن الزيادة حتى لا

نفى الزيادة لا بالالتزام المدح فيبقى اصل الحسن ويوجه النفى الى احسن رجل مقيسا الى

حسن زيد امّا بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه لا يناسب المقام فرجع

او بكون حسن كحل عين زيد اقل من حسن عين الرجل ثم

المعنى الى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة

والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفى المساواة

هذا فى الحقيقة من تتمة التشبيه للاولين المدح يريد المقام

نفى الزيادة ايضا لان الزيادة على شئ ما ناويه مع زيادة يصح ان يقصد به

فى نفى المساواة مطلقا ولو فى الضمن الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان

التفضيل قبل تسلط النفى تجرد عن الزيادة حاصلا ان الاولين حاصلا انه لا تعتبر الزيادة فى كل تقدير مفروضا بها دا اذا قرن بها القول

كما فى المعنى الثانى ان لم ينفى المسلط عليه يتوجه الى قيده الذى هو الزيادة كما فى المعنى الاول لكن يقصد نفى المساوات فيحصل فى ضمن هذا القصد

نفى الزيادة لان المساوات فى ان احدهما المساوات الحقيقة من غير تعرض ثانيهما المساوات مع زيادة فى نفى الاول بالمساوات

لا نفى ان الزيادة ماخوذة فى نفيها لا يجوز تجرده عنها ولا يجوز تجرده عن الزيادة

فالا ليثات مع وجود من التفضيل اذ لا يعتبر [illegible]

ان من جمع الجهات الثلث او من جميع هذه الاعمال اعتبار القصد

بنفى المساوات نفى الزيادة الى اخر الاعمال [illegible]

حسن كحل كحل عين جل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت

لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر

ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز

في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال

المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه

مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية

واما في مثل قوله فوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من

زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه

التفضيلي فله قوة يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع

الضمير لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتدائية فصلوا بين احسن اي بين

احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى

الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس

معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه

وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء

العامل

العامل في المبتدأ والخبر ان العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء الاسم التفضيل

بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لو بقي حينئذ ح فانه معمول

من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لزم

الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد كبير

وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هواء الكحل في عين

زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة

الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها

وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على

ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه على

ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد في اثبات هذه

المسئلة يطبق هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت احدا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين مقام منه في عين زيد فهو اخصر

منه بتقدير ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى

بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان

وهو عود الضمير الى ما ذكر كذا قيل ورده الفاضل الهندي بانه فاسد فان مرجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا متقدم رتبة وح نقول انه اشارة الى التحقيق المذكور في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا من انه اذا تعلق بعامل ذو حدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه احدثه وتقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل ذو حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه وحدث التفضيل والتفضيل على متعلق ظرفان وهو في عينه باعتبار حدث المفضل وحدث المفضل عليه ويتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاءه لقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاءه المتضمن من قوله في عين زيد [illegible]

[illegible]

عليه - قبل هذا التخميس لان اصله من كل عين زيد والمعنى على حذف

المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد

الكحل فان تقدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا

عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها

الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا في

ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على

البلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان

لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفع الكحل كالابتدائية انما بالخبرية لانها فرع الاولى

ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل وما رايت منصوب

على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى آخره تورية بما ذكر قول

الشاعر وانما نكر صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبدا المماثلة وترك موصوف

احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واو

ياء وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الحصار في المثال المذكور لا

وتمام البيت مع ما يليها شعر مررت على واد السباع ولا ارى كواد السباع حين

يظلم

يظلم واديا اقلّ به ركب اتوه تايّة والخوف الا ماوقى الله ساريا كان

اصاله لا ارى واديا اقلّ به ركب منهم فى واد السّباع فقدم وادى السّباع

واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبى الابل

والتّائية من اَيّ اوادّى كالتخيّة من حيّى اوحيّ وهو الكسّ والثانى

وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله ارى انا من رؤية

البصر او من رواية القالب فعلى الاولى واديا مفعول له وكوادى السّباع حال

منه قدّم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاوّل وكوادى السّباع مفعوله

الثانى وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو

فى لا ارى اعتراضيّة اوحاليّة واقلّ صفة واديا والجار فى به متعلق باقلّ

والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقلّ وجملة اتوه صفة له وتائيّة تميز

عن نسبة اقلّ الى ركب او منصوب على المصدريّة اى اتيان تائيّة والخوف عطف

على اقلّ وهو بمعنى المفعول سند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقلّ ركب منهم

كوادى السّباع والخوف عنه وما فى ما وقى مصدريّة وساريا اى ركبا ساريا

مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقلّ والخوف فى كل وقت وقاية

ساريا صفة الركبان لان اسم الجمع لا يكتب تانيث للكلام
المسند الى ضميره ولا جمع صفة هذا استغنى بشرح
كتبناه فى تفرق البال وتشتت الاحوال قد
فرغت من تسويد هذه النسخة الشريفة المكرمة
بيد نعمة الله الجزايرى غفر الله ذنوبه فى دار
السلطنة اصفهان فى يوم الخميس من يوم الثانى
من شهر ربيع الاول من شهور
1253

الله ساريا يقول مررت على وادى منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال
انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى سباع
فى كل وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا ساهيا بالليل فيه عن الآفات
المخافة ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب انوم
منهم بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به
ركب انوم من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه
علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك التقدير بل حد من حيث
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وحدها
بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى
نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير فى
نفسه الى المعنى وح يكون المراد منه بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله

المفهومية

بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر في اول الكتاب رجاع الضمير
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا
شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو الة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم
لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن
وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى و
كاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة لوجوب الصدق في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض له الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او لحقيقة وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول

السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد و

دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي

عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني

لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به

لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الاسماء له فاعل و

الصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها

فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها

بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة

المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان الضمير الفاعل لا يلحق

الاسماء له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع

احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان

المستكن اخفى واخصر فهو بالتعميم اليق ولحدبه الماضي حادث اي فعل دال بحسب اصل

الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك المحاذ الذي انت

فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض

انما يكون

انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله دال
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف اي
هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة
دون السكون الذي في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو
زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع
ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات على الولاء
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف
نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف انيت في اوايله يعني الحروف التي
جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل

مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين وتخصصه بالجر عطف على وقوعه اى وتلك المشابهة
انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف فانه للاستقبال البعيد
كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لاجله اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشيئين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل
اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او
اكثر مثل نضرب وكانهما مأخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة المؤنثين غيبة
اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اى
القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه جرى مجرى النكرة

المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة وبالنصب حال وهو اولى لموافقة الكتاب
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج
ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
به قوله اذا لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث
لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء
الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ونون
نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب تبعا للاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير
حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث يضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ تضرب في الواحد المغايب

المذكر ونضرب في موضعين في الواحد المغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر و
اضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة
في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظين والسكون في حال الجزم مثل
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي
الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن تضربا الخ والمضارع
المضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في
في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
و المضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم
يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان

العامل

العامل فيه هذا التجرّد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
او رايت رجلا يضرب وانّما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانّه اذن يكون كالاسم
فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انّه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانّه واقع موقعه لانّك تقول الذي هو ضارب
على ان ضارب خبر مبتدا مقدّم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم انّ الاصل فيه الاسم وانّما عدل عن الاصل
لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفرّاء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش
في ايّ شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف

قيل اصله اذ الظرفية فنوّن عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتّى نحو

سرت حتّى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لا دخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة

الزائدة في خبر كان المنفيّ نحو ما كان الله ليعذّبهم لان هذه الثلثة حروف جرّ فيمتنع دخولها

على الفعل الّا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك

وبعد الواو نحو لا تاكل السّمك وتشرب اللبنّ وبعد او نحو لالزمنّك او تعطيني

حقّي فانّ الفاء والواو عاطفتان وانّهما وقعتا بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على

الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء

فيكون المعنى في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام منّي اياك وفي لا

تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فانّ التي

ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن اليّ مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا

مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظنّ

فهي ان المخففة من انّ المثقلة لانّ المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف

النّاصبة فانّها للرّجاء والطمع فلا تناسبه وكيف اي ان الواقعة بعد العلم هذه

اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظنّ ففيها الوجهان لانّ الظنّ

يا كبيكج

باعتبار دلالته على غلبة الوقوع بلا ايهام ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار

عدم التحقيق بلا ايهام ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعد الوجهان

ولن مثل لن نبرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا.

ولهذا يلزم ان يكون في قوله تع ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان

لن يقتضي التأبيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم تعتمد

ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها

على ما قبلها لا ينصب لفظا لضعفها لا تقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه

سبقها حكما وكان عطف على ما لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء

وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك

وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا

اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة

مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدء وقوله اذا لم يعتمد ظرف

للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدء

فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات لخواتها الا انه لما كانت انتصاب

المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيهما [فيما] بين المبتدا والخبر واذا وقعت

اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعفه لاعتماد بالعطف

لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعيف

وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية

اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى

التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر

الى ما قبلها وان كان بالنظر الى ما قبلها زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا

بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت

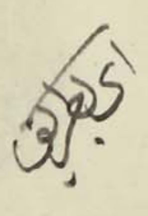
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله

وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى

او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل

ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى

والاستقبال لما بعدها فان اردت بالفعل الذى دخل حتى الحال يعنى ما كان الحال تحقيقا



اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان المتكلم بعينه ويجى مثاله او حكاية
بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية
الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئة هذه العبارة وتحكيها فى
زمان التكلم على ما كنت هيئة وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فتبقيه
على ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن
ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بعدها كلام مستانف لا ان
تقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم
فترفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان
المتكلم ومن ثم اى من اجل هذا الامر هنا اى كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء وهو سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع
اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان

الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت
حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع
الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسر حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها
خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجوب
حرف الاستفهام فلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال
وجاز فى وقت حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيرى فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل التام
فيجوز ان يكون المسبب متحققا لحصول سببه فقوله ايهم عطف بتقدير جاز فى التامة
لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف
عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع
فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى
ولا فساد فيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل
الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب بعدها المضارع هى لام

تأكيد

تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل ما كان الله ليعذّبهم او معنى نحو لم
يكن ليفعل الضاحك بالضاحك ولهذا تقدّر بعدها اَنْ فان قيل اذا صار الفعل بمعنى
المصدر بان المقدّرة فكيف يصحّ الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة
الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذّبهم والفاء التي تنتصب المضارع بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببيّة ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببيّة حيث يدلّ تغيّر اللفظ على تغيّر المعنى فاذا
لم تقصد السببيّة لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
اي قبل الفاء احد الاشياء الستّة ليصحّ تقديم الانشاء او ما في معناه من النفي
المستدعي جوابا لئلا يتوهّم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام منّي فيندرج فيه او نهي نحو لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب منّي ويندرج فيهما الدعاء نحو اللّهمّ اغفر
لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل
يكون منكم ماء فشرب منّي او نفي نحو ما تأتينا فتحدّثنا اي لم يكن منك اتيان

فتحدث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا

نفي نحو فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق

مني وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات

فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي يكون

منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل

عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر امر مفهوم مما قبل الفاء

واما نحو سا ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء

الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب المضارع بتقدير ان بعدها

مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما

وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل ما ثبت الواقع قبل

الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال

الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل

السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس

واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان شرط معنى الى ان او الا ان اي شرط ان

يكون

يكون بمعنى الى او لام الداخلتين على ان المقدرة بعدهما لان ان اضمار اخل
في مفهومها ولانه يلزم من تقدير ان بعدها تكرارها نحو لالزمنك او تعطيني حقي
اى الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فيستوى تقديرها لما انتقدير مضاف اى
لالزمنك الى وقت ان تعطيني حقي ونحوه بعدها بالي بتاويل مصدر مجرور باو
التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اى الحروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من حروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها
من غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى تنتصب المضارع
لها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا
وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو
والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة في تقديرها فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان يعني قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا

ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص
الحكم ح وليس في الواقع مخصوصا به كما ستعرف من جريانه في ثم ايضا ورعاية انه
كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا ويجوز
اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع الحروف امر اللام الزائدة
نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى
الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها
التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء فلانها
لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتوالين
لام كي ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة

كرر

كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع

الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس

بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع بلم و

لما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه

الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي وينجزم المضارع بكلم المجازاة

اي بكلم الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار

لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما

فاذ وحيث يجزمان المضارع معها ولما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان

المضارع مطلقا سواء كانا معها او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع

مع كيفما واذا فانه لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه

عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال وكيفية تقرا انت

وانا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال و

الكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هو موضوعة

للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدر عطف على قوله بلم اي

ويجزم المضارع بان مقدّرة وسيجيء بيانه ان شاء الله فلم لقلب المضارع ماضيا

ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد ان يجعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولمّا

مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى ويختصّ اى لمّا بالاستغراق اى استمرار

ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلّم بلمّا تقول ندم فلان ولم

ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولم يلزم استمرار انتفاع الندم الى وقت التكلّم

بها واذا قلت ندم ولمّا ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلّم بها

وجواز حذف الفعل اى ويختصّ ايضا لمّا بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دلّ

عليه دليل نحو شارفت المدينة ولمّا اى لمّا ادخلها ويختصّ ايضا بعدم دخول

ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لمّا ضرب ومن لمّا يضرب كما تقول ان لم تضرب

ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قويّة بين العامل ومعموله ويختصّ

ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقّع اى ينفى بها فعل مترقّب متوقّع تقول لمن

يتوقّع ركوب الامير لمّا يركب وقد يستعمل فى غير المتوقّع ايضا نحو ندم ولمّا ينفعه

الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليقض

لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثمّ

نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي
لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي
لا للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع
انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على
شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا
لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه جعلها
بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اي هذان
الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء مرتب اثر شيء على

الاول لبناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان
تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد
اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم تقدر بعد
سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه تقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن
الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج
عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه

ماضيا

ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثيرها داة الشرط فيه معنى

فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما

تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال

فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن

منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والآية اى وان لم يكن الجزاء

الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض قد

لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني

اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف

الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء

او استفهام او مضارع منفي بما او لا او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع

هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي

للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من

من معنى الفاء لانها شئ حدوث امر بعد امر ففيهما معنى التعقيب و

لكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها لان اذا

مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تع وان تصبهم سيئة

بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى ينجزم لها

المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى

ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم يكن خيرا لك

والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه

والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو

الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه

الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم

له فى تقدير ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه

الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب

والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون المطلوب سببا لها وهى مسببة

له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لها

الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم لها

نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول

الجنة

لجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدّر ان مع الفعل المأخوذ
من اسلم وعمل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة وخو لا تكفر
تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت و
العرف قرينة قوية هذا اذا كان قصد السببية واما اذا لم نقصد لم يجز
الجزم بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب
لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرا مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله
تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ
وفى بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى
وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفى بعض الشروح انما قال امثال الامر لانه

كما اشتهر في هذا النوع من الافعال الاشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص

على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة

كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا او مخاطبا

او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به

الفعل على المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف

المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب و

عن مثل صه ورويد وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء

على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم

المقتضي للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع

المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط النون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما

تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى

انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه

متحرك اسكن اخره وحصل ما نعي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولعوند



المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعي
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو
باب الافعال لانه زيدت همزة وصل على ماضي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج
من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد
المتكلم المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي سوى ما كان
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو
فتح بالماضي المعلوم الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة و
اضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل زيدت لا ارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مفتوحة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه

ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد

بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو

ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره

فيما سبق فان كان اى الفعل الذى حذف فاعله واقامة المفعول مقامه

ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب و

دحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب

لم يوجد فى الاوزان الخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة

الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى

الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم

الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر ويتحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع

علمت وجاهلت وتدحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى و

معتل العين اى ما يكون فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف

فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى مثل يطوى ويروى ويدل له

ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل

العين

العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف
في المبني للفاعل منه كما ذكر شيعته ذكره

٢ معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى
ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع و
شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل
قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها
ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الانفعال والافتعال نحو

اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ ثير وقيد فيهما مثل قيل وبيع

بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون

ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالواو والياء

المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب

العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان

كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا

ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج

وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومثل العين

المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع

ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق

اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد

له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل اليه بطريق الصدور

والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه

لا يقال

لا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى الفاعل

فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله

بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم

الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف

المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان

له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن

فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما

بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة

نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت

بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير

والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول

فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما

اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما

ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول وأما الافعال

الامر وهو انبأ ونبّأ وخبّر واخبر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى

ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه

الافعال المتعدّية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في

جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها

كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب

وتسمّى افعال الشكّ واليقين ايضا وكانّهم ارادوا بالشكّ الظنّ والا فلا شيء

من هذه الافعال بمعنى الشكّ المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت

وخلت وهذه الثلثة للظنّ وزعمت وهي تكون تارة للظنّ وتارة للعلم

وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة

الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظنّ

والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان انّ ما انشأت هذه الجملة

عنه حين تكلّمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا

قائما فقولك ظننت لبيان انّ ما انشأت الاخبار بهذه الجملة هو الظنّ وكذلك بواقي

الافعال

الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند و
المسند اليه على انهما مفعولها ومن خصايصها هى جمع خصيصة وهى
ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر
احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل
مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
بنقطتين اى لا يحسبن هولاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو
المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر لا تخلنا عن غرائك
اننا طالما قد وشانا الاعداء اى لا تخلنا حاربين فحذف حاربين
الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصا
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى

الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اى
يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن العلم وظن واما مع قيام قرينة فلا باس بحذفهما نحو
من تسمع تخل اى مسموعه صادقا ومنها اى من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين الاخيرين
لاستقلال الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي
قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان
والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين المفعول

دم قوة

ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا

وبين معمولي انّ نحو انّ زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف

احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب

عمرو ولا شكّ انّ الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيّد جوازه المنبئ

عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسّطت يعني بين معموليها او تأخّرت

يعني عنهما وانّما خصّ هذه الالغاء الخاص بالذكر مع انّ مطلقه ايضا من خصايصها

لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب انّها تعلّق

وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما

فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على

معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت

ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الحرفية بالمقايسة

ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانّما

تعلّق قبل هذه الثلثة لانّه يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة

وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها توجب التوثيق باعتبار احدهما لفظا

والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي لام الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث

المعنى روعي هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة

الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها

وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى

وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب

الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاها على الجملة التعليقية نحو

علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين

احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال

العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها

اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب

ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان

احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت

مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا تقال ضربتني

وشتمتني

وشتمني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان
الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من
حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وقد اجري
مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني حملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني

نارغه واحامي وقوله تعالى اني ارني اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب

ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معنى الاول وهو اما العلم او

الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما

قيدنا بذلك لئلا يقال ما وجه التخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر

فان خلت بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت

متعد به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت

بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته

مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تع وما هو على الغيب بظنين اى

بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو

العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت وهو معنى قريب

من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تع فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى

اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده

ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار

مشقوق الشفة العليا ولوجدت حزنت ووجدت موجودة ووجدت وجدا اى

استغنيت

استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن لان الافعال الناقصة انما

سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال

وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو

تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير

الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل و

الصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها

موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة

فيما وضعت له لا التقرير وحده فيما وضع له وانما جعلنا التقرير المذكور

عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة

على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى

بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع

لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل

فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع

له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام

في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صالة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع

الافعال الناقصة هو التقرير المذكور الصفات بخلاف الافعال التامة فان

الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت في حرف حدها فظهر بما

ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي

اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد

وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام

وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس قال وماكان

نحوهن من الفعل مما لم يستغن عن الخبر والظ انها غير محصورة وقد تضمن كثير

من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة

تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت

حاجتك فاقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت

بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرابة ونحوها اي لم يكن هذه غلم قد

تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث بلغنا

خبرها كما في من كانت امك معناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا

تمت

تعدّت ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كأنّها

حربة. اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي يستعملها

العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وكان نحو هنّ على الجملة

الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر

حكم معناها اي معنا هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد

غنيّا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر

منتقلا اليه فلمّا دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غنيّ وافاد معناه الذي

هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غنيّ اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى

منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء

الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما

فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا

في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو

كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيّا فافتقر وبمعنى صار عطف

على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار نحو قبل:

عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطى كانّها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها
فانّ بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا
ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشأن
اسمها والجملة الواقعة بعدها خبر مفسّر للضمير كقوله اذا متّ كان الناس
صنفان شامت وآخر مثنٍ بالذى كنت اصنع ويكون تامّة عطف على قوله
يكون ناقصة اى كان يكون تامّة يتمّ بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدّر كائن وكقوله تعالى كن
فيكون ويكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخلّ بالمعنى الاصلى
كقوله تعالى كيف نكلّم من كان فى المهد صبيّا اى كيف نكلّم من هو فى المهد حال
كونه صبيّا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر
هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار
للانتقال امّا من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيّا وامّا من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامّة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من

ذات الى ذات ويتعدّى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من

بكر الى عمرو وبالحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحوّل وارتدّ قال الله

تعـ فارتدّ بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودّة وقال

فيا لك من نعمى تحوّلن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة

بأوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد

مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول تدل على اقتران مضمون الجملة

وهو قيام زيد بوقت الصبّاح وعلى هذا القياس المثالان الآخران و

يكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى واضحى زيد غنيّا اي صار وليس المراد به

انه صار في الصبّاح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة

بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصبّاح و

ظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظلّ زيد سائرا

فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت

له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظلّ زيد غنيّا وبات عمرو فقيرا اي

صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبتّ مبيتا

طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم و

لذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض

وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في

وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل و

اسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها

في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرهما

صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها

عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا

من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي ما سوحنه ليلة الاجرة

الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها

اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها

ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ

قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد امير استمرار اماريته من زمان

قابلته

قابليّته وصلاحيّته للامارة ثم افادة انها على الاستمرار فلانّ النفي
مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار
الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله
تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما
دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لانّ لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في
تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله
فلا بدّ هناك من حصول كلام مفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثمّ اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام

جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بجالس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة
حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل
هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها
الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي
وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم فيخرج نحو ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اى
الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة

على ثلاثة

على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح هو
واحد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم معمولها عليها لقوتها وقسم لا
يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى
الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس
المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا
الخلاف وانما ظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفى لما
دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا
يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى
لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز رعاية للنفى
اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على

انه يجوز بناء على انه فعل وجوازُ تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف
فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي
للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاءً منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له
لا لجزمه به نحو عسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر و
قرب ثبوته للفاعل حصولاً اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك
الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج تدل
على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقربه
حصوله للفاعل اخذاً فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك
الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع

فيما يقتضي

فيما تفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان
اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيئ منه مضارع
ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف و
الحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى
الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو
عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر
على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبهه بالمفعول او ليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير الاسم المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى
قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان
لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر

فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في
محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي الابهام
الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي
ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان
يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير
قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكن فيه من ضمير زيد وخبره ان
يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى

زيد يخرج

206

زيد يخرج لا بد كر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه

فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني

لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني

اي ما وضع لدنو الخبر ودنو الحصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن

دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو

الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد

معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على

خبر كاد تشبيها له بعسى كما يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم

قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر

اعطي لكل منهما حكم الاخر واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال

اي كسائر الافعال في افادته ادواته النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا

كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان

او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تع وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل

لا نفيه بدليل قوله تع فذبحوها ولما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة

لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
واثباته تخطيتهم وتغيره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد
للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا
يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فالتخطئة بعض الفصحاء
مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم
ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك
فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله
تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما اشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي
نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على كاد

انتفاء

202

انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد

كالنفى الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد

ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه

عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع

فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا

وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال

كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى

اى هذه الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول

طفق زيد واخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا

يخصفان واوشك بمعنو اسرع عطف على طفق وهى اى اوشك مثل

عسى وكاد فى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك

زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان

نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال

التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى التعريف

للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى

كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع لان

الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن

ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب

ولكن بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت

لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب جنسه لا يستعمل في غيره

وما ذكر من موارد النقض تكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اولما

وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب

ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان

يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى

مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة

مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه

افعل التفضيل لمناسبتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا

يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام او ما امقت

الكذب

201

الكذب ويتوصّل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجّب منه من رباعيّ او

ثلاثيّ مجرّد ممّا فيه لون او عيب بمثل ما اشدّ استخراجه واشدد باستخراجه

اي يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا

بالباء ولا يتصرّف فيهما اي في صيغتي التعجّب بتقديم اي تقديم جاير فيما عدا

صيغتي التعجّب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل المفعول وتاخير اي تاخير

جاير فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانّما قيّدنا التقديم والتاخير بما قيّدنا

ليكون عدم التصرّف بهما من خواص صيغتي التعجّب فانّ المقام يقتضي بيان

الاحكام الخاصّة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانّهما بعد النقل

الى التعجّب جريا مجرى الامثال فلا يغيّران كما لا يغيّر الامثال قيل عدم التصرّف

بالتقديم يستلزم عدم التصرّف بالتاخير وبالعكس لانّ تقديم الشئ يستلزم

تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب

بانّ ذكر التاخير انّما هو للتاكيد سبيل على انّ كلّ واحد منهما وان لم

ينفصل عن الاخر بالوجود لكنّه ينفصل عنه بالقصد فكانّه اعتبر القصد

ولا يتصرّف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار

من مزيد فيه او ثلاثي

زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق ولجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وابى
الاكثرون الفصل لكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما
قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو
ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي
من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي
مجرور به فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان



المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن به تقول اى بان تقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره
مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صيّر ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن او الباء زائدة
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه
اى فى الفعل ضمير هو فاعل اى احسن بنت زيد اى زيدا اى جعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم
يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل حمدته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء

والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين ولم يكثر في

هذين العقلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال

سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس

ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء

ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون

اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد ويكون المضاف الى المعرف بها اي باللام

اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل

ونعم وجه فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او

يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى النكرة او معرفة اضافة لفظية

نحو نعم رجلا او صاحب رجل وزيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء

منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وهذا قول الفراء وابو علي

هي موصوف بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة

لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلته هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي

ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنا نعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى

دي اللام

ذی اللام وهی مخصوصة ویعبد ذلک الفاعل المخصوص بالمدح او الذم
وبعدیته انما هی بحسب الغالب لانه قد یتقدم المخصوص فیقال زید نعم
الرجل صرح به فی المفتاح وهو ای المخصوص مبتدأ ما قبله ای الجملة الواقعة
قبله غالبا خبره ولم یحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الی ضمیر المبتدأ لقیام
لام تعریف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو مثل نعم الرجل زید
فزید فی هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما علیه خبره واما خبر مبتدأ
محذوف علی تقدیر سؤال فانه لما قیل نعم الرجل فکانه سئل من هو فقیل زید
ای هو زید فعلی الوجه الاول نعم الرجل زید جملة واحدة وعلی الوجه
الثانی جملتان وشرطه ای شرط المخصوص یعنی شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل ای مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل ایاه فی الجنس
حقیقة او تاویلا وفی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث لکونه
عبارة عن الفاعل فی المعنی نحو نعم الرجل زید ونعم الرجلان الزیدان ونعم
الرجال الزیدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء
الهندات ویجوز ان یقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند نظرا الی انا غیر متصرفای

اشبها الحروف فلا يحتاج الى علامة لهما وقوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا

جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفعل الفاعل و

هو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص فتأول بتقدير مثل

الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم

المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تع

نعم العبد اي ايوب وبقرينة ان ذلك في قصته وقوله تع فنعم الماهدون

اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها

اي ومن افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء

او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا اولا يتغير

اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان

المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ويقع اي يقع بعد حبذا المخصوص واعرابه

اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين و

يجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال

تم وقف

على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا

زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين

او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند

وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال

هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب

من تمامه فان الراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى

في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي يكون

متعقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان حكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من

انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته

للكلام ركنا كان او غيره الى اسم متعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى

الكوفة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل اي ايصالها

فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال ومعناه اي معنى

الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا

مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعـ وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان
اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وقعت بخلاف ما بقي منها
ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التي يليها تكون حرفا واسماء الثلثة التوالي
يكون حرفا واسما الثلثة الباقية يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو
صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها

نحو سرت

212

سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
به التجى اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجى من للتبيين ايضا
اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعها مثل
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام
المعنى والتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم
وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا
فى غير الكلام الموجب نحو ما جائنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى
الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر
او هو وارد على سبيل الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من
مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان
نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبى اليك
فان قلبك الخاص منتهه اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى

ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها
لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما
اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فان دخول حتى
على المضمر متشبثا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز
او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله ولاصلبنكم فى جذوع
النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور بالباء هذه
كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب
منه وللاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
وللمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة



شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمين
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد بصدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد و
زائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا تقال ازيد
بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى
هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك
زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علية شيء لشيء نحو ضربت للتاديب او
خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم

للتعجب نحو لله انوك الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله نقد الذباب

ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر

الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة

لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف و

اشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل

لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم استعمل في

معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني

الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو

رب رجل كريم لقيته او ربه رجلا كريما لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي

غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل

اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التميز والضمير مفرد و

ان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا

او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التميز في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة

وربها

وربّما امرأتين وربّهن نساء ويلحقها اى ربّ ما الكافّة المانعة عن العمل فتدخل

بعد لحوق ما على الجمل نحو ربّما يودّ الّذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم

وتجرّه شعر نحو ربّما ضربة بسيف صقيل وواوها اى واو ربّ فى حكمها تدخل على

نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس بها انيس الّا اليعافير والّا العيس وهذه الواو

للعطف عند سيبويه وليست جارّة فان لم يكن فى اوّل الكلام تكونها للعطف ظاهر وان كانت

فى اوّله فيقدّر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام ربّ

جارّة بنفسها لصيرورتها بمعنى ربّ فلا يقدّرون له معطوفا عليه لانّ ذلك تعسّف و

واو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة

استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى

السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطّا للواو عن درجة الباء مختصة

بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا

يقال وك لافعلنّ كما يقال بك لافعلنّ مثلا بل يقال والله او وربّ الكعبة وذلك لانحطاطه

ايضا لحطّ رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه بحذف القسم وتخصيص الظاهر

لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة

باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبته اصلها الذي هو الواو

بتخصصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم

منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال

والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند

ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن

وبالله احلف وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول

على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه

الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكرنا من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه

لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم

الذي لغير السؤال باللام المفتوحة وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو

والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله

ان زيدا قائم وقد تجمع بينهما اي بين اللام وان نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في

المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف

النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال

فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله لتخبرني او بالله هل قام زيد و
يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة
تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد
قائم و زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
الا الدال على الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى
لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله
الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين
يعلم بذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اى
ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو شعر
يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته [illegible] اى

الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل
ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى مجيئه في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما
للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ
زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا
قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون
هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان
كان بعضه ماضيا يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان
انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم
يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان الفعل بالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته

مذ جوز

مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عمّا

قبلها فاذا جرّت بها ما بعدها تكون حرفا جارّة ولهذا الاعتبار ذكرت هٰهنا

نحو جائني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا

الحروف المشبّهة بالفعل ووجه شبهها به امّا لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي

والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله وامّا معنى فلان معانيها معاني الافعال

مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان تعبر عنها بالا

حرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة

والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير اسلوبهم شيوع استعمال

كل من صيغتي جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انّها اذا لوحظت مع فروعها

الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعلّ تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ

ولكنّ وليت ولعلّ اخّرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولها صدر الكلام

اى لهذه الحروف صدر الكلام وهو بالعلم من اول الامر انه اىّ قسم من اقسام الكلام

اذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك

والتمني والترجي سوى انّ فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بانّ

المفتوحة

يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من

التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما وجه لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في

صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء

الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما

الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على

افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم

وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة

اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير

الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم اديت ما اديت بقولك

زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها شانها

جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل

الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في

موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام

لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما تتفرع منه

مقول

مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها مفعولة فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا و
حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا
و حال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا
و حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا
الامتناعية مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انك معاد لك زعمت اي لولا زعمت انك معاد ولولا انك حزنتني صدر
منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان
اي تقدير المفرد والجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع
اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني

اكرمه فلما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب

الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاءه اني اكرمه او

اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر

مبتدا و مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم فلما وقعت بعد اذا المفاجاة

فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على

انها مع معمولها مبتدا محذوف الخبر اي فاذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فقوله ارى على

صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة

ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته اكل

ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما

باراده مافوق الواحد او باراده انهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف

على اذا انه عبد القفا الى آخره اي مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد

ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان

جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان

اول

اوّل المقولات اى احمد لله لا المعنى المصدرى فانّ معنى المصدر اعنى الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولة وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اوّل اقوالى
تعيّن الفتح لانّ اوّل الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى انّ المفتوحة مع
جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى ولاجل انّ ان المكسورة لا تغيّر
معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محلّ الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التأكيد
فقط جاز العطف على محلّ اسم انّ المكسورة من جهة انه فى محلّ الرفع سواء
كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو فانّ فى هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون ساحاتها فيه بتأويل الجملة فصحّ ان يرفع المعطوف
على اسمه حملا على محلّه دون انّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محلّ اسمها بالرفع
فانّها لما غيّرت معنى الجملة لا يصحّ فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم انّ المكسورة
بالرفع مضىّ الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل انّ زيدا قائم وعمرو قائم
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل انّ زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا يحكى انّ ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه حيث

انه خبر عن اسمين لكن يكون العامل في نعته اثنين ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمه يكون
العامل في نعته الابتداء فلزم اجتماع عاملين على نعت لان والابتداء على نعته وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان
عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل
ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما
لم يظهر عمل ان لفظا في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي مثل ان لانها لا تغير معنى الجملة عما
كانت عليه قبل دخولها فان معناها الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما ان ان لا
ينافيه التاكيد فيجوز باعتبار محل اسمها مرفوعا اي عطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما
تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي مثل ان المكسورة

لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع
المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه
اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي
بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور
لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك ولهذا اختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في
لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا
توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو
الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق

العبد الضعيف الغني

بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم وان زيد قائم واما في الاهمال فلطرد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاهمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل
المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما تقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تع
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين و
تخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان
مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به
كما سبق واهمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كل
لما ليوفينهم واهمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح

الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشأن حتى تكون اسماً للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبراً لها فيكون عاملاً في المبتدأ والخبر كما كانت
في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل
في اللفظ وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في اللفظ
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل
الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية وداخلاً
فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك
قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقوله شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين

ان المصدرية الناصبة ولئكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو أن لا

يرون ان لا يرجع وليس لزوم حرف النفي ان لا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه يحصل

بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من

حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ

لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه

وهو حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل

انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف

ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن

حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر

وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات

فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت

كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن

مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان

في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة

المصدرية

المصدرية بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون
ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا
قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمروا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم
بقولك لكن عمروا لم يجئ وتتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون
نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف
اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها كما الغي ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اعتبرنا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر
وكانه اشارة لما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي
اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت
للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب
يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل

أتمنى زيدا قائما أي أتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية

لمعنى ليت ولهذا جاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت

الصبا رواجعا فالفراء يقول أتمنى أيام الصبا رواجعا والكسائي يقول أي ليت أيام

الصبا كانت رواجعا والمحققون على أن رواجعا منصوب على أنه حال من الضمير المستكن

في خبرها المحذوف أي ليت أيام الصبا لنا كانت حال كونها راجعة ولعل للترجي

أي لإنشائه ولا يدخل على المتحيل ومعناه توقع أمر مرجوا ومخوف كقوله تعالى

لعلكم تفلحون ولعل اللغة غريبة والغالب هو الأول وشذ الجر بها أي بكلمة لعل

كما جاء في اللغة العقيلية وأنشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب إلى

الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة

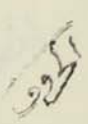
لعل أبي المغوار منك قريب وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون على سبيل الحكاية وكذا

قال المص في شرحه يعني أنه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه

أو كان اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء فيجب أن يحكى في الأحوال الثلث بالياء

بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه

اللغة الشاذة وإلا فلا حاجة إلى التأويل بعد ما علم بوجود الجر بها وحكو شذوذه



الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى
المعطوف اليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام
لا وبل ولكن وعدّ بعضهم اي المفرقة منها وعند الاكثر ان بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جائني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير
فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فلا ريبة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا
ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو او
ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق
الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها

فى ثمّ فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثمّ المفيدة للمهلة ومعطوفها

اى المعطوف بحتّى بحسب ما اقتضاه وصفها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من

متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه

اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه جزء منفصل عنه

غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودال انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء

الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثمّ وحتّى بعد

اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من الوجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتّى جزء من

متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثمّ وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثمّ انما هى بحسب الخارج

نحو جاءنى زيد ثمّ عمرو وفى حتّى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق

الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء

بحسب الخارج فى اثناء ساير الناس وهكذا المناسب فى خروج المعطوف او ضعفه فلا بد ان يكون

معطوفها قويا او ضعيفا ليكون فى الذهن تقدّم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم جمع راجل

وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى

المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع

اجزاء

223

اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى

الصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا

الا انه لو اتى بالعاطفة مما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها

فيكون العاطفة محمولة عليها لو استعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية

وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق

الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا

ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم

من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور وايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام

كل واحد من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور

حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا تتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم

آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم

مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او فام المتصلة لازمة لهمزة

الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها ولا فاصلة لاحد الامرين المتنوين

والمتنوي الاخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المتنويين عند المتكلم لطلب

التعيين من المخاطب ومن ثمّ اى لاجل انّ ام للمتصلة يليها احد المتوليين والاخر الهمزة

بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فانّ المتوليين فيه

زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام ولكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول

عن سيبويه انّ هذا ما يخص فصيح وازيدا رايت ام عمروا احسن وافصح وصح تركيب

ارايت زيدا ام عمروا ويكون حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة انّه

وجد فى بعض النسخ الكاينة المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المتوليين والاخر

الهمزة على الافصح ومن ثمّ ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى انّ الحكم بضعفه لتنزله عن

مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا فبالجملة

فكلام المص هيهنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمّ اى من اجل

ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لانّ

السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا

قلت اجائك زيد او عمروا واجائك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم

لانّ المقصود بالسؤالات احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفى كليهما

لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما كما اشار اليه بثمّ فى الموضعين امر واحد لكنّه

لما كان

لمّا كان مشتملا على شرطين لصحّة وقوع ام المتّصلة فرّع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما
آخر وجعلها اشارة في كلّ موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن
ثمّ لم يجز في اوّل الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كلّ
حكم بشرطه على طريق اللفّ والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في
الاضراب عن الاوّل ومثل الهمزة للشكّ في الثاني والواقع قبلها امّا خبر مثل قوله انها
لابل ام شاء اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست
بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين
تقصد الاضراب عن الاستفهام الاوّل بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع امّا اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر بامّا يلزم ان تصدّر المعطوف
عليه اولا بامّا ثم عطف عليه المعطوف بامّا نحو جاءني امّا زيد وامّا عمرو ليعلم من
اوّل الامر انّ الكلام مبنيّ على الشكّ جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو
يجوز ان تصدّر المعطوف عليه بامّا نحو جاءني امّا زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى انّ امّا ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه

وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا و

يكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل

للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية

لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما

فائدة اخرى فلا لغو ولا و بل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة

الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت

للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم

المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه

على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا

بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل

بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم

المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم

المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه



في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد
اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدون نفي
فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضه لا فقد تكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون
لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن
عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها
يصدر بها الجمل كأنها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على
اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب
وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى
قريب متصل باصل القرب من غير زيادة ولا كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف

البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال

البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل

وجير وانّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه

تسميتها بحروف الايجاب نعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمون استفهاما كان او

خبرا نفيا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد و

بلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد لمعنى بلى في جواب الست بربكم انت

ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل

يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر

هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون

اقرارا وتقوم مقام بلى المقرر للاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنتقض

النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في

جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك

الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى وانت ربنا وقد جاء على ... الزود

لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى اي قام زيد واي للاثبات بعد الاستفهام

لاتك

لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيئ لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم
اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به
الا الرب ووالله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي ولعمري وجير
بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك جير او
ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى ولم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا
نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك
الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب
شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين
خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة اي ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها ومعنى كونها زائدة
لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوي تاكيد
المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او

لحن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدة بان معا وا لا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء ولاسيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء
واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان
رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو
والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو
شعر كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج وان مع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو
اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شروط و
مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت وقيل ما فيها كلمة نكرة والمجرور بدل عنها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا

نحو ما جاءني زيد

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان
المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلّت زيادة لا
قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء
القضية بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذّت زيادتها
مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور الحور الهلكة جمع حاير
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها امثلة الا على ذكر مواضع
زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي فحرفا تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد
اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى
القول اي فعل متقرر في معنى القول تقدر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير
صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به

وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد

يفسّرها المفعول به الظاهر كقوله تع اوحينا الى امّك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان

اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان

المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشدّدة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة

للفعليّة اى الجملة الفعليّة اى تدخلان على الجملة فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تع

وضاقت عليهم الارض بما رحُبَت اى رحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني

ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعليّة انما هو عند سيبويه وجوز غيره

بعدها الاسميّة قال الشارح الرضىّ وهو الحقّ وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله

في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشدّدة للاسميّة اى للجملة الاسمية خاصة

الا اذا كفّت بما فيجوز بعدها الاسميّة والفعليّة ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في

جزئها وتجعلها في تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك

او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان قدّرت الكون نحو اعجبني هذا اى

زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلّا والا ولو لا ولو ما لها صدر الكلام لدلالتها

على احد انواع الكلام فتصدّيها من اوّل الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها

الفعل

الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او
تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ و
اللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فان هذا الحرف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب
وانقطاعه قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم
يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس للتقليل اي
يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجازا من غير معنى التقليل
حرفا الاستفهام
نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما الا انهما على احد انواع الكلام

كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية والفعلية ازيد قائم

وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل يقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة

تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية

خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاء

على الاصل في قوله تع هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم

الافعال فاذا رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته

وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة لاجل تصرفها اي التصرف فيها باعتبار استعمالها

في مواضع استعمالها لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم

مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك

باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان

عنه في مثل هذا الموضع محذوف في الحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو اخوك فهو منه

منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا تحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه و

تقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد المستفهم

عن احد

عن احد الامرين تقدّ المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب والنفي وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لو تعدّد لانها للاضراب عن السّؤال الاوّل واستيناف سؤال آخر بام المقدّرة
بالهمزة فانّ قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثمّ اذا
ما وقع والمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثمّ والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف
هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرّف تصرّفها حروف الشرط ان ولو وامّا الحاصل من الكلام لما
فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي
بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه انّ ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو
للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم انّ المشهور انّ لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدّر فيه وما كان

حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا

فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء

مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم

واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع

انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

فان لو هيهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء

التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فخطا عكسه المشهور

ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء

الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية لحد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع

فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب

انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء

الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فيربط

ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام

فانه اذا استلزم الاهانة للاكرام لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلك كان اولى ولو



230

الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك

ولو انتم تملكون وان تجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم فوقعا بانهما

فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان

ضمير استترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا ولتاكيده لفاعل الفعل المحذوف

لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى من اجل لزوم الفعل

بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل

للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت

بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع بل لو انك تقع فيه منطلق لان

الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور في موضع اسم الفاعل كالعوض

من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض

لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل

على معنى ثبت المقدر هيهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه

من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان

الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه

جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذر اى تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله

تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعله في موضعه

واذا تقدم القسم اول الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه

ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم جزء الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه

الماضي اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى لئلا يكون على حرف

يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب

وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه لا يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم

وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط

مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لو تاتني مثال للماضي معنى لاكرمنك و

ان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او جزءه اى تقديم جزء الشرط

جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى

جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني

اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواز الغاء القسم يكون باعتبار التقديم

والجواز كليهما اثرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم جزء

الشرط

الشرط وجواب اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
جواز اعتبار الشرط على ترتيبه او ان انهيتني والله لا انهيتك واما ايراد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كما اشترط على تقديم التقدم فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار
الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني لخلاف بين اعتباره بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
تقتضي المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له تقديرا مما على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالقسم الملفوظ اي كالملفوظ به او مقدر بكلمة ملفوظة
في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم
لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه

لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء

واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته

واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب

بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوايل

الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور

ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون

ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى

قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء

فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى

بين اما وبين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما

لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا

وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز

تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه خاصة جواز التقديم

لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول



الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء واقيم اما مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازنى ان
كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبيل الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء
والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر
مثل يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فى ما قبلها فمن قبيل القسم
الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مميز بين ان
يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن
الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم اقيم اما

امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين امّا والفاء لما ذكر فصار امّا
زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اوّلا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق اي فهو منطلق ثمّ اقيم امّا مقام مهما وحذف فعل فصار امّا زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف وامّا تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانّه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على
تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانّه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انّه يوهم جواز
امّا زيد منطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز امّا يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانّما مثّل المص بما يكون الواسطة بين امّا وفائها منصوبة لظهور
امثلة كونها ونوعه لكثرتها حرف الردع كلّا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
فلان يبغضك فتقول كلّا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب للنفي
اجابة الطالب كقولك لعمرو افعل الفعل كذا فيقول كلّا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء كلّا
بمعنى حقّا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلّا انّ الانسان ليطغى

واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكونه لفظة كلا الذي هو
حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لصدقه لكن النحاة
حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون
الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه
على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما ولينه لانها كالحرف الاخير مما لحقته
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها
من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه

اى علامة التأنيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة الجمع غالبا

ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست ضماير ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

من غير فائدة بل هى حروف الحقها الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث

وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر

هيهنا والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر

والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر نونه اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون

الشى اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى

سيبويه المصدر حدثا وهو فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة

مثل عادا الاولى وهى شاملة نون من ولدن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة

الاخر اى اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما

قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير

تخلل شىء وهيهنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة

فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين

الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو

لدن

كل رجل

رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر نطقهما لها في الوجود تطفل العارض
والمعروض ولذ يؤن انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن
وهو ما يدل على مكنة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع
الصرف وهو لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صهْ بغير
التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير
بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن و
التنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما يمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان
كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف
لحقها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا نحو وسلخنيند وعاصد
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكلٍ قائما اي بكل واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيها علامة
الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد

التنوين في آخره لمقابلته وتوهّم بعضهم أنه للتمكّن وهو خطأ لأنه إذا سمّيت عرفات
مثلاً امرأةً تثبت فيها النون ولو كانت للتمكّن لزالت للعلّتين العلميّة والتأنيث
والظاهر أنه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً كعرفات ولا تنوين العوض لعدم
مساعدة المعنى ولا تنوين الترنّم لوجوده في غير أواخر الأبيات والمصاريع فتعيّن أن يكون
للمقابلة لأنها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنّم وهو اللاحق آخر الأبيات والمصاريع
لتحسين الإنشاد لأنه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من أسباب حسن الغناء
وإنما اعتبروا ما لحق أواخر الأبيات والمصاريع وإن كان للحروف والكلمات الواقعة في
أثنائها حاجة إلى ذلك أيضاً كما يشاهد من أصحاب الغناء لأنّ محلّ التغنّي به إنما هو الأواخر لئلا
يختلّ سلك النظم بتخلّله بين كلمات الأبيات والمصاريع ولا يخلّ بفهم المعاني وهو إمّا
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركاً مشبعاً بإشباع حركته واحداً من الألف
والواو والياء وسمّيت هذه الحروف حروف الإطلاق لإطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
التنوين لهذه القافية إنما يكون بإبدال حروف الإطلاق به كما في قول الشاعر أقلّي اللوم
عاذل والعتابا   وقولي إن أصبت لقد أصابا فروي هذا البيت بالباء وحصل بإشباع فتحها الألف
وعوّض عن الألف عند التغنّي به نون التنوين وإمّا يلحق القافية المقيّدة وهي ما كان رويها حرفاً ساكناً كما

صح

235

صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد ولانه ليس

هناك حركة تحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليفيد امتداد الصوت كقول الشاعر

وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا

البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها لحركته عند التغني بالفتح والكسر وألحق

بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو

هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا

يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس

موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم

كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين

الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح

اما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو

جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر

مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن

وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة

لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن العلم لم يحذف

التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف

اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم ابنة

حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف فيها لئلا يلتبس

ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قد تكون خفيفة ساكنة لانها مبنية

والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة مع غير الالف اي غير

الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة

نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد

بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي

نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن . والعرض نحو

الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة

وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد

الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا تقال زيد ما تقومن الا قليلا

طلوع

236

لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في
مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكد والفعل
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يوكدوه بما يتصل به وهو النون بعد ملاحظته ولي وفي
قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من جزئه وما قبلها اي ما قبل النون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين او
لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث مفتوح للطلب الخفة
والظاهر ان ما عدا ذلك يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول
في التثنية وجمع المؤنث اخرجاه واخرجنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى

اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف

بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية

وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده حالا فالبوس فانه يجوز

التقاء الساكنين على غير حده وبجعله مغتفرا كما في الوقف ولم يرض عند الاكثر وهما

اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى

واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل

مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما او كسرا

وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه

ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير

بارز وهو شيئان وجمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزى و

ارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير

البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرءة

بحذف الياء كما حذفت في اغزى الجيش وارمى الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون

كما ضمتها مع المنفصلة تقول اخشوا القوم وان لم يكن اى الضمير البارز وهو

اخشن واغزن بحذف الواو كما حذفت في

في الواحد

237

في الواحد المذكر نحو اغزونّ وارمنّ واخشنّ كالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة و
يعني بها الف التثنية تقول اغزوانّ وارميانّ واخشيانّ برد اللامات وفتحها كما قلت
اغزوا وارميا واخشيا ومن ثَم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير
البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما في رأيانّ هذا مثال لغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط
نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لترونّ والقوم هذا امثال
ما فيه بارز نضمّ لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات الياء وكسرها
كما يقال لو ترينّ الناس هذا امثال ما فيه بارز تكسر لاجل النون واغزونّ عطف
على هل ترينّ على ترينّ اي ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع
ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا
القوم واغزنّ في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما في اغزي القوم و
هذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو
مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما ترى
والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ

لساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

اي لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وبقيت فتحة

ما قبلها لتدل عليها ولما كان الواجب ان يقول لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحركون

التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لرتبة ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم

لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على الخفيفة

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل

الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزو ولتغزي وقلت لتغزن ولتغزن يحذف الواو والياء

اذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت لتغزوا ولتغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد

ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة

بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن

اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او

انكسر الحذوف نحو اضربن خيرا واصابني خير والختم لي بخير تم الكتاب بعون الملك الوهاب اللهم

[illegible] العبد الفقير [illegible] ١٢٣٢ [illegible]

